



سوريا ترحب بوقف إطلاق النار في غزة



رواتب المتقاعدين.. معاناة متفاقمة



طالبات حمص يكشفن فشل الواقع التعليمي



سوق العمل السياحي..
من المسؤول عن الفوضى؟



استرداد الأصول المنهوبة..
الطريق إلى اقتصاد عادل



مستقبل الوظيفة العامة
بمشاركة الجميع



استراتيجية شاملة لإحياء مطابع مؤسسة الوحدة 4

سوريا ترحب بوقف إطلاق النار في غزة وتدعو لمرحلة جديدة من الاستقرار



• **الثورة:**
رحبت وزارة الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية، بإعلان عن وقف إطلاق النار في قطاع غزة، معربة عن أملها في أن يسهم هذا الاتفاق في وضع حدٍّ لمعاناة المدنيين الفلسطينيين وفتح المجال أمام الجهود الإنسانية والإغاثية العاجلة، مؤكدة أن هذه الخطوة تمثل مدخلاً ضرورياً نحو استقرار إقليمي أوسع.

وأكد البيان الرسمي الصادر عن الوزارة أن سوريا تتمنّ الجهود والوساطات التي قامت بها كل من دولة قطر وجمهورية تركيا وجمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية، والتي أفضت إلى التوصل لهذا الاتفاق بعد أسابيع من المفاوضات المكثفة.

واختتم البيان بالتأكيد على أن تحقيق السلام في المنطقة لن يكون ممكناً دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، معتبرة أن وقف إطلاق النار خطوة أولى في طريق طويل نحو العدالة والاستقرار في الشرق الأوسط.

وكانت نقلت القناة «12» العربية عن مصادر في مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أن وقف إطلاق النار لن يُنفذ قبل

انطلاق المرحلة الرابعة من عودة النازحين السوريين من لبنان

وفي الـ 29 من تموز الماضي، انطلقت المرحلة الأولى من خطة الحكومة اللبنانية لعودة النازحين السوريين بالتنسيق بين المديرية العامة للأمن العام اللبناني والدولة السورية، وذلك عبر مركز المصنع الحدودي.

ووافق مجلس الوزراء اللبناني في الـ 17 من حزيران الماضي على خطة قدمها نائب رئيس الحكومة طارق منري تتعلق بملف إعادة النازحين السوريين، حيث جرى التأكيد على عودتهم عبر عدة مراحل، على أن تنجز المرحلة الأولى قبل انطلاق العام الدراسي مطلع أيلول الماضي من دون القدرة على تحديد الأعداد، التي يتوقع أن تتراوح بين 200 و300 ألف، على أن تكون الخطة منظمة.

وأكدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بيان لها في أيلول الماضي أن عودة مليون سوري إلى بلادهم في غضون تسعة أشهر فقط، بالإضافة إلى عودة 1.8 مليون شخص آخرين من النازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية، يُشير إلى الأمل الكبير والتوقعات العالية التي يعقدها السوريون بعد الانتقل السياسي الذي شاهده البلاد.

ودعت المفوضية المجتمع الدولي إلى رفع مستوى دعمه لوضع حد للمعاناة والنزوح الذين طالا ملايين السوريين ممن أجبروا على الفرار من ديارهم خلال السنوات الـ 14 الماضية، ومساعدة البلاد على إعادة الإعمار.

كما كشف استطلاع أجرته المفوضية في وقت سابق حول تصورات ونيات العودة أن أغلبية اللاجئين السوريين (78٪) في الأردن ولبنان ومصر والعراق يرغبون في العودة إلى ديارهم يوماً ما، و«18 ٪» خلال العام المقبل، وقالت إنه ومع ذلك، فإنه لا يمكن تحقيق العودة المستدامة وإعادة الإدماج إلا من خلال استثمارات موجهة بشكل أكبر في مناطق العودة.

• **الثورة – أسماء الفريخ:**
انطلقت اليوم المرحلة الرابعة من العودة المنظمة للنازحين السوريين من طرابلس شمال لبنان باتجاه معبر العريضة بتنظيم من الأمن العام اللبناني، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تسهيل عودة النازحين السوريين إلى بلادهم.

وذكرت الوكالة اللبنانية للإعلام أن القافلة ضمت عدداً كبيراً من السوريين الذين حضروا مع أمتعتهم، مشيرة إلى أنه تم توفير كل التسهيلات اللوجستية وإعفاء جميع المغادرين من الرسوم لتسهيل إجراءات العودة.

وأوضحت أن العودة المنظمة تمت بالتنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، والصليب الأحمر اللبناني، وعدد من المنظمات الإنسانية المعنية.

وأضافت أن القافلة تمثل خطوة مهمة في جهود تسهيل عودة السوريين إلى بلادهم، وتأكيد على التزام الحكومة اللبنانية توفير الدعم اللازم لكل السوريين.

وفي هذا الإطار، أوضحت ليزا أبو خالد المسؤولة الإعلامية في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، أن «اليوم نشهد في طرابلس عودة 163 لاجئاً سورياً إلى بلادهم ضمن الدفعة الرابعة، وذلك بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية والأمن العام اللبناني».

وأضافت: أن «اللاجئين العائدين يتوجهون إلى مناطق إدلب ومحص في سوريا، ومنذ بداية عام 2025 عاد نحو 300 ألف لاجئ سوري من لبنان إلى سوريا، سواء عبر البرنامج المدعوم من الأمم المتحدة أم من خلال عودات فردية سابقة لانطلاق البرنامج في الأول من تموز».

وكشفت أبو خالد أن «نحو 180 ألف لاجئ أبدوا رغبتهم بالعودة إلى سوريا ضمن البرنامج الأممي، ومن المتوقع أن يتجاوز عدد العائدين 400 ألف لاجئ مع نهاية العام الحالي».



مؤكدة أن هذه الخطوة تمثل مرحلة مفصلية في مسار بناء مؤسسات الدولة وتعزيز الاستقرار الداخلي.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، في مؤتمر صحفي بموسكو، إن روسيا تنظر إلى الانتخابات الأخيرة بوصفها «تعبيراً عن إرادة السوريين ورغبتهم في ترسيخ مؤسساتهم الوطنية بعد سنوات الحرب»، مضيفة أن تشكيل المجلس الجديد «من شأنه أن يطلق ديناميكية سياسية تسهم في بناء نظام حكومي فعال يلبي تطالعات جميع فئات الشعب السوري». وشددت زاخاروفا على أن موسكو تأمل أن تكون الدورة البرلمانية الجديدة أكثر تمثيلاً وعدلاً، وأن تسهم في تعزيز الانسجام الوطني وحماية حقوق جميع المواطنين «بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو القومية»، مؤكدة أن الاستقرار في سوريا لن يتحقق إلا من خلال «حوار وطني واسع يحافظ على وحدة البلاد وسيادتها».

كما عبّرت المسؤولة الروسية عن قلق بلادها من التوترات المتقطعة داخل الأراضي السورية، لكنها أشادت بما وصفته بـ«الإرادة السياسية الجادة لدى القيادة السورية في إنهاء العنف والمضي نحو مصالحة شاملة»، داعية جميع الأطراف إلى الحفاظ على مناخ التهدئة ومنع أي تصعيد جديد.

وشهدت الانتخابات البرلمانية السورية، مشاركة واسعة من أعضاء الهيئات الناجبة البالغ عددهم نحو 14 ألف شخص، حيث تنافس 1578 مرشحاً، بينهم 14 في المئة من النساء، على 140 مقعداً من أصل 210، فيما سيُعيّن الرئيس أحمد الشرع الثلث المتبقي وفق أحكام الإعلان الدستوري الجديد.

وكانت هذه الانتخابات أول استحقاق ديمقراطي يُجرى في ظل النظام السياسي الجديد بقيادة الرئيس أحمد الشرع، ما يجعلها الركيزة الأولى لإعادة بناء المؤسسات الدستورية بعد سنوات الحرب والفوضى، فهي تنقل البلاد من مرحلة الشرعية الثورية إلى شرعية دستورية منتخبة تُعبّر عن إرادة الشعب لا عن إرادة الحاكم.

والاسيما بعد الكلمة التي ألقاها الرئيس أحمد الشرع أمام الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي وصفها لافروف بأنها «كلمة تاريخية أعادت لسوريا مكانتها الطبيعية».

وتحدث لافروف عن الزيارة المرتقبة للرئيس الشرع إلى موسكو للمشاركة في القمة الروسية العربية المقررة في 15 أكتوبر الجاري، معتبراً أنها ستكون محطة محورية لتعزيز التعاون الاستراتيجي ومناقشة ملفات الأمن والتنمية والطاقة، إلى جانب توسيع التنسيق السياسي في القضايا الإقليمية.

وأكد أن روسيا مهتمة باستمرار مشاريعها مع سوريا في مجالات الصناعة والزراعة والطاقة، مشدداً على أن الوجود الروسي في سوريا لم يعد ذا طابع عسكري صرف، بل يتجه نحو البعد الإنساني من خلال إنشاء مركز لتوزيع المساعدات إلى الدول الإفريقية عبر الموانئ السورية، بما يعكس تحول الدور الروسي نحو دعم التنمية والاستقرار الإقليمي.

وفي معرض حديثه عن التطورات الإقليمية، أوضح لافروف أن موسكو تفهم المخاوف الأمنية الإسرائيلية، لكنها ترفض أي ترتيبات تمس وحدة الأراضي السورية، مؤكداً أن «الضمان الحقيقي للاستقرار في المنطقة هو بقاء سوريا موحدة وقادرة على حماية سيادتها». كما حذر الوزير الروسي من محاولات بعض الأطراف استغلال الملف الكردي لإثارة الانقسامات، مشيراً إلى أن «اللعب على وتر الانفصال أو الحكم الذاتي قد يؤدي إلى تفجير الوضع في دول أخرى من المنطقة».

واختتم لافروف حديثه بالتأكيد على أن وحدة سوريا واستقرارها تمثلان مصلحة لجميع دول المنطقة، مؤكداً أن موسكو ستواصل دعم دمشق في مسارها نحو بناء دولة قوية، قادرة على تحقيق العدالة والتنمية وحماية مصالح شعبها.

وفي سياق مواز، أدت وزارة الخارجية الروسية تفاؤلاًها بمستقبل العملية السياسية في سوريا عقب انتخاب مجلس الشعب الجديد،

بارزاني يوجّه بوصلة الأكراد نحو دمشق ليكونوا شركاء في مستقبل بلادهم

التحذير هنا يحمل دلالتين: الأولى أن أربيل تريد قطع الطريق على أنقرة في استخدام ذريعة «العمال الكردستاني» لتبرير تدخلاتها العسكرية، والثانية أنها تسعى لتثبيت نفسها وسيطاً شرعياً ومقبولاً في الملف الكردي السوري.

من الزاوية الجيوسياسية، فإن دعوة بارزاني للأكراد إلى فتح مكتب سياسي في دمشق تمثل مؤشراً على بداية مرحلة جديدة من إعادة الاصطفاف الكردي في المنطقة، وتفاهم ضمني على أن العاصمة السورية هي المسار الواقعي لأي تسوية مستقبلية.

ويقرأ محللون هذه الخطوة على أنها محاولة لإعادة وصل ما انقطع بين الكرد ودمشق بعد سنوات من التوتر، خصوصاً في ظل التحولات السياسية بعد اتفاق العاشر من آذار، الذي أعاد طرح مشروع دمج القوات الكردية في المؤسسات السورية الرسمية.

كما أن تأكيد بارزاني على أن الأكراد يجب أن «يكونوا أصحاباً في وطنهم لا ضيوفاً فيه»، يعكس فهماً عميقاً للتغيرات التي تشهدها السياسة السورية، إذ لم يعد النظام الجديد يستند إلى الإقصاء، بل إلى مفهوم الشراكة الوطنية المتكافئة.

وتوقف بارزاني مطولاً عند فكرة أن «عصر الحروب الكردية - الكردية قد انتهى»، في إشارة واضحة إلى ضرورة تجاوز الانقسامات الحزبية التي عطلت لسنوات أي مشروع موحد للأكراد في سوريا.

هذا الخطاب لا يستهدف الداخل الكردي فقط، بل يوجّه رسالة إلى القوى الإقليمية مفادها أن أربيل لم تعد ترغب في أن تكون أداة ضمن صراعات الآخرين، بل فاعل سياسي يسعى إلى استقرار إقليمي قائم على المصالح المشتركة.

في المحصلة، تكشف مداخلة نيجيرفان بارزاني عن تحول نوعي في التفكير الكردي الإقليمي، من التمسك بالمناطق إلى التمسك بالمشاركة، ومن الارتهان العسكري إلى الانفتاح السياسي، ودعوة أربيل للأكراد السوريين إلى دمشق تمثل ترجمة لاقتران متزايد بأن سوريا الجديدة تُبنى من الداخل، وأن وحدة الدولة لا تتناقض مع حقوق المكونات، بل تكتسب معناها الحقيقي من خلالها.



منذ سنوات، التزمت حكومة إقليم كردستان سياسة الحذر في مقاربة الملف السوري، خوفاً من التورط في صراع إقليمي معقد، إلا أن خطاب بارزاني الأخير يعكس تحوُّلاً نحو الانخراط البناء، وتبنّي موقف أكثر وضوحاً في دعم الحوار بين دمشق والأكراد السوريين.

ويبدو أن هذا الموقف نابع من إدراك متزايد لدى أربيل بأن استمرار التشتت الكردي في سوريا يفتح المجال أمام تدخلات حزب العمال الكردستاني، وهو ما حذّر منه بارزاني صراحة، حين قال إن «تدخل الحزب يمنع أي تقدم سياسي ويبقي المنطقة رهينة الصراع».

• **الثورة – إيمان زرزور:**
مثلت تصريحات رئيس إقليم كردستان العراق، نيجيرفان بارزاني، الأخيرة بشأن الشأن السوري نقطة تحوّل لافتة في الموقف الكردي الإقليمي، إذ لم يسبق أن دعا مسؤول كردي بهذا الوضوح إلى العودة السياسية إلى دمشق، وفتح مكتب رسمي للأكراد السوريين هناك.

تأتي هذه الدعوة في مرحلة شديدة الحساسية من عمر الدولة السورية الجديدة، حيث تتقاطع ملفات الحوار الداخلي مع الجهود الإقليمية لإعادة رسم التوازنات السياسية بعد الحرب.

في خطابة خلال منتدى معهد الشرق الأوسط للأبحاث في أربيل، اختار بارزاني لغة حاسمة حين قال إن سوريا تمرّ بـ«فترتها الأخيرة»، موجهاً رسائل متعددة الاتجاهات، فمن جهة، حمل الأكراد السوريين مسؤولية اتخاذ قرار وطني مستقل، ودعاهم إلى الكف عن انتظار الحلول الدولية.

ومن جهة أخرى، وجّه إشارات إيجابية إلى دمشق تؤكد أن أربيل تنظر إلى الدولة السورية بوصفها مركز الخل وليس العقبة أمامه، وهذا التحوّل في الخطاب يعكس إدراكاً كدياً متزايداً بأن استمرار الانكفاء في شمال شرقي سوريا، تحت مظلة عسكرية أو خارجية، لم يعد مجدياً.

وأن الانخراط السياسي هو السبيل الوحيد لضمان المكاسب التي تحققت خلال سنوات الحرب.

لم يكتفِ بارزاني بالدعوة إلى الحوار، بل قدّم تصوراً صريحاً لطبيعة النظام السياسي الذي يراه مناسباً لسوريا الجديدة، مؤكداً أن «الحكم المركزي لم يعد قابلاً للحياة في بلد متعدد المكونات»، هذا الطرح، وإن كان يتماهى مع الخطاب الكردي التقليدي حول اللامركزية، إلا أنه هذه المرة جاء بمنطق وطني جامع لا ينادي بالانفصال، بل بإعادة توزيع السلطة ضمن الدولة الواحدة.

تلك المقاربة تلتقي إلى حدّ كبير مع الخط السياسي الذي أعلنه الرئيس أحمد الشرع في خطاباته الأخيرة حول بناء دولة المواطنة وتكريس التعددية السياسية، ما يجعل دعوة بارزاني تبدو أقرب إلى دعم مسار سياسي سوري داخلي أكثر منها مبادرة خارجية.

دمشق وأنقرة.. خيارات بديلة وحلول عملية لمواجهة استفزازات «قسد»

• **الثورة - فؤاد الوادي:**

جاءت زيارة وزير الخارجية أسعد الشيباني إلى تركيا، بعد يوم واحد من تصعيد لقوات« قسد» في الشمال، الأمر الذي يضاعف من أهمية الزيارة لجهة تركيزها على مناقشة ملفات بدت ساخنة أكثر من أي وقت مضى خلال الأيام القليلة الماضية، لاسيما ملف «قسد» الذي بدا كأولوية فرضتها سياستها العدوانية التي باتت تشكل حجر عثرة في طريق تعافي الدولة السورية ونهوضها.

ويؤكد الباحث السياسي جواد خرزم، أن زيارة خرزم، إلى تركيا، تأتي في إطار مناقشة وبحث عدة ملفات ساخنة، أبرزها الملف الكردي، في ظل مواصلة «قسد» لاستفزازاتها للجيش السوري، والتي كان آخرها اعتداءات أمس الأول على مناطق المدينيين في شمال حلب والتي راح ضحيتها عناصر من الجيش السوري ومدنيين. وقال خرزم في تصريح لـ « الثورة»: إن محادثات الشيباني ستتجاوز تعزيز العلاقات والشراكات الثنائية بالرغم من أهميتها، لكنها ستبحث طرح خيارات بديلة وحلول عملية لمواجهة خروقات واستفزازات «قسد»، من أجل إجبارها ودفعها إلى تطبيق بنود اتفاق 10 آذار، حتى لا تتطور الأمور وتخرج عن السيطرة، خاصة وأن الدولة السورية وعلى لسان الرئيس الشرع قد أكدت أكثر من مرة على أن الخيارات السلمية هي الحل الوحيد لمعالجة « الملف الكردي» من أجل ضمان وحدة واستقرار سوريا.

وشدد الباحث السياسي على ضرورة تطبيق قوات «قسد» اتفاق 10 آذار مع الدولة السورية قبل نهاية العام كما هو منصوص عليه بالاتفاق، ذلك أن عدم الوصول لأي تطبيق عملي يطمئن الشعب السوري، ويعطي رسائل واضحة للداخل والخارج أن سوريا تسير بشكل واثق، ويعبر عن توحيد سوريا واندماجها السريع ضمن أطر المؤسسات المدنية العسكرية، سيعطي بحسب الوزير الشيباني، انطباعاً سلبياً وسيعيد فقدان الثقة إلى هذا المسار.

يشار إلى أن حالة الذعر والهلع التي سادت أمس الأول بين المواطنين في أحياء حلب الشمالية نتيجة ممارسات «قسد» العدوانية، أعادت السوريين إلى المربع الأول أيام النظام البائد عندما كان يقصف هنا ويدمر هناك، وهذا بالتالي ما جعل من حل هذه القضية أولوية قصوى للدولة السورية، كونها باتت تشكل خطراً بالغاً، ليس على وحدة واستقرار سوريا فحسب، بل على مسار النهوض والتعافي أيضاً، وهو ما أشار إليه الوزير الشيباني بالأمس بقوله إن سوريا دولة واحدة وجيش واحد وأرض واحدة، وأن التقسيم مرفوض بأي شكل من الأشكال، وأن موارد الدولة لا يمكن أن تقسم أو تجزأ على كيانات ومجموعات.

ممارسات قسد العدوانية، هي التي دفعت الوزير الشيباني، لوصف اتفاق 10 آذار، بأنه مازال « حبراً على ورق » كون الأخيرة لم تلتزم به ولم تطبق أي من بنوده بل على العكس من ذلك هي تواصل تشبيثها بالعبث ببنوده ومخرجاته، ودفع الأمور إلى

نصر الحريري: تجربة التعامل مع «قسد» مريرة ومشروعها خارجي

• **الثورة - نور جوخدار:**

على الرغم من جولات الحوار المتكررة بين دمشق و«قسد» ما تزال الفجوة بين الطرفين واسعة، فبينما تصرّ الحكومة على استعادة مركزيتها وحصر السلاح بيد الدولة، تحاول «قسد» فرض نفسها كسلطة أمر واقع في شمال شرق سوريا، الأمر الذي يثير التساؤلات حول هذا الملف، وما إذا كانت محاولات التفاهم الأخيرة مقدمة لتسوية حقيقية أم مجرد هدنة مؤقتة؟.

الباحث السياسي ورئيس الائتلاف الوطني السوري السابق، الدكتور نصر الحريري، أكد أن تجربة التعامل مع «قسد» كانت مريرة،

وأضاف إياها بأنها تيار مرتبط بتنظيم خارج الدولة السورية، وهو تنظيم إرهابي من وجهة نظر السلطات والعديد من دول المنطقة والعالم وأن لها مشروع خاص لا يمت بصلة للمصلحة الوطنية السورية.

وأضاف الحريري في تصريح خاص لـ «الثورة» أن محاولات التفاهم الطويلة معها سواء عبر القيادات الوطنية السورية أو الائتلاف الوطني وهيئة التفاوض السورية، أو حتى مع دول الجوار مثل تركيا باءت جميعها بالفشل، موضحاً أن عود «قسد» في بداية المفاوضات كثيراً ما تكون إيجابية، ثم تتكشف حقيقتها لاحقاً في بنود وأسس «خارج الوطنية»، ورأى الحريري أن «قسد» رغم تراجع قوتها بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة بعد العمليات العسكرية، مثل عملية غصن الزيتون ودرع الفرات وعملية نبع السلام وعملية ردع العدوان التي انتصرت فيها الثورة السورية على نظام الأسد وإيران وتحالفاتهم في المنطقة، لا تزال تراهن على كسب الوقت واستغلال تقلبات الظروف لصالح مشروعها. وأشار السياسي السوري إلى أن لدى «قسد» ارتباطات واستقواء خارجي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية، إلى جانب نفوذ إيران القوي داخل حزب العمال الكردستاني وداخل «قسد» نفسها، ما يعقد إمكانية التوصل إلى اتفاق نهائي سريع.

وفيما يخص مسألة السلاح لدى «قسد»، أوضح الحريري أن الأخيرة اعتمدت منذ بدايتها على السلاح كأداة لتثبيت مطالبها السياسية، وأن هذا السلاح استخدمته كثيراً ضد الجيش الوطني، في حين كانت على علاقة هدنة وتحالف طويل الأمد مع نظام بشار



الأسد المخلوع، فهي كانت الوجه الآخر له، معتبراً أن احتفاظها بالسلاح ورفضها لتنفيذ بنود اتفاق آذار مع الدولة السورية، ولحادث افتعال الفتن في أكثر من مرة ومحاوله للتنسيق مع أطراف أخرى في سوريا، يرسخ منطقاً يقوم على فكرة «الكيان» المسلح الساعي لفرض مشروعه بالقوة.

وعن واقع اللقاءات والمفاوضات التي تجري اليوم، قال الحريري: إن عدداً كبيراً من اللقاءات السابقة لم تنتج سوى اتفاقات نظرية لم ينفذ منها سوى القليل، متسائلاً إذا كانت هذه اللقاءات مجرد وسيلة لكسب مزيد من الوقت أو لتجميد التصادم مؤقتاً؟ مشدداً على أن شمال شرق سوريا هو جزء من التراب السوري لا يمكن أن يجري عليه إلا ما يجري على كامل التراب السوري.

وفيما يتعلق بالمفاوضات المستقبلية، أعرب الحريري عن اعتقاده أن الكتل الأساسية داخل «قسد» ستجبر في نهاية المطاف على الدخول في مفاوضات جدية مع الدولة السورية بهدف الاندماج في مؤسساتها، لافتاً إلى أن الورق «قسد» بدأت تتلاشى تدريجياً، وأن صبر الحكومة على استمرار هذا الوضع بدأ ينفد، وأضاف أن الاندماج في مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية يصب في مصلحة جميع السوريين، بمن فيهم المكونات الكردية داخل «قسد»، إذا جرى وفق مبادئ المواطنة المتساوية والواجبات المتبادلة. واختتم الحريري حديثه، بالتأكيد على أن أي تسوية مقبولة يجب أن ترفض المطالب المنادية بكيانات سياسية أو عسكرية منفصلة داخل سوريا، مثل المطالب المتعلقة بالعلم أو البرلمان أو غير ذلك.



التصعيد أكثر لغاية في نفسها يعرفها المتابعون للأحداث الجارية.

الوزير الشيباني، ورداً على سؤال بشأن اتفاق العاشر من آذار مع «قسد» والاجتماعات التي عُقدت في دمشق أمس، قال: «إن اجتماع أمس كان اجتماعاً سورياً سورياً، وكانت هناك وساطة أمريكية، لكن الاجتماع كان يضم الطرفين السوريين، الدولة السورية ممثلة بالرئيس أحمد الشرع، وأيضاً الجهة الممثلة لقسد مظلوم عبيدي، وأضاف: «هذه الحوارات وهذه النقاشات تأتي لإعادة إحياء، والتأكيد على الالتزام باتفاق العاشر من آذار، فعندما وقعنا هذا الاتفاق، كانت هذه المبادرة من الدولة السورية، تعبيراً وتأكيداً على أحقية الحوار والدبلوماسية، وأيضاً حل الأمور المتعلقة لتوحيد سوريا بالطرق الهادئة، والطرق التي تؤكد دعم النسيج المجتمعي وتعافي سوريا من الحروب».

حديث الوزير الشيباني تقاطع مع كلام نظيره التركي هاكان فيدان الذي أكد بدوره أن الحل في سوريا يجب أن يكون سلمياً، ويخدم وحدة البلاد ومصالح شعبها، مشيراً إلى أن «قسد» تتصرف بمنظور مختلف لا يخدم وحدة سوريا، مشدداً على أن أنقرة ستواصل مشاوراتها مع دمشق، وستبذل كل الجهود الممكنة لضمان استقرار سوريا، مؤكداً أن أمن سوريا جزء لا يتجزأ من أمن تركيا، وأن أي تهديد لأمن سوريا هو

• **الثورة - علي إسماعيل:**

في منعطفٍ سياسي وأمني لافت، أعلنت دمشق عن اتفاق شامل لوقف إطلاق النار بين الجيش وقوات (قسد) في أحياء الشيخ مقصود بحلب ومناطق شمال وشمال شرق البلاد، وجاء الاتفاق، الذي أعلنه وزير الدفاع اللواء مرفه أبو قصرة، تنويجاً لجهود القيادة السورية في احتواء التوترات الميدانية عبر الحوار والتفاهم، في خطوة تعكس إصرار الدولة على ترسيخ الاستقرار الوطني وحماية المدنيين وتغليب منطق السياسة على منطق السلاح.

اللقاء الذي جمع الرئيس أحمد الشرع بالمبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا توماس باراك، بحضور قائد القيادة المركزية الأميركية الأدميرال براد كوبر، شكّل إشارة واضحة إلى أن المسار السياسي السوري، دخل مرحلة جديدة من التفاعل مع الأطراف الإقليمية والدولية على قاعدة الحفاظ على وحدة الأراضي السورية وسيادتها، وإعادة تنظيم العلاقات مع القوى المحلية ضمن مشروع وطني جامع.

وفي هذا السياق، قال المحلل والنشاط السياسي عبد الحفيظ شرف في حديث لصحيفة الثورة: «إن تدخل القيادة السورية بشكل مباشر لإيقاف الاشتباكات في الشيخ مقصود شكّل نقطة تحوّل، ليس فقط في ضبط الميدان، بل في إعادة تثبيت النهج الوطني القائم على الاحتواء والحوار، وتأكيداً على صوابية رؤية الدولة السورية في فتح الأبواب أمام الحلول السياسية الداخلية، بعيداً عن إملاءات الخارج التي ترهن قرار قسد».

وأضاف شرف: «إن الاتفاق على وقف إطلاق النار، أمر إيجابي للغاية، خاصة أن القيادة السورية أنهت الاشتباكات وغلبت الطريق السلمي لحل الخلافات، مؤكداً أن هذه المبادرة «تعكس روح المسؤولية الوطنية، وأن الرهان الحقيقي يجب أن يكون على التفاهم السوري- السوري، لأن أي انزلاق نحو المواجهة العسكرية سيخدم أجندات خارجية ويقوّض الجهود المبذولة لبناء الدولة الجديدة».

وحذّر شرف من الانجرار وراء الحلول الأمنية في مثل هذه الملفات الحساسة، وقال: «البعض يعتقد أن الحل الأمني سيكون سريعاً وبدون عواقب، وهذا غير صحيح، فالكل خاسر، وأكبر الخاسرين في مثل هذه المعارك هم السوريون أنفسهم، فما حدث في الشيخ مقصود كان اعتداءً سافراً من قبل (قسد) التي تستقوي بالخارج، وقد تعاملت الدولة بمسؤولية عالية لتجاوز الموقف عبر اتفاق سريع وفعال يجنب البلاد دوامة جديدة من العنف».

وقال شرف: «علينا أن نعي أن أي مواجهة عسكرية في مناطق الجزيرة أو الشمال الشرقي ستكون مكلفة جداً، وستؤدي إلى زعزعة استقرار سوريا بأكملها، ليس فقط في مناطق محدودة، لذلك يجب دعم جهود الدولة السورية والابتعاد عن الأصوات التي تحرض على التصعيد وتشحن الأجواء بالكرامية، لأن هذه الأصوات تعمل ضد المصلحة الوطنية».

العدد 17946

الخميس 17 ربيع الآخر 1447 هـ

9 تشرين الأول 2025 م

تهديد مباشر لتركيا والمنطقة بأكملها.

على هذا النحو، فإن المطلوب من «قسد» اليوم هو تطبيق الاتفاق مع الدولة السورية قبل نهاية العام كما هو منصوص عليه بالاتفاق، ذلك أن عدم الوصول لأي تطبيق عملي يطمئن الشعب السوري، ويعطي رسائل واضحة للداخل والخارج أن سوريا تسير بشكل واثق، ويعبر عن توحيد سوريا واندماجها السريع ضمن أطر المؤسسات المدنية العسكرية، سيعطي بحسب الشيباني، انطباعاً سلبياً وسيعيد فقدان الثقة إلى هذا المسار.

كذلك، كان واضحاً أن الاعتداءات الإسرائيلية على سوريا، كانت من أولويات المحادثات السورية التركية انطلاقاً من سيادة الدولة السورية، وتأكيداً على أن سلامة سوريا ووحدة أراضيها مرتكز أساسي لبناء الدولة الجديدة، وصمام أمان لاستقرار سوريا بأسرها.

الزيارة وبحسب الوزير الشيباني تشكل استمراراً وتعزيزاً للشراكة الإستراتيجية بين البلدين على أسس الشفافية والحوار، وبما يحفظ ويعزز سيادة سوريا، ويحقق المصالح المشتركة، ويحفظ أمن البلدين على حد سواء، للمضي بخطوات واضحة وراسخة نحو السلام والاستقرار في المنطقة، وهو ما أكدّه بدوره وزير الخارجية التركي هاكان فيدان بقوله: «إن العلاقات التركية السورية تتطلب تنسيقاً مكثفاً نظراً لتأثيرها المباشر على استقرار المنطقة».

وكان السيد الرئيس أحمد الشرع قد استقبل أول أمس المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا توماس باراك وقائد القيادة المركزية الأميركية الأدميرال براد كوبر، حيث جرى خلال اللقاء بحث آخر التطورات في الساحة السورية، وسبل دعم العملية السياسية وتعزيز الأمن والاستقرار، إلى جانب مناقشة آليات تنفيذ اتفاق العاشر من آذار بما يصون وحدة الأراضي السورية وسيادتها.

وفي وقت سابق أكد باراك أن اتفاق 10 آذار الموقع بين الدولة السورية وقوات «قسد» يكتسب أهمية بالغة ليس فقط لاستقرار وأمن سوريا وإنما للمصالح الإستراتيجية لكل من تركيا والولايات المتحدة.

وقال باراك: «زيارتي للحسكة مؤخراً جرت بشفافية تامة وبروح تعزيز الاستقرار الإقليمي وتنسيق مكافحة الإرهاب ووصول المساعدات الإنسانية وكلها أمور تخدم مصالح تركيا الأمنية والاقتصادية بشكل مباشر».

وشدد باراك على أن مهمته كانت ولا تزال متمحورة حول تعزيز آليات التعاون التي تقلل من التهديدات العابرة للحدود وتدعم الهدف الأوسع المتمثل في السلام وإعادة الإعمار الإقليمي.

وكانت الدولة السورية قد توصلت في العاشر من آذار الماضي إلى اتفاق مع قوات «قسد» يقضي باندماجها ضمن مؤسسات الجمهورية العربية السورية ويؤكد على وحدة الأراضي السورية ورفض التقسيم.

عبد الحفيظ شرف: دمشق تتعامل بمسؤولية وطنية وتغلب الحل السلمي مع «قسد»

«بين الحل الأمني والحل السلمي وفي تفصيل تحليلي لخيارات

التعامل مع ملف «قسد»، يفرّق شرف بين الحلين الأمني والسلمي قائلاً: «الحل الأمني ينطلق من منطق السيطرة والإخضاع، ويرى أن استعادة الدولة لسلطانها لا يمكن أن تتحقق إلا عبر القوة وإزالة أي كيان مواز لسلطة المركز، لكنه يحمل مخاطر كبيرة على المدى البعيد، إذ يهدد بعودة التوترات العرقية ويعيد إنتاج الانقسام، والقيادة السورية تعي ذلك فهي تعمل على تغليب الحل السلمي والتفاهات وتسعى جاهدة لتطبيق اتفاق 10 آذار إلا أنها تواجه عراقيل عديدة أبرزها ماطلة «قسد» في التطبيق واستقوائها بعناصر خارجية لا تريد الاستقرار لسوريا». في المقابل، يوضح شرف أن الحل السلمي ينطلق من رؤية وطنية واقعية تعتبر أن دمج (قسد) في المشروع الوطني السوري، خطوة ضرورية لتثبيت وحدة البلاد واستقرارها، وهذا ما قام عليه اتفاق 10 آذار، مشيراً إلى أن هذا المسار «يقوم على الحوار وتفاهات داخلية مدعومة بضمانات عربية ودولية، تعيد هيكله العلاقة بين المكونات والمناطق ودمج القوى المحلية في مؤسسات الدولة على أسس مهنية ووطنية».

كما أن الحل السلمي يسهم في بناء الدولة على أسس من الثقة والشرابة، ويمنح سوريا فرصة حقيقية لاستعادة دورها الإقليمي ومكانتها الطبيعية».

شرف ختم حديثه بتقييم شامل للوضع الراهن وقال: «هناك ضغوط كبيرة تمارس على (قسد)، واتفاق دولي وداخلي لدمجها في بنية الدولة السورية، في حين تحاول بعض الأطراف الخارجية خلط الأوراق وجزّ البلاد إلى مواجهة مفتوحة.

ويؤكد شرف أن «المعركة الحقيقية اليوم ليست في الميدان، بل في قدرة السوريين على الانتصار للحوار والعقل، لأن من ينتصر للسلام يربح المستقبل، ومن يصر على العنف يخسر الوطن». اتفاق وقف إطلاق النار في حيي الأشرقية والشيخ مقصود يبرز كعلامة فارقة في مسار الدولة السورية نحو تثبيت الاستقرار وترسيخ ثقافة الحوار، فبينما تسير القيادة في الطريق الأصعب لكنه الأضمن، تسير «قسد» في طريق التعتن والاستقواء بالخارج.



هل يحدّد صمود وقف إطلاق النار مستقبل العلاقة بين دمشق و«قسد»؟

كما أفادت وسائل إعلام تركية بأن أنقرة قد تدرس القيام بعمليات عسكرية مشتركة مع دمشق إذا لم تنضمّ «قسد» إلى الجيش السوري.

في أنقرة، أعرب زعيم حزب الحركة القومية، دولت بهجلي، عن دعمه لاتفاق 10 آذار، داعياً قوات «قسد» إلى نزع سلاحها والانضمام إلى العملية السياسية.

ورغم وقف إطلاق النار، لا تزال التوترات مرتفعة، حيث أغلق محافظ حلب عزام الغرب، المدارس والمكاتب الحكومية الثلاثة بعد الاشتباكات، قائلاً: إن إعادة انتشار الجيش جاءت «للمحافظة على سلامة وأمن المواطنين».

وجددت وزارة الدفاع التي أكدت أن تحركات قواتها لا تزال ذات طابع دفاعي، التزامها باتفاق مارس/ آذار، لكنها اتهمت «قوات سوريا الديمقراطية» بـ«استهداف المدنيين وقوات الأمن»، و«محاولة السيطرة على مناطق جديدة». ناية أي خطط لهجوم جديد.

تري دمشق أن استخدام «قسد» للقوة في حلب، محاولة للحفاظ على نفوذها في مفاوضات التكامل والإدارة المحلية، وقد يحدّد صمود وقف إطلاق النار مستقبل التعاون بين الجماعة الانفصالية والحكومة المركزية في دمشق، وبالتالي مسار سوريا نحو إعادة توحيدها بعد 14 عاماً من الحرب.

المصدر – 24 Levant



متزايد إزاء انتهاكات «قوات سوريا الديمقراطية» المتكررة للهدنة، بما في ذلك قصف الأحياء السكنية في حلب.

وتراقب تركيا الوضع عن كثب، حيث قال الرئيس أردوغان: إن على قوات سوريا الديمقراطية «الوفاء بالتزاماتها والاندماج مع المؤسسات السورية»، مؤكداً أن التعاون بين الأتراك والأكراد والعرب ضروري لتحقيق «استقرار إقليمي دائم».

صحافة «الوحدة» تعود للحياة.. استراتيجية شاملة لإحياء مطابع المؤسسة



• الثورة - هبه علي:

بعد توقف دام لأكثر من خمس سنوات، تشهد مطابع مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر حركة واضحة، تقودها خطة طموحة تعتمد على تحصيل الديون واستقطاب العملاء الحكوميين والخاصين، في إطار مسيرة إعادة التأهيل بإدارة المدير العام للمؤسسة الأستاذ خالد الخلف.

تحصيل الديون تُموّل الإحياء

كشف الأستاذ الخلف أن نقطة الانطلاق كانت من خلال التركيز على استرجاع ديون المؤسسة، والتي تصل نسبتها إلى 95 بالمئة من الجهات الحكومية، فيما يشكل القطاع الخاص النسبة المتبقية، مشيراً إلى أن الجهود أسفرت عن تحصيل نسبة لا بأس بها من هذه المستحقات، مع متابعة حثيثة لاستكمال الباقي، مما وفر سيولة مالية أولية لتمويل عملية إعادة التأهيل.

خريطة طريق لكل آلة

وأضاف أ. الخلف: تم وضع خطة شاملة بالتعاون مع إدارة المطابع لترميم البنية التحتية وتجهيز الآلات، تقوم على تقييم دقيق لكل المعدات، فالآلات القابلة للإصلاح تمّ البدء فعلياً في أعمال صيانتها وإصلاح ما يمكن إصلاحه، مثل المطبعة الملونة في صحيفة الحرية التي لا تزال قيد الإصلاح. وبالنسبة للآلات غير القابلة للتشغيل، تم تحديد الآلات غير القابلة للاستفادة منها حتى بعد الصيانة، وبدأت عملية التنسيق مع الجهات الحكومية المختصة للتخلص منها بشكل رسمي ومنظم.

استقطاب العملاء

وأكد أنه لم تكن الخطة تقتصر على الإصلاح الداخلي فقط، بل امتدت إلى حملة تسويقية نشطة، فتّم تشكيل لجان تسويق متخصصة لتسويق خدمات المطابع لدى

السيئة جداً، إذ كُلف سحب خط "فايبر" واحد فقط للمؤسسة مبلغ 50 مليون ليرة سورية، مما يوضّح حجم الاستثمارات المطلوبة.

الجودة والاستدامة المالية

وأكد أ. الخلف على الأثر الإيجابي لاستمرارية العمل، مثل رفع جودة الطباعة، كما أن استمرار عمل الآلات يحسن من أداؤها الفني وجودة الطباعة، خاصة في الطباعات الكبيرة (فوق 50 ألف طبعة)، إذ تتركز الألوان وتقل الأخطاء. كما أكد على سعي المؤسسة إلى الخروج من دائرة الدين العام وتغطية نفقاتها، خاصة في المؤسسات التي تحمل طابعاً اقتصادياً ذاتياً، دون الحاجة لإعانة من الدولة، بعد أن كانت تعتمد على الصدوق العام للدين خلال السنوات الماضية. في الختام، عبر الأستاذ خالد الخلف عن تفاؤله رغم الصعوبات، مؤكداً أن الأشهر العشرة الماضية شهدت محاولات جادة لاستعادة دور المؤسسة الإعلامي والطباعي، معتبراً أن عودة العجلة للإنتاج تتطلب دفعاً مالياً قوياً في المرحلة الأولى لتنطلق بشكل كامل، خاصة كوننا قطاع إعلامي، لتعوض سنوات التوقف الطويلة.

المؤسسات الحكومية الأخرى، مع التركيز على الجودة وتلبية الطلبات في الوقت المحدد، كما نعمل على كسب ثقة الجهات الحساسة فنجدت المؤسسة في كسب ثقة وزارات. وكشف الأستاذ الخلف عن وجود مفاوضات متقدمة مع جهات حكومية أخرى ليكونوا عملاء جدد، بالإضافة إلى استهداف مؤسسات القطاع الخاص لتجربة الخدمة.

تحديات وعقبات

أوضح مدير عام المؤسسة أبرز التحديات التي تواجههم، وتمثّل من خلال وجود تعاميم سابقة من رئاسة مجلس الوزراء في عهد النظام البائد، تحدّد أسعار المواد الأولية وأجور الطباعة، بناءً على سعر صرف الدولار آنذاك، مما أفقد المؤسسة القدرة على المنافسة مع المطابع الخاصة بعد تغبّر الأسعار عالمياً، وقد تم رفع هذا الإشكال إلى الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية والهيئة العامة للرقابة والتفتيش لحله. وتحدث أ. الخلف عن مشكلة حادة في البنية التحتية، مثل خدمة الإنترنت

سوريا الجديدة ترسم مستقبل الوظيفة العامة بمشاركة الجميع

بين التفاؤل والتحفظ

تباينت ردود فعل الموظفين حول القانون بين التفاؤل والتحفظ، ووصفت رنا عبد الكريم، الموظفة في إحدى المديريات الخدمية، الخطوة بأنها إيجابية وضرورية، وقالت: من الجميل أن يسأل الموظف والمواطن عن رأيه في قانون سيؤثر على مستقبله الوظيفي، كما أن هذه التشاركية تخلق ثقة جديدة بين الإدارة والعاملين، ويجعلنا جزءاً من العملية الإصلاحية. أما محمد حجازي، وهو موظف في النقل، فأعرب عن تحفظه قائلاً: المشاركة مهمة كثيراً والأهم هو أن نرى فعلياً انعكاس آرائنا في الصيغة النهائية للقانون لنشعر أن صوتنا مؤثر، وأن العملية ليست مجرد إجراء شكلي. وأكد مواطنون، أن هذا القانون ليس مخصصاً للموظفين فقط، بل يؤثر بشكل مباشر على جودة الخدمات العامة وسرعة الاستجابة من الجهات الحكومية، مما يجعل مشاركتهم في الاستفتاء أمراً حيوياً.

التشاركية أساس

وفي حديثه لـ"الثورة" أكد الباحث في الإدارة العامة عماد منصور، أن نجاح الإصلاح الإداري لا يكتمل إلا بمشاركة المواطنين، لأن الوظيفة العامة تُدار لخدمتهم، ومن حقهم أن يكونوا شركاء في تطويرها. وأوضح أن مشروع القانون يمثل نقلة نوعية في الفكر الإداري السوري، مشيراً إلى أن التشاركية في إعداد قانون الخدمة المدنية ليست شعاراً، إنما هي أداة أساسية لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع وأن إشراك الموظفين والمواطنين في صياغة السياسات العامة يجعلهم شركاء حقيقيين في التنفيذ والمساءلة. وبين منصور أن التشاركية تشمل جميع مراحل الإصلاح، من إعداد السياسات إلى تنفيذها ومن ثم تقييم النتائج، وحتى تعديل الإجراءات عند الحاجة، وأكد أن المواطن يجب أن يكون جزءاً فعالاً في كل مرحلة، لأن الخدمات العامة تقدم له، ومن الطبيعي أن يكون لديه الفرصة للمساهمة في تحسينها. وأشار إلى أن القانون الجديد يؤسس لآليات شفافة وواضحة، تشمل نظام تقييم الأداء، برامج التدريب والتطوير، ومعايير موضوعية للتعيين والترقية، مما يعزز كفاءة الجهاز الحكومي وجودة الخدمات المقدمة.

الجديد يمثل نقطة تحول في إدارة الدولة لمواردها البشرية، مشيراً إلى أن قانون الخدمة المدنية يمثل مساراً مهنياً قائماً على الشفافية وتكافؤ الفرص والمساءلة، وينطلق من اعتبار رأس المال البشري محركاً أساسياً للتنمية، والموارد الأعلى قيمة في الدولة.

وأضاف: جاء هذا القانون استجابة لاختلالات متجذرة في البنية الإدارية، بانطلاقه من فلسفة تشمل تنظيم الدخول إلى الوظيفة العامة، واعتماد مراتب وظيفية كإطار عادل ومرن، وتفعيل نظام تقييم أداء موضوعي وبرامج تدريب وتطوير مستمر، إضافة إلى توفير آليات واضحة للخروج المنظم من الخدمة. ولفت إلى أنه من هنا، يتكامل القانون ليحدث أثراً لا يقتصر على الموظفين، بل يمتد ليشمل المواطن الذي سيجد أمامه خدمات عامة أكثر جودة وسرعة، وجهات حكومية أكثر استجابة وقدرة على الإنجاز. إنه عقد جديد يُعيد تنظيم العلاقة بين الدولة وموظفيها، ليمهد لبناء جهاز حكومي حديث يلبي تطلعات الحاضر ويرسم ملامح المستقبل.

يهدف المشروع إلى تحديث الإطار التشريعي للوظيفة العامة، بما يضمن الكفاءة والشفافية والمساءلة، ويعكس التزام الدولة بتحويل الوظيفة العامة إلى مسار مهني متكامل، مع التركيز على تطوير رأس المال البشري كعنصر أساسي في تحقيق التنمية المستدامة.

ومن أبرز محاور القانون كما جاء في صياغته الأخيرة: تنظيم الدخول إلى الوظيفة العامة من خلال وضع آليات عادلة وموضوعية للتعيين، تعتمد على الكفاءة والجدارة، مع التأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص لكل المواطنين، واعتماد مراتب وظيفية مرنة عن طريق إنشاء هيكل وظيفي يسمح بالترقية وفق معايير الأداء والإنجاز بعيداً عن المحسوبية أو التفرقة وتفعيل نظام تقييم أداء موضوعي من خلال وضع نظام دوري لتقييم الأداء، لضمان العدالة وتعزيز روح المنافسة الإيجابية بين الموظفين.

ومن محاوره كذلك تقديم برامج تدريب وتطوير مستمر لصقل مهارات الموظفين وتطوير قدراتهم بما يتوافق مع التحديات الإدارية الحديثة، وتنظيم إنهاء الخدمة بطريقة قانونية عادلة تحمي حقوق العاملين وتراعي مصالح الجهات الحكومية من خلال آليات واضحة.

• الثورة- هنادة سمير:

في مسارها الجديد نحو تعزيز الإصلاح الإداري في سوريا، أطلقت وزارة التنمية الإدارية اليوم استطلاع رأي وطني حول مشروع قانون الخدمة المدنية الجديد، وذلك عبر قناتها الرسمية على تطبيق تلغرام ، لتعكس هذه المبادرة رؤية الوزارة في بناء علاقة شراكة حقيقية بين الدولة والمواطن، إذ لم يعد الموظف متلقياً للقرارات فحسب إنما شريكاً فاعلاً في رسم مستقبل الوظيفة العامة.

وبالتزامن مع نشر مشروع القانون على قناة التليغرام الخاصة بالوزارة، أكد وزير التنمية الادارية محمد حسان السكاف في تصريح له على القناة، أن القانون



طريق التعليم للجميع..

آلاف الشهادات غير السورية تدخل السجل السوري

• الثورة - لينا شلهوب:

أنجزت وزارة التربية والتعليم معادلة 15 ألفاً و438 شهادة ثانوية غير سورية، موزعة على مختلف المحافظات السورية، ضمن خطة شاملة تهدف إلى تسهيل إجراءات المعادلة، وتوفير فرص تعليمية عادلة ومتساوية للجميع، وذلك في إطار جهودها الرامية إلى ضمان حق الطلاب القادمين من الخارج بالاعتراف الرسمي بمؤهلاتهم التعليمية.

وأكد مدير الامتحانات في الوزارة محمود حبوب لـ"الثورة"، أن هذا الإنجاز يأتي تنويحاً لجهود الوزارة المتواصلة لتطوير آليات الاعتراف بالشهادات الصادرة عن دول أخرى، بما ينسجم مع التوجه العام للدولة نحو تحديث النظام التعليمي، وتعزيز انتفاعه على مختلف الأنظمة الدراسية العالمية.

وأوضح حبوب أن عدد الشهادات المعادلة في محافظة دمشق بلغ 4517 شهادة، وهو الرقم الأعلى على مستوى المحافظات، نظراً لكون العاصمة تستقبل العدد الأكبر من الطلاب نظراً لتوافر المراكز التعليمية والإدارية فيها. وأشار إلى أنه في محافظة حمص، تم معادلة 2406 شهادات، تلتها إدلب بـ 1844 شهادة، بينما سجّل في ريف دمشق 1629 شهادة، وفي درعا 1446 شهادة، ما يعكس انتشار العملية على نطاق جغرافي واسع يغطي معظم المحافظات، كما بيّن حبوب أن العمل شمل أيضاً محافظة

حمص، التي بلغ عدد الشهادات المعادلة فيها 1207 شهادات، تلتها القنيطرة بـ 732 شهادة، ثم حلب 1203 شهادات، في حين تم معادلة 393 شهادة في اللاذقية، و72 شهادة في طرطوس، و34 شهادة في دير الزور. وأشار إلى أن هذه الأرقام تعكس حرص الوزارة على إنجاز الطلبات في جميع المناطق دون استثناء، لضمان شمولية العملية وعدالتها. وأضاف حبوب: إن إجراءات المعادلة تتم وفق ضوابط دقيقة تضمن مصداقية الوثائق وصحتها، وتشمل التحقق من أصل الشهادة ومصدرها، ومطابقة المناهج الدراسية للمعايير المعتمدة في النظام التعليمي السوري، لافتاً إلى أن الوزارة تسعى من خلال هذه الخطوات إلى تمكين الطلاب الحاصلين على شهادات من دول أخرى من متابعة دراستهم الجامعية داخل سوريا، أو التقدم للوظائف التي تتطلب شهادة معترفاً بها رسمياً. وبيّنت هذا الإجراء - بحسب حبوب، في إطار توجه الدولة نحو تعزيز جودة التعليم والانفتاح على التجارب الدولية، مع الحفاظ على المعايير الوطنية التي تضمن تكافؤ الفرص بين الطلاب السوريين وغير السوريين، كما يمثل خطوة أساسية في دعم الطلاب العائدين من الخارج، أو القادمين من بلدان شهدت اضطرابات حالت دون استكمالهم دراستهم في أنظمتهم الأصلية. وكانت وزارة التربية والتعليم قد أعلنت في العشرين من أيلول الماضي بدء قبول طلبات



إلكترونياً، ضمن خطة أوسع للتحول الرقمي في قطاع التعليم، كذلك تعمل على تعزيز التعاون مع وزارات التربية والتعليم في الدول الصديقة لتبادل الخبرات، وتنسيق الاعتراف المتبادل بالشهادات الدراسية.

مراجعة المقر المركزي في دمشق، الأمر الذي لاقى ترحيباً واسعاً بين أولياء الأمور والطلاب. واختتم حبوب تصريحه بالتأكيد على أن الوزارة ماضية في تطوير آلياتها الرقمية لتسريع عملية المعادلة، وتسهيل تتبع الطلبات

معادلة الشهادات الثانوية غير السورية في دوائر الامتحانات بجميع المحافظات، ما ساهم في تبسيط الإجراءات، وتقريب الخدمات من المواطنين. وتتيح هذه الخطوة للطلاب تقديم طلباتهم في محافظاتهم مباشرة من دون الحاجة إلى

نقلة نوعية في أداء قسم الكلية بمستشفى «المجتهد»



من جراحي زرع الكلية بهدف استئثاف عمليات الزرع مع بداية العام المقبل كحد أقصى، معتبراً عن تفاولئه الكبير بعودة هذا البرنامج الحيوي إلى العمل قريباً.

وحول أثر الأجهزة الحديثة على الكادر الطبي والتمريضي،

سيتمكن عدد من المرضى من إجراء الزرع والخروج من برنامج التحال، ما يتيح المجال لآخرين للاستفادة من الخدمات بشكل أسرع.

وكشف الدكتور خليل أن المشاورات جارية حالياً مع عدد

• الثورة - ناديا سعود:

أكد رئيس قسم الكلية في مستشفى دمشق "المجتهد"، الدكتور خالد خليل لـ"الثورة"، أن إدخال الأجهزة الحديثة إلى قسم الكلية شكّل نقلة نوعية متميزة في مستوى الخدمات المقدمة للمرضى، سواء من حيث انخفاض الأعطال بشكل كبير، أو من حيث السرعة في تنفيذ جلسات التحال، مما انعكس إيجاباً على جودة الخدمة الصحية المقدمة.

وأوضح الدكتور خليل أن أبرز الفوائد التي سيلمسها المريض بشكل مباشر تتمثل في إجراء جلسة التحال في موعدها تماماً، دون تأخير ناجم عن أعطال الأجهزة كما كان يحدث سابقاً، مشيراً إلى أن ذلك يسهم في تحسين الحالة الصحية العامة للمريض بفضل انتظام الجلسات وكفاءتها العالية.

وأضاف: رغم التحسن الكبير الذي تحقق، إلا أن تقصير فترات انتظار المرضى يتطلب بالدرجة الأولى زيادة عدد الأجهزة والكادر التمريضي، لافتاً إلى أن إعادة تفعيل برنامج زرع الكلى في المشفى سيؤدي أيضاً إلى تقليص قوائم الانتظار، إذ

الصناعات الحرفيّة في حلب..

تحديات تواجه دوران عجلة الإنتاج

• الثورة - فؤاد العجيلي:

الصناعات الحرفية من أبرز أعمدة الصناعة في حلب، إذ تمثل جانباً هاماً من الصناعات التي تعبر عن عراققة حلب ومكانتها الصناعية محلياً وعالمياً، فضلاً عن كونها جزءاً أساسياً من الاقتصاد الصناعي في المحافظة، إلا أنها ما زالت تواجه العديد من المعوقات، التي تحدّ منها وتمنعها من الانطلاق كسابق عهدها.

رئيس اتحاد الحرفيين بحلب عمار مجنو،

أوضح في حديث خاص لـ"الثورة"، أن هناك العديد من التحديات التي تواجه الصناعات الحرفية وتحد من دوران عجلة الإنتاج، وبالتالي تعوق النهضة الاقتصادية وربما تولّد منعكسات سلبية على المجتمع، مبيّناً أن أبرز هذه المعوقات أزمة الطاقة وارتفاع التكاليف، إذ تعد الطاقة التحدي الأكبر، فهناك العديد من المنشآت أصبحت تعتمد على المولدات الخاصة بوقود الديزل، وبعض الصناعات تحتاج إلى تغذية كهربائية مستمرة على مدار 24 ساعة لضمان استمرارية الإنتاج. ولفت إلى وجود تحدّ آخر، يتمثل بالمنافسة الخارجية والإغراق، فقد أصبحت السوق مفتوحة أمام البضائع المستوردة السيتة بأسعار منخفضة، ما يصعب على المنتج المحلي منافستها، وخاصة مع الدعم الذي تلقاه الصناعات في بعض الدول المجاورة.

والى جانب ضعف البنية التحتية، أكد مجنو أن المعوقات رفعت بشكل كبير تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يؤثّر بدوره على قدرة المنتج المحلي على المنافسة ، فضلاً عن مشكلة نقص اليد العاملة الماهرة في بعض المهن، لقد خسرت حلب جزءاً كبيراً من خبرتها الصناعية نتيجة الهجرة خلال الحرب، ما انعكس سلباً على جودة وكفاءة

جهود للنهوض

مجنو نوه بتحسين البيئة الاستثمارية من خلال إقرار وزارة الاقتصاد والصناعة نظاماً جديداً للاستثمار في المدن الصناعية، بهدف إلى تقديم تسهيلات للمستثمرين، مثل الإعفاءات والحوافز الضريبية والتسهيلات الجمركية وضمان عدم تغير القوانين المؤثرة على المشروع خلال مدة العقد، وهناك مبادرات لإحياء الحرف اليدوية من قبل الحرفيين وجمعياتهم بهذا الخصوص، حيث يقوم "شيوخ الكار" بتقديم خبراتهم للأجيال الجديدة، وسعيهم لإقامة دورات تدريبية.

وختم مجنو حديثه، أنه على الرغم من التحديات الجسام، فإن الصناعة والحرف اليدوية في حلب تظهران مرونة ملحوظة وإصراراً على النهوض، ويعتمد مستقبلهما على ركائز عدة، أهمها تحسين البنية التحتية، وتوفير طاقة رخيصة وموثوقة، وحماية فعالة للمنتج المحلي، بالإضافة إلى دعم مستمر للحرف التقليدية التي تشكل روح هوية المدينة.

إن إعادة إحياء الصناعة الحلبية ليست مجرد مسألة اقتصادية فحسب، بل هي خطوة أساسية لضمان استمرار الدور التاريخي والثقافي للمدينة، ليس على المستوى المحلي فقط، بل على مستوى المنطقة ككل.

• الثورة - مريم إبراهيم:

الحكاية سورية بامتياز وأبطال الحكاية سوريون أيضاً، بل فوارس وذوو إرادة وتحديات، وصلوا لمراحل علمية متقدمة هاجروا في ظروف وسنوات الحرب ليستمروا بالتميز والعطاء حتى في الخارج، واليوم وبعد التحرير آن الأوان ليردوا الجميل والعرفان لسوريا، وقرروا ألا يتكروا باباً واحداً للحياة إلا ويطرقوه، ليكون مجالا لرد جزءاً من هذا الجميل.

رد الجميل

11 طبيباً سورياً من مؤسسة حمد الطبية القطرية ومن أميركا ودول أخرى مؤسسي مبادرة طبية في طب الطوارئ مع عشرين عضواً من مؤسسين آخرين أعضاء في المبادرة تحت عنوان: «مبادرة طب الطوارئ السورية (SEMI)»، قدموا خبراتهم ومعارفهم للأطباء في المستشفيات السورية وطلاب الطب للدراسات العليا، وعبر المبادرة أطلقوا رسالة أمل وحياة ومعارف حديثة في التعامل مع طب الطوارئ بمختلف جوانب وتفاصيل هذا الطب الذي بات من أهم التخصصات الطبية نظراً للحاجة الماسة إليه بعد سنوات الحرب الأليمة.

رئيس المبادرة الدكتور هاشم دعدوش بين في لقاء لـ"الثورة" أن المبادرة جاءت من رغبة الأطباء السوريين في مؤسسة حمد القطرية ومن دول أخرى لمد يد العون لسوريا من إنائها في الخارج عبر بناء منظومة قوية في طب الطوارئ تحفظ الحق في الحياة الآمنة، وتقديم يد العون والخبرات لإعادة بناء الوطن، وإطلاق رسالة طبية سامية فحياة السوريين تستحق أن تصان والحياة الصحية ليست ترفاً بل حق أساسي، مع العمل لدعوة الجهات المعنية الرسمية والأكاديمية والمنظمات الطبية لمد العون ودعم هذه المبادرة لبنيني معاً مستقبلاً أكثر أمناً وسلاماً، وتثبيت للعالم أن السوريين قادرين على النهوض وحماية بعضهم رغم الصعوبات ويستحقون العيش بأمان وكرامة، وجزء رئيسي من المبادرة تجسد في المؤتمر التخصصي الذي أقيم وناقش العديد من محاور طب الطوارئ وتخصصاته، يتعاون مع وزارات وجهات عدة كالصحة، والتعليم العالي، وثقافة الأطباء، والشؤون الاجتماعية، والرابطة السورية لأطباء الطوارئ والعناية المشددة، وغيرها من الجهات الأخرى.

وأشار د. دعدوش إلى أنه على مدى ثلاثة أيام أقيمت المحاضرات العلمية والطبية التخصصية في هذا المجال، وطرحت الأفكار والمعرفة العلمية حول كيفية التعامل مع المرضى وإنقاذ الأرواح وحياة الأشخاص في أصعب وأدق اللحظات قدر الإمكان، وسيكون هناك في المستقبل العديد من المتابعات من قبل أعضاء المبادرة والأطباء، ومواصلة إقامة ورشات العمل والمؤتمرات الطبية، وكذلك اتباع أسلوب التعليم الافتراضي وإعطاء المعارف عن بعد.

ولفت إلى أن ذلك سيساهم في استمرار العطاء وتحقيق الهدف الأسمى من هذه المبادرة التي تسعى لتقديم كل الخير والخبرة العلمية

أوضح أن تحسن أداء الأجهزة وانخفاض أعطالها ساهم في تخفيف الجهد عن الكادر التمريضي، ما أتاح له التركيز على الجوانب الصحية الدقيقة للمريض، كما أدى إلى انخفاض الاختلاطات خلال الجلسات وتحسن الحالة العامة للمرضى. أما عن التحديات التي يواجهها القسم، فبيّن د. خليل أن نقص الكادر التمريضي والنقص المتقطع في بعض المواد شكّل أبرز الصعوبات، إلا أنه تم تجاوزها مؤقتاً، والعمل جارٍ لضمان استقرار الخدمات بشكل دائم.

وأشار إلى أن القسم يصدد إحداث وحدة تحال دموي مخصصة لمرضى العناية المشددة العامة وعناية الأطفال وزرع الكلية، بحيث لا يضطر المرضى إلى الانتقال من العناية إلى وحدة التحال، موضحاً أن المشروع جاهز بانتظار التمويل.

وختم رئيس القسم بالقول: نحن نعمل على ضمان استمرارية وكفاءة الأجهزة من خلال دورات تدريبية دورية للكادر التمريضي لرفع سوية التعامل مع التقنيات الحديثة، إلى جانب إجراء فحوص وصيانات دورية للأجهزة لضمان استقرار عملها وجودة الخدمة.

حداثق حلب المنسية.. «رئة المدينة» تعاني الاختناق



وعن الأعمال اللوجستية، قامت البلدية، وفقاً لمنسقتها الإعلامي أحمد المحمد، بصيانة دورية لألعاب الأطفال داخل الحدائق، وترميم المقاعد وسلات المهملات وأعمدة الإنارة والأبواب، إضافة لإنتاج غراس جديدة عن طريق زراعة البذور والأقلام النباتية ضمن مشاتل الحدائق المخصصة.

لكن فيما يخص العروض التمويلية من قبل شركات خاصة، نفت البلدية وجود عروض حالياً، وإنما ترميم من قبل بعض المنظمات والجمعيات الداعمة لترميم الحدائق التالية: (حديقة الحاووظ في قاضي عسكر- حديقة الأتيس في باب النيرب- حديقة الدارلية في المرجة- حديقة الأفراح في حي السكري- حديقة أرض الصباغ في حي صلاح الدين- حديقة الرازي في المحافظة- حديقة هنانو في مساكن هنانو).

وحول سؤالنا عن الميزانية، جاء رد البلدية، أنه لم يتم تخصيص ميزانية محددة لمديرية الحدائق بحلب حتى الآن.

وعلى الرغم من كل المبادرات الرسمية والفردية، تبقى المساحات الخضراء في حلب لا تتناسب وحجم التلوث في المدينة، الأمر الذي يستدعي خطوات جادة أكثر في هذا المجال، الذي لا يقتصر فقط على الترفيه فحسب، وإنما يشكل نقطة هامة في مستقبل المدينة البيئي.

والأوساخ، زراعة أشجار وتركيب أعمدة إنارة تعمل على الطاقة الشمسية، بمشاركة من أهالي الحي لإعادة الحياة للحديقة.

وفي الإطار ذاته قامت مديرية الحدائق في مجلس مدينة حلب بأعمال إعادة تأهيل حديقة هنانو وغيرها من محاولات متواضعة، لإعادة الروح لأحياء حلب، إضافة لمحاولات فردية من الأهالي، تمثلت بتنظيف الحدائق المقابلة لمنازلهم، وزرع الأشجار فيها.

«واحدة من أهم المبادرات اليوم في حلب، هي حملات التشجير، ناهيك عن الحدائق، نحن بحاجة للاستفادة من كل شبر وكل مساحة فارغة في زراعة شجرة، وخاصة في الأحياء العشوائية المدينة»، يعبر مصطفى سلطان أحد سكان حي الجميلية عن أهمية توسيع المساحة الخضراء في المدينة في إطار تحسين الواقع الخدمي والبيئي في المنطقة.

وفي سياق رده، أكد المجلس البلدي في حلب لـ "الثورة"، أن العمل يتم على المساور كافة، من إزالة وترحيل الأنقاض من الحدائق إلى المكبات المخصصة، وإعادة ترميم الأسوار المتضررة، وصيانة الآبار والمناهل للسقاية والأحواض المائية، كما قامت البلدية بزراعة الأشجار، إضافة لمتابعة الأعمال الزراعية (تعشيب- سقاية- عزيق- فلاحة- تقليم- نظافة) والعناية

بأفصاص الحيوانات الأليفة والطيور.

خطوات خجولة

في محاولات لتحريك هذا الملف المنسي، بادرت بعض الجمعيات والمنظمات، لإعادة تأهيل بعض الحدائق، مثل حديقة سيف الدولة، التي شملتها مبادرة " بكرة أحلى" التي أطلقتها منظمة "شفق"

بالتعاون مع فرق تطوعية عديدة، تضمنت إزالة للركام



والإرشادات الدولية لتقديم رعاية طبية فعالة وإنقاذ حياة المرضى، الطبيب السوري بلال بارودي، اختصاصي طوارئ في مؤسسة حمد الطبية القطرية، وعضو مؤسس في المبادرة، بين أنه أشرف على ورشة «الأنتراساوند في أقسام الطوارئ» ضمن المؤتمر، مبيّناً أنها الأولى من نوعها في سوريا، وركزت على أهمية التدريب العملي على الأجهزة بشكل عملي، ويشمل الإنكوب القلبي والبطني، وكيفية استخدامه لإنقاذ حياة المرضى، وهناك المزيد من الورشات التدريبية لتعزيز مهارات أطباء الطوارئ في سوريا، وتطوير قدراتهم على التعامل مع الحالات الحرجة.

مهارات أساسية

الطبيب السوري همام حامدة، اختصاصي طوارئ في المؤسسة، أوضح أنه قدم خلال ورشة عمل كيفية إدخال مبدأ التركيز الآمن في الحالات التي يعاني فيها المريض من ألم شديد، مثل الكسور المفتوحة أو الخلع أو أثناء الإجراءات المؤلمة كالخدمات الكهربائية، بهدف تخفيف الألم وتهنئة المريض، حيث إن هذه المهارة تعد من المهارات الأساسية في طوب الطوارئ، وأن المبادرة الخاصة بها حظيت باستحسان المشاركين سواء من أطباء مقيمين في المستشفيات ودراسات عليا وأطباء عاديين. اختصاصي الجراحة العامة والمناظير من مؤسسة حمد القطرية الدكتور أحمد عجاج، أشار إلى أنه قدم محاضرة ركزت على مقاربة

لباس موحد ومناهج مختلفة..

طالبات حمص يكشفن فشل الواقع التعليمي والوزارة تعدّ!

• الثورة – فراس النجار:

لم يعد خافياً على أحد مد الترهل والانحطاط الذي وصل إليه قطاع التعليم في سوريا، وفي الدول الشبيهة. فسنوات الحرب الإجرامية، التي شنها النظام المخلوع على البلاد وشعبها، كانت عاملاً إضافياً فاعلاً في زيادة تأزيم واقع التربية والتعليم المتأزم أصلاً. وإذا كانت أي معالجة لواقع بلد حطمته الحرب تبدأ من إصلاح مؤسسات الدولة لضمان إعادة قدرتها على خدمة المجتمع، بما يكفي لاستمرار حركته وتعافيه، فإن قطاع التعليم ومؤسساته يأتي في مقدمة ما يجب إصلاحه ومعالجته جذرياً...

في بادرة طيبة، يمكن البناء عليها، في حال تجاوزت المستو الإعلامي إلى مستو الممارسة الإدارية الفعلية، نظمت مديرية تربية وتعليم حمص، بالتعاون مع جمعية الأصلة، يوم السبت الماضي 4 تشرين أول 2025، لقاء مباشراً، جمع عدداً من طالبات مدارس مدينة حمص، من المرحلتين الإعدادية والثانوية، مع مديرة التربية د. ملك السباعي، وهي شخصية أكاديمية تحمل درجة الدكتوراه في المناهج، كما علمنا.

مناهج مدرسية

طرحت بعض الطالبات قضية المناهج المدرسية من حيث كفاية الكتاب المدرسي وملاءمته لحدرات الطالب الاستيعابية، وقد عبرت إحداهن عن ضعف القدرة على استيعاب الكتاب المدرسي وحددت مواد، من باب التخصيص، كالتاريخ والجغرافيا والفلسفة، وقد عقيبت د. السباعي بأن المناهج المفروضة منذ سنوات، والتي وضعت في حقبة حكم النظام المخلوع، قد اهتمت بالمهارات المعرفية لد الطالب وأهملت الإعداد المعرفي العلمي نفسه، بحيث يُطلب من الطالب القيام بنشاط أو تحليل ما مع خلو الكتاب من المادة المعرفية اللازمة له للقيام به.

والحق أن هذه واحدة من أبرز مشكلات التعليم في سوريا، وفي الدول الشبيهة. فالمنهج السلوكي التلقيني الذي ساد لعقود، وطبع السياسات التعليمية، قد تغير لجهة منهج أقرب إلى تنمية مهارات التفكير عند الطالب، لكن من دون الاهتمام برصيده المعرفي الأساس. ولئن كانت عملية التربية والتعليم قد صارت موضوعاً أولياً رئيساً لمجموعة من النظريات الحديثة، منذ بداية ثورة المعلوماتية والاتصالات قبل ثلاثة عقود تقريباً، كالسلوكية والبنوية والمعرفية الاجتماعية... فإن نصيبنا في سوريا من استغلال وتوظيف تلك النظريات الحديثة، لتحسين المناهج بما يتواءم مع تغيّرات الزمن، كان ضئيلاً ومشوهاً فاقداً للتوازن الضروري بين التقنين والمهارة.

من جهة أخرى تقدمت بعض الطالبات من القسم العلمي بطلب خطي إلى د.السباعي، وقد اطلعنا على صورة منه يطلبن فيها بتخصيص المقررات النظرية بما يخدم تخصصهن العلمي، وضربن على ذلك مثال الفلسفة، فهي مادة مهمة تقوي ملكات التفكير النقدي ومقررات التحليل، إذا أحسن تدريسها وتخصيصها أيضاً. فطلبة المرحلة الثانوية العلمي، بحسب ما جاء في الطلب، لا تقدم له الموضوعات التفصيلية في علم الاجتماع وعلم النفس سوى مزيد من الجهد والإرهاق غير المجدّي، بينما يحتاج هذا الطالب أو الطالبة تخصصاً لمواضيع الفلسفة التي تفيده في دراسته كالمناطق ومناهج البحث العلمي... وقد بشرت د. السباعي الحضور بأن الوزارة عاكفة، منذ شهور على وضع مناهج ملائمة! وهذا ما طرح علامة استفهام كبيرة بشأن تكتم الوزارة على أمر حيوي كهذا، فلا يُطلع المجتمع على تصورات المعنيين ولو بتصريحات إعلامية بسيطة، وكأنما ليس من حقه المشاركة في شأن يمسّه في حاضره ولا يتوقف تأثيره حتى في مستقبله.. وهذا شكل من انعدام الشفافية المرفوض في مجتمع تخلص من الحكم الشمولي الديكتاتوري وبدأ يسعى لحياة تقوم على التشاركية وشفافية الإدارة وشعبيتها في علاقاتها مع المجتمع.

تعليم اللغات الأجنبية

طالبة تحدثت عن مشكلة مقررات اللغة، فأعربت عن صعوبة دراسة اللغة الفرنسية، إضافة للغة الإنكليزية، فضلاً عن اللغة العربية.

بينما كشفت طالبة آخر عن وجه أكثر فداحة للمشكلة بقولها: إن معاناة كبيرة جداً تتعرض لها شريحة كبيرة من الطلبة، وهي شريحة العائدين من المهاجر والمنافي، فمثلاً طلبة المرحلة الثانوية منهم يجدون أنفسهم لأول مرة ملزمين بدراسة مقرر اللغة الفرنسية التي تُدرس منذ الصف الأول الإعدادي في المحافظات التي كانت تحت سيطرة النظام المخلوع.

لكن المشكلة أكبر وأسع من هذه الحدود. قبل التحرير كان في سوريا أربعة مناهج مختلفة قيد التدريس في أربعة مناطق: شرق الفرات، ريف حلب الشمالي، إلب، ومناطق سيطرة النظام المخلوع.

لقد خلق هذا الوضع تضارباً رهيباً، انعكس في ترتيب أوضاع كارثية تحتاج إلى معالجة عاجلة وإلى آخر طويلة الأمد. ففي الشمال في ريف حلب الشمالي دأب الطلبة على دراسة اللغات المقررة وهي اللغة التركية واللغة الكردية واللغة الإنكليزية إضافة طبعاً للغة العربية، بينما في مناطق سيطرة النظام المخلوع كان الطلبة يدرسون اللغات الروسية والفرنسية والإنكليزية إضافة إلى العربية.

ومع التحرير وعودة ملايين السوريين إلى مناطقهم ظهرت فداحة المشكلة، فعلى سبيل المثال لا الحصر إن طلبة شهادة الثانوية العائدين من المنافي الداخلية يجدون أنفسهم في وضع صعب وهو دراسة مقرر اللغة الفرنسية التي لم يدرسوا منها شيئاً طوال سنواتهم الدراسية السابقة.

بينما يتابع الطلبة في الشمال دراسة لغات آخر دون قرارات وزارية واضحة. فلئن أقيمت اللغة الروسية فإن وضع اللغة الفرنسية في مناهج دمشق والتركبة والكردية في مناهج شمالي حلب ما يزال غير واضح ولم يتقرر بشأنها أي أمر رسمي بعد.

ضغط الدروس وغياب الحصص الترفيهية

اشتكت بعض الطالبات من الضغط الشديد لدروس المواد العلمية والأدبية المتتابعة، دون تخصيص حصص للاستراحة والتخلص من التشنج الذهني والتوتر، كالرياضة والموسيقا والفنون. وبرغم ما أثير مؤخراً من ضجة حول إعادة هذه الحصص إلى البرنامج المدرسي، فإن أهميتها التربوية كبيرة جداً.

فلا يمكن أن نعتبر الطالب حافظة معلومات بلا حساب، إذ يُنظر إلى مواد التربية الفنية والرياضة في المناهج التربوية الحديثة، كمواد دراسية قد تكون اختصاصية للطلاب في مرحلة ما، فضلاً عن دورها في حفظ التوازن النفسي.

نقص كوادر

من المداخلات ما أكدت على نقص التجهيزات اللازمة للمدارس كالمخابر، بل إن بعض المداخلات تحدثت عن عدم توفر المقاعد وأخر عن عدم توفر الكتب. بينما أكدت طالبات من مدارس مختلفة عدم وجود المعلمين لبعض



وأشكالها، تحت طائلة المحاسبة والمساءلة، لما في انتشار هذه التصرفات غير المسؤولة من إساءة للمؤسسة ككل وتأثير في تعطيل عملها أو إضفاف وتيرته، كما تفقدُها الثقة من المواطنين.

قضية المتسربين

ونضيف هنا مشكلة لا تقل خطورة عما سبق، إن لم تكن أشد، وهي مشكلة المتسربين.. لقد كان للتجهير واليتم والتشرد، الذي نجم كله عن المقتلة السورية التي مارسها النظام المخلوع وأسباده، نتائج مريعة ليس أقلها ارتفاع نسبة المتسربين من التعليم إلى أرقام كارثية.. لقد ارتفعت الأمية في شريحة الأطفال من7 حتى 18 سنة إلى نسبة تزيد عن 60 ٪ بحسب بعض التقديرات، لاسيما بين أطفال المهجرين إلى الشمال السوري.

واليوم وبعد الخلاص من نظام الموت تتلمس سوريا جراحها لتجد ملف جفاف المتسربين هو جرحها الأكثر ورماً والتهاباً وخطراً، وخصوصاً الأعداد الغفيرة من الأطفال المتسربين الذين تشير أرقامهم إلى كارثة بحجم جبل كامل، إن لم تُعالج الظاهرة بحلول جذرية حقيقية.

وقد أفادت لنا معلمة في الشمال السوري بأن مديرية التربية في حلب أعادت هؤلاء إلى المدارس، وأصدرت التعليمات بتوزيعهم على الصفوف الدراسية بحسب أعمارهم! وتتابع المعلمة بأن هؤلاء، الذين تجاوزوا سن 12 سنة غالباً، قد فرّزوا على الصفيين الخامس والسادس، تحولوا إلى عامل معطل لعملية التعليم.

فهم لا يملكون من المعرفة حتى مهارات قراءة وكتابة الأحرف الأبجدية، كما لا يمكن للمعلم أو المعلمة أن يعطل المنهاج المقرر ويفترغ لتعليمهم أصولاً!! أي معالجة هذه التي لا تقوم إلا برحيل المشكلة لسنوات، ثم تحويلها إلى واقع لا حل له بفصل هذه الشريحة الواسعة وإخراجها من دائرة التعليم؟ ألم يكن حرياً بكل مديريات التربية الاستعانة بخبرات معلمين عالجوا هذه الكارثة في سنوات الحصارات والمهاجر والمخيمات؟ لقد خاض هؤلاء المعلمون معارك شرسة مع واقع مرير لم تعد فيه المدارس موجودة إلا كأطلال كوّمها القصف الوحشي المستمر.

وكان عليهم المبادرة لتمكين الأطفال، من مهارات اللغة قراءة وكتابة ليكونوا مؤهلين عند توفر فرصة الدراسة النظامية أن يلتحقوا بصف دراسي ويواكبوا أقرانهم.. كان نضالهم مستمراً وخصوصاً في تعليم الأطفال الكبار الذين لم يدخلوا مدرسة قط، وكما يقول أحد الصالحين: من عمل بما علمه الله علمه الله ما لم يعلم.

فقد تطورت تجربتهم وصارت دورات مكثفة لمدة 3 أشهر، كحد أقصى.

ثم المتابعة بعدها للأطفال الراغبين بالاستزادة بدورة مكثفة مبسطة للقواعد العربية.

لم تترك المحنة لهؤلاء المعلمين من خيار سو ضغط قدراتهم وطاقاتهم واعتصار الذات في ظروف ليس فيها ليس فيها ما يسمح بالحياة الطبيعية وتعدد خياراتها.. ما الذي يمنع من الاستعانة بهم في معالجة ملف المتسربين؟ أخشى أن لا يكون في ذلك انتقاصاً من قدر التربية ومديرياتها لا سمح الله!

في النهاية لا يمكننا ولا يسعنا إلا الاعتراف بمأساوية الواقع التربوي التعليمي في سوريا. صحيح أنه واقع لازم لأي بلد عاش حرباً مدمرة لسنوات طويلة، لكن من الصحيح أيضاً أن المعالجة لها طرائق وخطط ومشاريع ليس منها مجرد النشاطات الإعلامية.

إننا إذ نثق بطيب نية مديرية تربية حمص، ونقدر عالياً صدق ونبل تمنياتها، نعرف جيداً أن التمنيات الصادقة والنوايا الطيبة لوحدها لا تزيح حجراً صغيراً عن طريق طفل.

ومع ذلك نرى في لقاء التربية مع طلابها حدثاً إيجابياً بناء، وسيكون أكثر بنائية في حال تحوله إلى لقاء دوري مع طلابنا، الأمر الذي سيسهم في تعزيز شعورهم بالقيمة كما سيعزز لديهم حس المسؤولية.

وضع المعلمين من غير حملة الشهادات الجامعية، وخصوصاً ممن تم تعيينهم في فترة سنوات الثورة في ظروف استثنائية من نقص الكوادر والحاجة الماسة، إضافة إلى معلمين أقدم تم تعيينهم على أساس نظام الساعات أو الوكالة.

ثم يحق لنا أن نسأل ما طبيعة هذه الدورات التأهيلية للمعلمين التي تحدثت عنها؟ ما نعرفه أن نظامنا التعليمي كان يفرض على الخريجين الجامعيين الراغبين بالتعليم الالتحاق بكلية التربية ودراسة مجموعة من المقررات في علم التربية وعلمي النفس والاجتماع وعلم نفس الطفل.. وغيرها ليحصل بعد تمام سنة دراسية على دبلوم تأهيل تربوي.. وإذا ما تحلينا بالشجاعة اليوم لمواجهة الواقع فلابد لنا من الاعتراف بمشكلاتنا.

لدينا أعداد ليست بالقليلة من المعلمين والمعلمات الذين يفتقدون إلى الحد الأدنى من القدرة على القيام بعبء التعليم.

منهم بسبب ما تفضلت به د.السباعي من ضعف مهارات التواصل الاجتماعي، ومنهم بسبب ضعف المستو المعرفي أيضاً.

ولا أدل على ذلك من مناقشة بعض الطلبة فيما درسوه وفيما درّسهم إياه المدرسون ليظهر أن الطالب قد حفظ ما لم يستطع المدرس أن يفهمه إياه، وهذا الواقع ليس ضيقاً بل واسع في بلادنا بحجم ظاهرة.

تصرفات منفردة

ومن الظواهر الخطيرة التي ذكرتها الطالبات، دون التصرفات المنفردة، من قبل بعض الإداريين أو المعلمين، دون أي مرجعية من قرار وزاري أو توجيه خطي، فقد عرضت احد الطالبات لتدخل من أحد الإداريين في لباسها وما ينبغي عليها ارتداؤه.. وقد وضحت د. السباعي بجلء أن لا شأن للكادر التعليمي ولا للإدارات التربوية بحرية الطالبة ذكوراً أو إناثاً، ولا يجوز التدخل مطلقاً في خصوصيات الطالبات.

وأن اللباس يرجع للحرية الشخصية لا يقيدُه إلا شرط الحشمة بالمفهوم العام لكل المجتمع السوري.

ونوهت إلى الوزارة تنوي في العام القادم إلزام جميع الطلبة بلباس موحد... منطق سليم وإننا لنشدد على ضرورة منع أي فرد، من الكادر التعليمي أو الإداري أو التوجيهي التابع لوزارة التربية والتعليم، من التدخل في خصوصية الطلاب والإناث منهم بخاصة.. بل منع التصرفات المنفردة بكل صورها



إعادة تشغيل منشأة توينان الغازية.. خطوة لإنعاش قطاع الطاقة

عودة النشاط الصناعي والاقتصادي في المناطق الوسطى، كما تُمثل خطوة أساسية في خطة الحكومة الهادفة إلى استبدال الوقود المستورد بالغاز المحلي، بما يقلل الأعباء المالية ويدعم الأمن الطاقى الوطنى. ويُنتظر أن تساهم المنشأة أيضاً في إمداد الصناعات الحيوية، مثل الأسمدة والطاقة الكهربائية، بالغاز اللازم لتشغيلها، ما يعزز الإنتاج المحلي ويُعيد الحيوية إلى قطاع الكهرباء الذي يعتمد على الغاز كوقود رئيسي.

تأتي هذه الخطوة ضمن خطة شاملة تبنها وزارة الطاقة لإعادة تأهيل البنية التحتية النفطية والكهربائية في البلاد، إذ أعلنت الوزارة في وقت سابق عن مشاريع مشتركة مع دول عدة لتطوير الإنتاج الوطني، ومنها مباحثات مع قطر حول التعاون في مجالي النفط والغاز.

وفي توضيح سابق، أوضح مدير الاتصال الحكومي في وزارة الطاقة أحمد السليمان أن ضعف الكهرباء كان ناجماً عن عطل فني في ضواغط منشأة توينان، مؤكداً أن فرق الصيانة أنهت أعمالها بنجاح، وأن التحسن في إنتاج الكهرباء سيكون تدريجياً ومستقرًا مع عودة المنشأة إلى الخدمة الكاملة. يمثل إعادة تشغيل منشأة توينان رمزاً لاستعادة القدرة الوطنية على إدارة قطاع الطاقة بفاعلية بعد سنوات من التحديات، فهي خطوة تُعزز الثقة في المؤسسات الحكومية وتدعم جهود إعادة الإعمار عبر توفير بيئة مستقرة للكهرباء والإنتاج الصناعي، وتمهد الطريق نحو تعافى اقتصادي شامل ينعكس إيجاباً على المواطنين في جميع المحافظات.

• **الثورة - إيمان زرزور**
أعادت وزارة الطاقة، الأربعاء، تشغيل منشأة توينان الغازية بريف حمص، بعد إنجاز إصلاح شامل للعنفتين الغازيتين المتوقفتين منذ فترة طويلة، في خطوة تُعد من أهم التحولات التقنية في مسار تعافي قطاع الطاقة الوطني ودعم منظومة الكهرباء في البلاد.

تشكل منشأة توينان أحد أهم ركائز منظومة الغاز في سوريا، إذ تغذي محطات توليد الكهرباء في المنطقة الوسطى والعاصمة بكميات حيوية من الغاز الطبيعي، ومع عودة العنفتين للعمل، يُتوقع أن يتحسن واقع التغذية الكهربائية تدريجياً، ما سينعكس على استقرار الخدمات العامة والأنشطة الصناعية، ويُخفف من ساعات التقنين التي أثقلت كاهل المواطنين خلال السنوات الأخيرة. وخلال جولته الميدانية في المنشأة، أشاد وزير الطاقة محمد البشير بجهود الكوادر الوطنية التي أُنجزت أعمال الصيانة والإصلاح في ظروف صعبة، مؤكداً أن إعادة التشغيل تمثل نموذجاً حياً لقدرة الكفاءات السورية على إعادة بناء البنية التحتية بأيدي محلية، رغم التحديات الفنية والعقوبات المفروضة على استيراد المعدات وقطع الغيار.

تكتسب منشأة توينان أهمية خاصة كونها واحدة من أكبر وحدات معالجة الغاز في سوريا، ويُعد تشغيلها مجدداً مؤشراً على



توقعات النمو شرطها رؤية اقتصادية جديدة

• **الثورة - ميساء العلي:**
شهد الاقتصاد السوري خلال سنوات الحرب تراجعاً غير مسبوق في معظم مؤشراتته الأساسية، نتيجة الدمار الكبير في البنية التحتية، هجرة الكفاءات، والعقوبات الاقتصادية الدولية والسياسة الاقتصادية الخاطئة التي اتبعها النظام المخلوع.

نمو إيجابي
يقول المحلل الاقتصادي شادي سليمان في حديثه لـ«الثورة»: اليوم ومع بدء مرحلة جديدة بعد التحرير، تبرز الحاجة إلى رؤية اقتصادية جديدة تهدف إلى إعادة الإعمار وتحريك عجلة النمو.وأضاف: إنه من المتوقع وبعد الانفتاح الاقتصادي على سوريا وخاصة في مجال الاستثمار أن يتخلص الاقتصاد السوري من انكماشه، ويستعيد نموه الإيجابي مع بداية العام القادم، وتنعكس المؤشرات إيجابية نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 15 بالمئة بعد انكماشه بنسبة 15 بالمئة في عام 2024.

مؤشرات
وحول أهم المؤشرات لعودة التعافي الاقتصادي- كما يراها سليمان، فإنها تتمثل بعودة القطاعات الإنتاجية تدريجياً واستئناف العمل في بعض المعامل والمصانع بعد إعادة

تأهيلها، وكذلك عودة النشاط إلى قطاع الزراعة الذي سيعزز الأمن الغذائي ويخفف نسب الاستيراد.ويتابع سليمان: إن من المؤشرات الأخرى التي نراها هي زيادة الاستثمارات العربية والأجنبية وذلك من خلال دخول شركات من دول عربية مثل الإمارات والسعودية في مشاريع لوجستية وبنى تحتية (مثل تطوير ميناء طرطوس)، إضافة إلى عود بتمويل مشاريع إعادة إعمار سكنية وصناعية لتوفير فرص عمل للشباب، ولفت إلى أهمية الاندماج المالي الدولي ولو كان محدوداً حالياً، حيث تم تنفيذ أولى التحويلات المصرفية عبر نظام «سويفت» بعد سنوات من العزلة، ما يُعد إشارة لفتح قنوات التمويل والتجارة العالمية ناهيك عن الانتعاش في قطاع الخدمات.

فرصة تاريخية
وتوقع سليمان أن يشهد الاقتصاد السوري نمواً تدريجياً إذا استمرت الاستثمارات، وتوفرت بيئة تشريعية وقانونية مشجعة على الأعمال، كما أن نجاح الحكومة في استقرار سعر الصرف وضبط التضخم سيكون عاملاً حاسماً في استدامة التعافي، ويختم كلامه بالقول: إن مرحلة ما بعد التحرير في سوريا تمثل فرصة تاريخية لإعادة بناء الاقتصاد على أسس أكثر تنوعاً واستدامة، ومع أن التحديات كبيرة، إلا أن تضافر الجهود الداخلية والدعم الإقليمي يمكن أن يحول سوريا من بلد أنهكته الحرب إلى اقتصاد ناشئ يسير بخطا ثابتة نحو النمو.



المالية تبدأ إعادة العقارات للملاك دون مقابل



بحاجة إليها، أكد الوزير برنية أنه ستم إعادة تقييم الإيجارات بشكل يضمن دفع القيمة السوقية العادلة، لافتاً إلى أن الوزارة ستبذل جهوداً مستمرة لتعديل الإيجارات بما يتناسب مع القيمة الحقيقية للعقارات، وأشار برنية إلى أن مسار الإنصاف وإعادة الحقوق هو «مسار طويل»، إلا أنه أكد أن الوزارة ستواصل العمل بكل جدية لتحقيق هذه الأهداف من دون أي تردد أو كلل.

• **الثورة - جاك وهبه:**
أعلن وزير المالية، محمد يسر برنية، عن مبادرة جديدة من وزارة المالية تعكس التزام الحكومة بمبدأ العدالة والإنصاف وإعادة الحقوق إلى أصحابها الأصليين. وأوضح الوزير في منشور له على منصة «لينكد ان» أن الوزارة قد باشرت بمراجعة العقارات المستأجرة التي لا حاجة لها بها، وأن الهدف هو إعادة هذه العقارات لمالكها

«جمعية حماية المستهلك»: التجار لو ربحوا 90 بالمئة يشعرون بالخسارة

للجهود الحكومية الأخيرة، خاصة زيادة الرواتب ومحاربة الفساد، إلى جانب حل أزمت وقود حادة مثل المازوت والبنزين والغاز وأزمة رغيف الخبز.

وقال: يسجل للحكومة تقدم في التعاون معها، من خلال زيادة عدد مراقبي التموين ودعوتها للاجتماعات المتعلقة بالأسعار.

غير أن التحديات قائمة، أبرزها بحسب د. المعقالي، معاناة المستهلك الطويلة نتيجة «ممارسات نظام البائذ»، وتقلبات سعر الصرف، وجشع بعض التجار الذي «أهلك المستهلك»، وطلب رئيس جمعية المستهلك بضرورة وجود «عقيلة متطورة للتاجر» تتناسب مع متطلبات السوق الحر وآليات التعامل في الدول المحيطة.

وطالب وزارة الاقتصاد والصناعة بإيجاد حلول جذرية للإشكاليات القائمة، ووضع آلية تضمن الدخول «بسياسة إلى السوق الحر في سوريا»، فالتحدي كبير، والرهان هو على استعادة ثقة المستهلك وحماية قدرته الشرائية في وقت تُعتبر فيه هذه العوامل حاسمة لأي انتعاش اقتصادي حقيقي.

ورأى د. المعقالي وباعتباره نائب رئيس الاتحاد العربي للمستهلك التابع للمكتب الاقتصادي لجامعة الدول العربية، أن التكامل الاقتصادي العربي وتوحيد التعرفة الجمركية بين الدول العربية يساهمان في الحد من ظاهرة التهريب، كما يحصل في دول الاتحاد الأوروبي.

وقال: لا توجد أي مشكلات بين دول الاتحاد الأوروبي نظراً لتطبيق أسعار السلع ونفس التعريفات الجمركية في هذه الدول، ولهذا- كما يقول د. المعقالي- «لا نجد تهريباً في السلع والمنتجات فيما بينها على خلاف ما يحصل في المنطقة العربية».

ونوه بأن بعض الصناعيين يعملون على منع دخول السلع المنافسة للحفاظ على احتكارهم للسوق ورفع الأسعار، فيما نجح صناعيون سوريون آخرون في منافسة الشركات الأوروبية والعربية.

كما دعا د. المعقالي إلى نشر ثقافة الشكوى وثقافة الاستهلاك، وتعليم كيفية انتقاء السلع واختيار الأفضل بين البدائل المتاحة، ما يخلق تنافساً حقيقياً في السوق ويحمي حقوق المستهلك.



المشهد وبطلب يقظة أكبرودعا إلى خلق ثقافة جديدة بين المستهلك والتاجر والصناعي، مشيراً إلى أن بعض التجار والصناعيين «كانوا يربحوا ما بين 200 - 300 بالمئة، وإذا ربحوا 90 بالمئة فقط، يشعرون أنهم خاسرون».

تحسن جزئي
وأكد د. المعقالي على تحسن بعض الخدمات الأساسية مثل الغاز والبنزين والخبز، معتبراً أن «الحكومة الحالية حلت مشاكل استعصت على حكومات سابقة»، لكنه أشار إلى استمرار معاناة 90 بالمئة من الشعب السوري تحت خط الفقر.

وأعرب رئيس جمعية حماية المستهلك عن تقديره

رغم النقد، لا يتجاهل المعقالي وجود صناعات سورية محلية «نعتز بها»، قادرة على منافسة المنتجات الأوروبية والخليجية في أسواقها، ويعزو هذا النجاح جزئياً إلى قرار وزارة الاقتصاد والصناعة بإدخال المواد الأولية من دون جمارك. هنا يشدد على البعد الأخلاقي في التجارة، مستشهداً بالمبدأ القائل: «ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»، داعياً إلى قناعة في الربح تراعي الظروف الإنسانية.

ويؤكد د. المعقالي أن الحكم النهائي على أي منتج هو للمستهلك، منادياً بتعزيز «ثقافة الشكوى» لديه. فالمستهلك، برأيه، هو المؤشر الحقيقي لجودة المنتج واستدامته، كما أن وجود المنتجات المهربة في السوق، والتي يحلم المواطن بالحصول عليها، يزيد من تعقيد

• **الثورة - عبد الحميد غانم:**
في ظل حاجة ملحة لإصلاحات هيكيلة تعيد التوازن للسوق وتحمي المستهلك، أشار رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها الدكتور عبد العزيز المعقالي إلى تداعيات لسياسات جمركية وتمويلية على المواطن السوري، في وقت يشهد فيه الاقتصاد السوري تحولات كبيرة.

وأوضح أن المشكلة تبدأ من المنافذ الحدودية، إذ تتعرض الشاحنات التجارية للتوقيف لمدة 6 - 7 أيام على الطريق العام، مما يؤدي إلى فساد البضائع، وخاصة المواد الغذائية وتأخر وصولها، ما يترتب زيادة النفقات، لينعكس ذلك سلباً على المستهلك من خلال ارتفاع الأسعار، حيث يضيق التاجر خسائر التوقيف إلى كلفة السلع.

غياب التعاون
وأشار د. المعقالي إلى غياب التعاون بين جمعية حماية المستهلك ووزارة الاقتصاد والصناعة، رغم أن القانون يؤكد على حضور الجمعية في كافة الاجتماعات المتعلقة بحماية المستهلك، قائلاً: «غرف التجارة تدافع عن التاجر، وغرف الصناعة عن الصناعي، والحكومة عن قراراتها... فمن للمستهلك؟».

ولفت إلى أهمية حضور الجمعية تلك الاجتماعات لتكون على دراية بما يحدث من نقاشات ويتخذ من قرارات». ويتطرق د. المعقالي إلى أن دخول المنتجات التركية والخليجية إلى الأسواق السورية، يحمل تحديات تتعلق بضبط المصدر وتاريخ الإنتاج، غير أنه وجّه عتبا مباشراً للمنتج المحلي، واصفاً إياه بـ«غير القادر على المنافسة»، سواء من ناحية المواصفات أم الوزن، مع تأكيده أن «الأدلة على ذلك كثيرة»، هذا الضعف يضع المستهلك في موقف صعب، خاصة مع ضعف القوة الشرائية واتجاه الكثرين لشراء المواد الأرخص، حتى لو كانت من «نوع ثانٍ» أو مطابقة للمواصفات السورية بدرجات أدنى.

استرداد الأصول المنهوبة.. الطريق إلى اقتصاد عادل وبداية عهد من الشفافية

شرطاً أولياً لأي نهضة اقتصادية حقيقية، ومن دون استعادة الثقة بالمؤسسات، لا يمكن لأي خطة إعمار أن تستقطب رؤوس الأموال أو أن تضمن عدالة توزيع الموارد. ويؤكد خبراء الاقتصاد أن الشفافية في إدارة المال العام هي الضمانة الأولى لجذب الاستثمارات الخارجية، وأن الإصلاح المالي والإداري هو البنية التحتية الحقيقية لأي عملية إعادة بناء، ومن هنا، فإن كلمة العلي في مؤتمر دولي هي تعبير عن رؤية سياسية جديدة تبنيناها الدولة السورية: رؤية تُقرّ بأن التنمية لا تنفصل عن النزاهة، وأن الاقتصاد المستدام لا يقوم على المعونات بل على العدالة في إدارة الموارد.

والحديث عن استرداد الأموال المنهوبة في سوريا اليوم لا يقتصر على استعادة مليارات الدولارات المهربة، بل يتعداه إلى استرداد قيم معنوية فقدها السوريون لسنوات: الثقة، والمواطنة، والعدالة، فكل ليرة تُستعاد تمثل رمزاً لإعادة الاعتبار لمفهوم الدولة بعد عقود من الفساد المنهج. وفي هذا السياق، يبرز دور الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش كأحد أعمدة الدولة الحديثة، في بناء إدارة نظيفة ومؤسسات شفافة قادرة على مراقبة نفسها بنفسها.

في ختام كلمته، شدد العلي على أن الهدف ليس فقط ملاحقة الفساد، بل منع نشوئه من الأساس عبر تحديث الأنظمة المالية والرقابية، واعتماد مبدأ الوقاية المؤسسية، وهذا يعني أن الدولة السورية تسعى لتأسيس بيئة اقتصادية «تغلق الثغرات قبل وقوع الانتهاك»، وترتبط الأداء الإداري بالنتائج لا بالمناصب، في محاولة لتصحيح المسار الذي حوّل الرقابة سابقاً إلى أداة شكلية بيد السلطة.

يمكن القول إن خطاب عامر العلي في جدة كان إعلاناً لمرحلة اقتصادية جديدة في سوريا، تتقاطع فيها الجهود الوطنية مع الدعم الإقليمي والدولي، في إطار من الواقعية والمسؤولية، فاسترداد الأصول المنهوبة هو إعادة تعريف لوظيفة الدولة بعد الحرب، وبداية عهد جديد تقوم فيه السلطة على المساءلة والشفافية لا على المحسوبية والفساد. ويتكامل مشروع استرداد الأصول المنهوبة مع الجهود الحكومية الجارية لإصلاح المنظومة المالية في سوريا، والتي تشرف عليها الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بالتعاون مع الجهاز المركزي للرقابة المالية، وممثلين عن البنك الدولي، فالغاية في الحالتين واحدة: إعادة بناء الثقة بالنظام المالي السوري، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة كشرط أساسي لاستقرار الاقتصاد وإعادة الإعمار.



فالفساد في عهد النظام البائد لم يكن محصوراً داخل البلاد، بل كان عابراً للحدود، حيث تحولت حسابات المصارف والعقارات في الخارج إلى أدوات لتهرب ثروات السوريين، واليوم، مع انضمام سوريا لهذه الشبكة، تفتح نافذة جديدة للتعاون القانوني مع الدول العربية والغربية، لاستعادة تلك الأموال وإعادتها إلى الدورة الاقتصادية الوطنية، في خطوة من شأنها إعادة ضخ الثقة والاستثمار في الاقتصاد السوري.

يأتي هذا التوجه الرقابي في وقتٍ تستعد فيه البلاد لمرحلة إعادة الإعمار الاقتصادي والإداري، وهو ما يجعل من مكافحة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة

• **الثورة – إيمان زرزور:**
برزت كلمة رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، عامر العلي، خلال اجتماع الشبكة الإقليمية لاسترداد الأصول (ARIN-MENA) في المملكة العربية السعودية، كإعلان واضح لمرحلة جديدة تتجه فيها دمشق نحو استعادة الأموال المنهوبة وبناء منظومة مالية تقوم على الشفافية والمساءلة بعد عقود من الفساد المنهج الذي رسّخه نظام الأسد البائد.

منذ سقوط النظام السابق، تعمل الدولة على مواجهة أحد أكثر الملفات تعقيداً في تاريخها الحديث: «ملف الفساد المنظم الذي كان جزءاً من بنية الحكم وليس مجرد انحراف إداري»، فخلال العقود الماضية، كانت مؤسسات النظام البائد تستخدم القوانين ذاتها لتقنين النهب وتحويل المال العام إلى أداة للولاء السياسي، ما أدى إلى تدمير الثقة بين الدولة والمجتمع، وتآكل القاعدة الاقتصادية للبلاد.

وفي هذا السياق، تأتي تصريحات العلي لتعلن بوضوح أن معركة سوريا اليوم لم تعد ضد الفساد الصغير، بل ضد نظام الفساد نفسه، فاسترداد الأصول المنهوبة يعني استعادة للسيادة الوطنية على الموارد، ومحاولة لتجفيف مصادر القوة غير المشروعة التي تراكمت بفضل شبكات السلطة والتخريب والفساد الإداري طوال عقود.

من بين الرسائل الأعمق التي حملها خطاب العلي، هي أن الاستقرار الاقتصادي لا يمكن تحقيقه دون إعادة بناء الثقة بين الدولة ومواطنيها، إذ يمثل استرداد الأموال المنهوبة، داخلياً وخارجياً، إعلاناً بأن الدولة السورية الجديدة تتجه نحو نظام حكم يستمد شرعيته من النزاهة والمحاسبة لا من القوة والهيمنة.

وهذا التحول لا يقتصر على الشعارات، بل بدأ يُترجم في جملة من الإجراءات التشريعية والرقابية التي أطلقتها الحكومة لتعزيز النزاهة المالية، وتوسيع صلاحيات الأجهزة الرقابية، وتفعيل الرقابة القضائية على المال العام.

تأكيد العلي على التعاون مع شبكة «مينا - آرين» يعبر عن تحوّل استراتيجي في مقاربة سوريا لمسألة الفساد، إذ لم تعد تنظر إليه كملف داخلي، بل كقضية ذات امتداد دولي تتطلب تعاوناً عابراً للحدود لتتبع الأصول المهربة واستعادتها.

توقعات البنك الدولي ..

نمو اقتصادي هشّ مقابل تحديات جسيمة

ذلك من معاناة للشعب السوري. أما السيناريو الثالث وهو سيناريو الحرب، وهو (الأسوأ)، برأي الخبير عياش، إذ يمكن أن نشهد انكماشاً في الاقتصاد بنسبة 19 بالمائة في 2025، واستمرار الانكماش حتى 2030، وربما دماراً واسعاً للبنية التحتية في حال الحرب وبالتالي تعطيل جهود الإعمار. ويرى أن هذا السيناريو الكارثي يجب العمل على تجنبه بكل السبل الممكنة.

بين الطموح والواقع

أما عن سياسات الحكومة الجديدة، وكيفية تفادي التحديات والعمل على تثبيت عوامل التعافي، يرى الدكتور عياش أن الحكومة الجديدة اتخذت تدابير للتوحيد السياسات الاقتصادية الكلية والمالية والنقدية، مع التركيز على الحوكمة الرشيدة للإدارة المالية والنقدية، وهذه الخطوات مهمة، لكنها تبقى غير كافية في ظل استمرار العقوبات والمعوقات الخارجية.

ويؤكد عياش أن جهود جذب الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الدولية، تبقى رهناً بتحسين العلاقات الدولية وتخفيف العقوبات. وقال: بدون التقّذم على هذا الصعيد، ستظل هذه الجهود محدودة التأثير.

ولتجاوز هذه التحديات، يؤكد الخبير الاقتصادي على ضرورة التركيز على الحل السياسي، فبدون حل سياسي شامل، ستظل كل جهود التعافي محدودة التأثير، والعمل على رفع العقوبات عبر حوار بناء مع المجتمع الدولي.

وكذلك على تعزيز الاستقرار الأمني، كشرط أساسي لأي عملية تنمية، وإصلاح المؤسسات، وخاصة المؤسسات المالية والنقدية، و التركيز على القطاعات الإنتاجية، كالزراعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

إضافة إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي مع الدول الصديقة، والاستفادة من التجارب الدولية في إعادة الإعمار بعد الحروب والأزمات.

الرؤية التي قدمها الدكتور عياش لتقرير البنك الدولي تقدم تحليلًا متوازناً للواقع الاقتصادي السوري، وتضع أطراً واقعية للتعامل مع التحديات القائمة، فالأرقام والسيناريوهات المطروحة تظهر أن الطريق نحو التعافي طويل وشاق، لكنه ليس مستحيلاً.

اختبار حقيقي

والنجاح في تحقيق التعافي الاقتصادي يتطلب جهوداً متكاملة على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، مع ضرورة التوصل إلى حلول للقضايا الدولية العالقة. ولذلك فالحكومة الجديدة أمام اختبار حقيقي في قدرتها على قيادة عملية التعافي، والشعب السوري أمام امتحان صبر وإرادة في مواجهة التحديات.

في النهاية، كما أشار الدكتور عياش، عند التخطيط الاستراتيجي لا بد من دراسة كافة السيناريوهات، مع التركيز على الأكثر احتمالاً، والاستعداد للأسوأ، والعمل لتحقيق الأفضل، وهذا هو المنهج العلمي السليم لإدارة الأزمات المعقدة، وهو ما تحتاجه سوريا اليوم أكثر من أي وقت مضى.



نمو 5 بالمائة سنوياً لسبب سنوات إضافية لبلوغ المستوى قبل الحرب، واستعادة 50 بالمائة فقط من حصة الفرد من الناتج قبل الحرب، رغم استمرار أكثر من ثلث السكان تحت خط الفقر، أي ما يعادل: (2,15 دولار يومياً). ويرى الخبير الاقتصادي أن هذا السيناريو ورغم تفاؤله النسبي، يظهر أن التعافي الكامل يحتاج إلى أكثر من 15 سنة، وأن معاناة السوريين ستستمر حتى في أفضل الحالات. ويبين عياش أن سيناريو آخر يتصف بعدم الاستقرار طويل الأمد، حيث يشهد نمواً اقتصادياً بأقل من 3 بالمائة سنوياً، وحصول استثمارات لا تتجاوز 3 بالمائة من الناتج المحلي، مع استمرار التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتفاوت في توزيع ثمار النمو. موضحاً أن هذا السيناريو يعكس استمرار الوضع الراهن لسنوات قادمة، مع كل ما يعنيه

الخارجية: تمثل هذه المشكلة عائقاً أمام تمويل عمليات الإعمار والتنمية. إضافة إلى العقوبات الدولية وتجميد الأصول؛ وهي العائق الأكبر أمام انطلاق عجلة الاقتصاد، حيث لا تزال الأصول المجمدة وتقييد الوصول إلى الخدمات المصرفية الدولية تعوق إمدادات الطاقة، والمساعدات الخارجية، والتجارة والاستثمار.

سيناريوهات المستقبل

ويقدم الدكتور عياش 3 سيناريوهات للمرحلة القادمة، تستحق الوقوف عندها بتأّن: السيناريو المتفائل (المرحلة الانتقالية المستقرة)، وتشهد نمواً اقتصادياً سنوياً بنسبة 13,36 بالمائة خلال 2025-2030. تمكن من الوصول إلى 80 بالمائة من مستوى الناتج قبل الحرب بحلول 2030. في حين نحتاج إلى

لكن التقديرات المتوقعة للعامين 2024 و2025 لا تبشر بتحوّل جذري، فمن المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي عام 2024 إلى ما لا يتجاوز 19 مليار دولار مع انكماش 1,5 بالمائة، وعام 2025 إلى 19,5 مليار دولار بنمو 1 بالمائة. هذه الأرقام تعني استمرار حالة الركود لسنوات قادمة، ما لم تحدث تحولات جذرية في البيئة السياسية والاقتصادية.

معوقات التعافي

يشخص الدكتور عياش المعوقات الرئيسية للتعافي الاقتصادي السوري في ثلاثة محاور هي:

استمرار التحديات الأمنية: فبدون استقرار أمني شامل، لا يمكن الحديث عن بيئة مناسبة للاستثمار أو النمو. و نقص السيولة وتعليق المساعدات

• الثورة – عبد الحميد غانم:

أصدر البنك الدولي تقريراً عن الوضع الاقتصادي الحالي في سوريا، مشيراً إلى أن التعافي يعتمد بشكل كبير على تحسين الأوضاع الأمنية، واستقرار المؤسسات، وتخفيف العقوبات الدولية.

ويتوقع التقرير نمواً متواضعاً بنسبة 1 بالمائة للاقتصاد السوري خلال هذا العام، لكنه يحذر من أن هذا يبقي النمو هشاً. فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 53 بالمائة بين عامي 2010 - 2022 بحسب التقرير، وأن البلاد تُصنّف كدولة منخفضة الدخل منذ عام 2018.

والتساؤل المطروح: ما هي أبعاد ومفاعيل تفاصيل التقرير ودلالاته الاقتصادية، وما الرؤية الخبيرة في قراءة الفرص الحقيقية أمام الحكومة لتثبيت التعافي الاقتصادي المستدام؟ وما الأسباب التي دفعت البنك ليصف حالة الاقتصاد السوري بالنمو الهش؟.

تمثل تقارير البنك الدولي حول الاقتصاد السوري إطاراً مرجعياً مهماً، لفهم تعقيدات المشهد الاقتصادي الذي تمر به البلاد بعد أكثر من عقد من الحرب.

ويرى الخبير الاقتصادي الدكتور فادي عياش بأن واقع الاقتصاد السوري في مرحلة البنك الدولي، يشير إلى حقيقة مفادها أن التعافي الاقتصادي في سوريا لا يزال رهناً بتحسين الأوضاع الأمنية، واستقرار المؤسسات، وتخفيف العقوبات الدولية.

هذه المعادلة الثلاثية الأبعاد تضع الاقتصاد السوري أمام تحديات جسيمة، فغياب أي بُعد منها يعوق عملية التعافي بشكل كبير. ويقول عياش في حديث لـ"الثورة": اللافت في التقرير هو تقدير البنك لنمو متواضع بنسبة 1 بالمائة للاقتصاد السوري هذا العام، مع توصيف هذا النمو بأنه "هش" في ظل ما وصفه بـ"الضبابية السياسية والاقتصادية". هذه النسبة المتواضعة لا تعكس قدرة الاقتصاد على الخروج من دوامة الانكماش، بقدر ما تؤكد استمراره في مرحلة الركود الطويل.

مبيناً أن الأرقام التي يقدمها التقرير صادمة بكل المعايير، إذ انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 53 بالمائة بين عامي 2010 و2022، وتحولت سوريا من دولة متوسطة الدخل إلى دولة منخفضة الدخل منذ عام 2018.

هذه التحولات الهيكلية في الاقتصاد الوطني تعكس حجم الكارثة الاقتصادية التي حلت بالبلاد.

وبالنسبة لتطور الناتج المحلي الإجمالي، يقدم الدكتور عياش قراءة دقيقة لتطور الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ 67,54 مليار دولار عام 2011 بمعدل نمو موجب 2,9 بالمائة، بينما تراجع إلى 19,99 مليار دولار عام 2023 مع معدل نمو سالب 12 بالمائة، هذا التراجع الحاد بنسبة 70 بالمائة تقريباً في حجم الاقتصاد يعكس عمق الأزمة الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد السوري.

رواتب المتقاعدين معاناة متفاقمة.. و«العقاري»: إجراءات من خارج الصندوق



• الثورة - رولا عيسى:

ما زالت معاناة المتقاعدين من مشكلات ومنغصات الحصول على الراتب الشهري مستمرة، بل أصبحت تشكل عبئاً إضافياً على حياتهم اليومية.

من الازدحام الكبير على الصرافات إلى التأخيرات الطويلة في صرف الرواتب، يجد الكثيرون أنفسهم في مواجهة مع واقع مرير. هذه المشكلات تنعكس سلباً على حياتهم اليومية والمعيشية، فهم يعتمدون على الرواتب كوسيلة أساسية لتلبية الاحتياجات.

أبرز المشكلات

ويجمع أغلب من التقتهم صحيفة الثورة من المتقاعدين أن أبرز المشكلات التي يعانون منها هي الازدحام الشديد على الصرافات، مما يجعل من الصعب عليهم الوصول إلى أموالهم، ناهيك عن انتهاء السيولة الضعيفة.

ويقول عبد العزيز بدران متقاعد سبعميني: إن الحصول على الراتب يتطلب الوقوف ساعات طويلة من الانتظار في الطوابير، الأمر الذي يرهقه ويؤيد من معاناته، وفي بعض الأحيان، قد لا يتمكن من سحب كامل المبلغ المخصص بسبب القيود المفروضة على الصرافات أو بسبب انقطاع الكهرباء، ما يجعل الوصول إلى الراتب أمراً صعباً.

ويتابع: المعاناة الأخرى التي تؤثر على المتقاعدين هي التأخر في صرف الرواتب، والكثيرون يعانون من ذلك، محمود السالم متقاعد يشعر بالندم على توطئ راتبه في أحد

ولكن المتقاعدين لا يزالون يواجهون صعوبة في الوصول إلى هذه الخدمات بسبب المسافات الطويلة التي يجب عليهم قطعها، بالإضافة إلى التعقيدات المرتبطة بالمعاملات، ناهيك عن أن الخطوة شملت فقط متقاعدي التجاري دون المتقاعدين في المصرف العقاري.

لمياء جوهر متقاعدة أعربت عن ارتباهاها وقالت: من الجيد أن المصرف التجاري قام بتحويل الأموال إلى الهرم، لكن المشكلة ما زالت قائمة، في أن الأمر يتطلب سحب الراتب بشكل شخصي وبعضنا يعتمد على أبنائه في سحب الراتب.

«العقاري» بيرر

صحيفة الثورة نقلت بعض مشكلات المتقاعدين المواطنين رواتبهم في المصرف العقاري وقال مصدر مطلع: إن مشكلة الازدحام لا تنطبق على كل الصرافات، خاصة بعد تحويل رواتب الموظفين على رأس عملهم إلى الشام كاش فقد تراجع الازدحام بشكل كبير، كما أن المصرف طرح خيار القبض عن طريق جهاز pot.

وأشار إلى أن تحديد سقف السحب بـ 600 ألف ليرة على ثلاث دفعات يصب في مصلحة المتعامل ويحافظ على السيولة، وينجح المجال للحصول على الراتب دون الانتظار الطويل فالصراف لديه قدرة استيعابية من الأموال، ونعمل بشكل يومي على تزويد الصرافات بما يتناسب مع الحاجة اليومية.

وكشف المصدر عن إجراءات وآليات جديدة قائمة للمصرف العقاري، تتيح وتسهل للمتعاملين المتقاعدين الحصول على رواتبهم وحل مختلف المشكلات.

في الختام..

مشكلة صرف رواتب المتقاعدين في سوريا من القضايا التي تؤثر بشكل كبير على حياة هؤلاء اليومية، ومن الضروري أن يتم إيجاد حلول جذرية وفعالة لتسهيل عملية صرف الرواتب وضمان وصولها إلى مستحقيها في الوقت المناسب، وبالسهولة الممكنة.

وحتى يتمكن هؤلاء المتقاعدون من العيش بشكل طبيعي، يجب أن تكون هناك خطوات حقيقية لتحسين الآلية المتبعة في صرف الرواتب وتخفيف الضغط الكبير الذي يواجهونه يومياً، ناهيك عن أن بعض المتقاعدين لا تتجاوز رواتبهم 500 ألف ليرة.

المصارف الخاصة، فهو يواجه صعوبة في صرف الراتب بسبب نقص السيولة في هذه المصارف، ناهيك عن ضعف التنظيم، وهو ما جعله غير قادر على الحصول على راتبه منذ 9 أشهر والأعداد مرتبطة دائماً بشح السيولة.

أما ليلي الحاج تقول: عندما أذهب إلى الصراف، لا أجد الأموال، وأنتقل من منزلي في ضاحية قدسيا في ريف دمشق عبر عدة صرافات لأعود بعدها خالية الوفاض.

من التحديات الأخرى أمام الحصول على الرواتب التقاعدية، تشير الحاج إلى أنها تتمثل في تقسيم الراتب إلى دفعتين في الشهر والفاصل الزمني أسبوع بينها، وهذا ما يجعل معاناتهم مضاعفة وممتدة على مدار الشهر، إذ أن العديد منهم يعتمدون على الراتب الشهري بالكامل.

ويقول معتمد الحافي: على الرغم من أن هذا الإجراء قد يكون محاولة لتخفيف الضغط على المصارف، إلا أنه يضيف عبئاً إضافياً على المتقاعدين الذين لا يستطيعون تدبير أمورهم مبالغ قليلة، ناهيك عن معاناة التنقل التي تتقل كاهل المتقاعد.

التجاري يستعين بالهرم

لاشك أن من المؤشرات الإيجابية إعلان المصرف التجاري أنه في محاولة لتخفيف المشكلة، طلب من متقاعديه تحديث البيانات للتمكن من قبض الراتب عبر منافذ شركة الهرم للحوالات المالية، وهو إجراء يتوسّع شبكة نقاط صرف الرواتب من خلال خدمات جديدة وهي تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح.

• الثورة - وعد ديب:

في خطوة لتعزيز الثقة بالليرة السورية وتحقيق الاستقرار النقدي، أعلن حاكم مصرف سوريا المركزي الدكتور عبد القادر الحصرية أمس عن إصدار عملة جديدة بفئات متعددة في وقت قريب. وقال في تصريح لوكالة «سانا»: يأتي هذا الإجراء في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تواجهها البلاد، ويُتوقع أن يسهم في تسهيل التعامل النقدي وتحسين البيئة المالية.

تغيير جذري

وتابع: تتمثل أبرز ملامح العملة الجديدة في التصميم المتجدد الذي يعتمد على البساطة والوضوح، حيث تم الابتعاد عن استخدام الصور الرمزية والرموز التقليدية.. وهذا التصميم الحديث يتماشى مع الاتجاهات العالمية التي تركز على «التصميم النظيف» بهدف تحسين التجربة البصرية للمواطنين وتسريع عملية التحقق من صحة العملة.

وبين أنه من المتوقع أن تصدر العملة السورية الجديدة في ست فئات مختلفة، تتراوح بين الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

هذا التنوع سيعزز كفاءة التداول اليومي ويُمكن الأفراد والشركات من التعامل بالنقد بسهولة أكبر في الأسواق المحلية.

حسب تصريحات الحصرية، سيعلن البنك المركزي عن تفاصيل كل فئة من حيث القيمة والتصميم والحجم وفي وقت



العملة الجديدة.. خطوة نحو التحديث النقدي

للتحقق بسهولة، ما يعزز الثقة لدى المتعاملين، مشيراً إلى أن هذه الخطوة تمثل أيضاً «إشارة إلى استقرار اقتصادي قد يعود تدريجياً، في وقت يشهد فيه السوق السوري تحديات كبيرة.

الإيجابيات

وبرأي الخبير المصرفي، من المنتظر أن تُسهم العملة الجديدة في عدة جوانب إيجابية، بما في ذلك تعزيز الثقة بالليرة السورية. من خلال تحسين الشكل البصري للورقة النقدية وزيادة وضوحها، ما يسهل التحقق منها.

وأيضاً تحسين كفاءة التداول النقدي، بفضل الفئات المتنوعة، التي ستسمح بتلبية احتياجات السوق المحلي بشكل أسرع وأكثر فعالية.

إضافة إلى تقليل تكاليف الطباعة المستقبلية من خلال استخدام تقنيات حديثة في تصنيع الأوراق النقدية، ناهيك عن دعم النشاط الاقتصادي، عن طريق تسهيل حركة الأموال ودعم التجار والأفراد في تعاملاتهم اليومية.

ومن الإيجابيات أيضاً، والكلام لحيدر، استقرار سعر صرف الليرة السورية، على المدى البعيد، مع تحسين السيولة في السوق المحلي.

ويختم حديثه بالقول: تعد خطوة إطلاق العملة الجديدة في سوريا خطوة مهمة نحو تعزيز الاستقرار النقدي والاقتصادي، خاصة في ظل الأزمات المالية المستمرة، مع التصميم الجديد المتقن والفئات المتنوعة، من المتوقع أن تنعكس هذه الإجراءات بشكل إيجابي على السوق المحلي وتجعل التعامل النقدي أكثر سهولة وفعالية، وهذا من شأنه أن يبرز أهميتها في عملية الإصلاح الاقتصادي.

لاحق بعد استكمال الإجراءات الفنية والأمنية، وستكون العملة الجديدة مواكبة للتوجهات العالمية، تبتعد في تصميمها عن الصور الرمزية والأيقونات التي كانت تستخدم في العملات السابقة، وذلك لتحسين البساطة البصرية والتركيز على الهوية الرقمية المعاصرة للعملة.

هذا التوجه يهدف إلى جعل العملة أكثر مرونة وسهولة في التعامل، مع الحرص على تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المستقبل.

وبحسب مهتمين بالشأن الاقتصادي، فإن إطلاق العملة الجديدة لن يكون مجرد تغيير في الشكل، بل يمثل خطوة استراتيجية لمعالجة جانب من مشكلة نقص السيولة من خلال استبدال الأوراق النقدية التالفة وضح أوراق نقدية جديدة.

كما أن هذا الإجراء، سيساهم بشكل فعال في تحسين تداول الليرة السورية وزيادة الثقة بها.

الدكتور في العلوم المالية والمصرفية في جامعة القلمون نهاد حيدر، وحول أهمية الخطوة قال في حديثه لـ«الثورة»: إن إطلاق العملة الجديدة هو «خطوة إيجابية نحو تعزيز استقرار الاقتصاد السوري».

ويوضح ، أن «تحديد فئات متعددة للعملة سيحسن من الكفاءة في التعامل اليومي، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، كما أنه سيساهم في تسهيل حركة السيولة في الأسواق».

وأضاف حيدر: إن التصميم النظيف للعملة بعيداً عن الرموز والصور يعكس توجهاً عالمياً نحو تجنب التعقيد البصري والتركيز على العناصر الأساسية التي تجعل العملة قابلة

جمعية المصدرين تعود إلى واجهة العمل الزراعي والصادرات



زيادة بنسبة 39 بالمئة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025.

وبحسب الملك- تشكل الصادرات الزراعية المكون الرئيسي في سلة الصادرات السورية، إذ تشير أرقام متداولة لهذا العام إلى أنها شكلت 64 بالمئة من إجمالي الصادرات، وشملت الخضار والفواكه والزيوت وزيت الزيتون ومنتجات الألبان ومشقاتها والأغنام الحية والبيض وغيرها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الصناعات الغذائية، وهي منتجات زراعية مصنعة، تشكل 17 بالمئة من إجمالي الصادرات الصناعية.

وأوضح الملك أن الجمعية تعمل بالمشاركة مع المؤسسات الخاصة والعامّة، على مراقبة الصادرات الزراعية من خلال المخابر المعترف بها دولياً، بهدف تحسين سمعة المنتج الزراعي السوري وضمان عدم إعادة أي إرساليات مصدرة.

وبين أن الجمعية جهة معتمدة لدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية النباتية والحيوانية، وتقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية لجميع العاملين في سلسلة الإنتاج وسلاسل التوريد للمنتجات الزراعية والغذائية.

نشر الزراعة التعاقدية

ونوه بأن خطة الجمعية للعام 2026 تتضمن نشر ثقافة الزراعة التعاقدية أو التعاقد المسبق، بحيث تقدم الجمعية للمزارع مستلزمات الإنتاج وتضمن حصوله على الربح المجزي من خلال تعاقدته معها، وهو بدوره يلتزم بالإرشادات للحصول على نتائج مرضية لكلا الطرفين.

وأكد الملك أن الجمعية ليست في مرحلة جس النبض، بل ترى أن الظروف العامة للمرحلة الحالية والرؤية المستقبلية تحتم العودة إلى عمل الجمعية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني بشكل عام، وقطاع الزراعة والتجارة الزراعية بشكل خاص.



• الثورة - وفاء فرج:

علمت «صحيفة الثورة» أن جمعية المصدرين السوريين للمنتجات الزراعية «سابيا» تعود قريباً إلى واجهة العمل الزراعي والصادرات، بعد مراحل ازدهار حققت فيها أرقاماً مهمة في مجال تصدير المنتجات الزراعية، وذلك قبل أن تتراجع خلال فترة الحرب.

وتستعد الجمعية لانطلاقة جديدة تهدف إلى تعزيز الصادرات السورية بما ينعكس إيجاباً على المزارعين ويزيد من عائدات الدولة.

رفع كفاءة المنتجات

رئيس جمعية المصدرين السوريين للمنتجات الزراعية بشار الملك، أكد أن الجمعية ستركز في عودتها على عملها الرئيسي المتمثل في رفع كفاءة المنتجات الزراعية السورية لتعزيز قدرتها على النفاذ إلى الأسواق المستهدفة والمنافسة فيها.

ويشير إلى أن العمل يعتمد على البحث العلمي والإرشاد التسويقي، لنشر مفاهيم أساسيين لدى المزارع: الأول هو الممارسات الزراعية الجيدة، والثاني هو معاملات ما بعد الحصاد، ودور هذين المفهومين في إنتاج زراعات تصديرية منافسة.

وحول أرقام الصادرات، أوضح الملك أنه لا تتوفر أرقام دقيقة لحجم وقيمة الصادرات السورية لعام 2024 بسبب عدم صدور الإحصاءات الرسمية، إلا أنه وبالاعتماد على بيانات الجمارك ومراكز الحجر الزراعي، يمكن تقدير أن قيمة الصادرات السورية بلغت ما يقارب مليار يورو في عام 2024، لافتاً إلى أن الأرقام ستكون أكثر وضوحاً ودقة مع نهاية النصف الأول من العام القادم.

ونوه الملك بأن مصادر حكومية مختصة بينت أن هذه الصادرات حققت

سوق العمل السياحي .. من المسؤول عن الفوضى وغياب التنظيم



• الثورة - سعد زاهر:

على الرغم من أن السياحة تُعدّ من أكبر القطاعات الاقتصادية، لا يزال سوق العمل السياحي في سوريا عالقاً بين العشوائية والأمل بالتنظيم. عشرات المعاهد تُخرّج طلاباً كل عام، لكن الأجور المنخفضة وغياب الرقابة يهددان بقتل الحلم قبل أن يتحول إلى واقع. فهل تتحول السياحة إلى قطاع اقتصادي منظم قادر على تشغيل اليد العاملة واستجزار القطع الأجنبي، أم تبقى أسيرة العشوائية وضعف البنى التحتية؟ في هذا التحقيق الصحفي نتابع الواقع والمطالب والمقترحات.

في قلب هذا التحدي، يبرز سوق العمل السياحي باعتباره الركيزة الأساسية، فالموارد البشرية المؤهلة هي مفتاح جذب الاستثمارات، ورفع مستوى الخدمات، وبالتالي تحويل السياحة إلى صناعة حقيقية لا تقل أهمية عن الزراعة أو الصناعة، بل قد تفوقهما من حيث العائدات. يصف مدير التدريب والتأهيل في وزارة السياحة أيهم مهنا، واقع السوق السياحي أنه في «مرحلة انتقالية» قائلاً: «نحن نتنقل من سوق عمل عشوائي إلى سوق منظم يحاكي التجارب العالمية، وهذا يتطلب أدوات تشريعية وتعليمية وقانونية تضبط المسار». ويرى أن المعضلة الكبرى ليست في قلة الوجهات السياحية، فبلاد كُتبت حضارتها على الصخور وامتدت من الجبال إلى السواحل لا ينقصها التنوع، بل في غياب البنية التحتية وضعف ثقافة العمل السياحي، ويضيف مهنا: لا يزال بعض الشباب يرفضون دخول معاهد السياحة لأنهم يعتقدون أن النهاية ستكون مجرد وظيفة كنادل في مطعم، في حين أن القطاع قادر على تشغيل آلاف العاملين وتوفير عائدات تضاوي القطاعات الكبرى.

انحرافات سوق العمل

يؤكد مهنا أن التدريب هو البوصلة لتصبح انحرافات سوق العمل، عبر آليات التغذية الراجعة من المتدربين الذين يلتحقون بسوق العمل، ومن خلال هذه التجارب، يمكن تحديد الثغرات وصياغة دورات عملية متخصصة.. لكن النقطة الجوهرية تبقى في التكامل بين التعليم الأكاديمي والتدريب العملي، فالتعليم يمنح الإطار النظري والمعرفي، فيما التدريب يزود الخريج بالمهارات التطبيقية. ويوضح أنه «لا يمكن لطلاب أن يصبح «شيفاً» معتمداً لمجرد حضوره دورة، بل يحتاج إلى معرفة أكاديمية بالمفاهيم الأساسية للطبخ والفندقة، ثم يأتي التدريب ليصقل مهاراته العملية ويمنحه بصمته الخاصة».

من أبرز التحديات التي تواجه العاملين في القطاع السياحي- بحسب مهنا- تدني الأجور، ففي الوقت الذي قد يصل سعر الغرفة الفندقية إلى 500 دولار ليلة، فإن أجر العامل الشهري قد لا يتجاوز 100 دولار. هذا التفاوت الصارخ يولّد شعوراً بالظلم ويضعف الانتماء الوظيفي، مبيّناً أن «العامل يحتاج إلى بيئة عمل جيدة وراتب لائق ليعمل بشغف، وإلا فإن تراجع الحافز ينعكس على جودة الخدمة». ولفت إلى أنه على الرغم من التحديات، فإن التحولات التكنولوجية دخلت بقوة، فقد أدخلت المعاهد السياحية في سوريا اختصاصات جديدة مثل التسويق السياحي والتصميم الإعلاني، لتأهيل كوادر قادرة على الترويج للمنشآت عبر أدوات حديثة.. كما أطلقت هيئة التدريب الفندقي دورات أونلاين، للمرة الأولى، لتجاوز صعوبات التنقل وتوسيع قاعدة المتدربين.

درعا.. بوابة أمل

من الجنوب السوري، وتحديداً من درعا، يتحدث مدير مركز ماري مون للتأهيل والتدريب السياحي جهاد عطيفي، بنبرة متفائلة. ويرى أن السوق متشبع بالاستثمارات ويشبه «الإسفنجية التي تمتص آلاف الكوادر المؤهلة»، ويشير إلى قرار وزارة السياحة القاضي بإلزام كل منشأة سياحية بتوظيف 10 بالمئة من خريجي المعاهد السياحية، سواء العامة أم الخاصة، معتبراً أن ذلك يشكل خطوة جادة نحو ربط التعليم بسوق العمل. ويقر عطيفي أن الرواتب تبقى مشكلة مزمنة، إذ تتراوح في بعض المكاين السياحية بين مليون ومليون ونصف ليرة سورية للخريجين الجدد، وهو مبلغ ضئيل مقارنة بغلاء المعيشة، إلى جانب الأجور. هناك غياب للرقابة على المطاعم والفنادق. ويرى مهنا أن المطاعم لا تلتزم بالظافة

يلخضع حتى سائق التاكسي لاختبار في التعامل مع السياح.

شهادة ومظهر وابتسامة

يرى عطيفي أن العامل السياحي لابد أن يجمع بين التأهيل الأكاديمي والمهني وبين المظهر اللائق واللباقة الدائمة، مؤكداً أن ابتسامة العامل قد تكون أهم من عشرات الشهادات، فالسياحة فن في التعامل قبل أن تكون علماً أو مهنة.

ومن منظور اقتصادي، يُعتبر الاستثمار في السياحة من أكثر القطاعات توليداً لفرص العمل، إذ إن أي مشروع سياحي يحتاج إلى عمالة كثيفة، بدءاً من مرحلة البناء وحتى التشغيل، فضلاً عن توفير فرص غير مباشرة عبر تنشيط قطاعات النقل والمطاعم والخدمات. وبذلك، تصبح السياحة قطاعاً مركزياً في معادلة التنمية الاقتصادية، خصوصاً في بلد يسعى إلى إعادة بناء اقتصاده المنهك.

ما الذي ينقص؟

يلخص مهنا، وعطيفي، مستقبل سوق العمل السياحي بثلاثية التفاؤل والحذر، فهناك استثمارات قادمة، وزيادة في أعداد المتدربين، وتوجه نحو تحديد المناهج وربطها بالواقع، لكن في المقابل، لا تزال الأجور المتدنية، ضعف الرقابة، وهجرة الشباب تهدد هذا القطاع. الحل يكمن، كما يقولان، برفع مستوى الأجور وتحسين بيئة العمل لخلق انتماء وظيفي، تعزيز الرقابة على المنشآت السياحية لضمان جودة الخدمات، تطوير التعليم والتدريب بما يواكب المعايير العالمية، استثمار التكنولوجيا لتسويق الوجهة السورية، تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التدريب والتوظيف.



أو باللباس الموحد للعاملين، معتبراً أن هذه التفاصيل الصغيرة قادرة على تشويه الصورة العامة للسياحة السورية، ويقارن بتجارب عربية ناجحة مثل تونس، حيث

الإيجارات في طرطوس .. قفزات غير مبررة بين العرض والطلب ترهق الأسر



• الثورة - سناء عبد الرحمن:

تواجه المدن السورية تحديات اقتصادية متنامية، وتسعى للتأقلم مع ارتفاع تكاليف المعيشة، في الوقت الذي تبقى محافظة طرطوس حالة خاصة، إذ تشهد سوق الإيجارات فيها ارتفاعاً ملحوظاً ومتفاوتاً، جعلها تنصدر قائمة المحافظات الأعلى على صعيد السكن. ويرى خبراء الاقتصاد والعقار أن هذه الظاهرة تعود إلى كونها مدينة سياحية بامتياز، يقصدها الزوار صيفاً، إضافة إلى محدودية المعروض من المنازل مقابل ازدياد الطلب عليها. «الثورة» تتابع الأمر مع المختصين والمهنيين في المحافظة..

الخبير الاقتصادي الدكتور علي محمد، بيّن لـ«الثورة» أن الإيجارات في الأحياء الراقية، مثل الحميرات والغدير تصل حالياً إلى ما بين 3 و4 ملايين ليرة شهرياً للشقق ذات التجهيز الجيد، أي بزيادة تقارب 10 إلى 20 بالمئة عن العام الماضي، وأشار إلى أن طبيعة العلاقة بين المالك والمستأجر تحدد بدورها قيمة الإيجار، فالمستأجر القديم غالباً ما تتم مراعاته بزيادة أقل، فيما يدفع المستأجر الجديد سعراً أعلى بكثير.

ويضيف محمد: إن الفروقات بين الأحياء الراقية والشعبية «أزلية»، فالإيجار يعكس بالضرورة قيمة العقار ومكانته، على سبيل المثال، زيادة بنسبة 10 بالمئة على شقة إيجارها مليون ليرة تعني ارتفاعاً قدره 100 ألف، بينما الزيادة على شقة إيجارها ثلاثة ملايين تكون النسبة أكبر قد تصل إلى 20 بالمئة أي 600 ألف ليرة، ما يجعل الارتفاع تراكمياً في المناطق الأعلى.

أثر محدود للتضخم

وعلى الرغم من موجات الغلاء المتلاحقة، يرى الدكتور محمد أن تأثير التضخم على سوق الإيجارات ظل محدوداً نسبياً، وأن تحسن الليرة السورية بنسبة تقارب 35 بالمئة ساهم في كبح الارتفاعات الأكبر، لكن، تبقى العوامل الحاسمة في تحديد الأسعار مرتبطة بالموقع والخدمات وتوافر البنية التحتية، مما يجعل الأحياء الراقية دائماً في صدارة الأسعار، ومن ناحية أخرى، رغم استقرار القيمة الفعلية للإيجار بالليرة السورية، إلا أن تقويم الإيجار بالقطع الأجنبي يكشف عن زيادة ملحوظة في قيمته، فعلى سبيل المثال، كان إيجار الشقة العام الماضي بمليون ونصف ليرة يعادل نحو 100 دولار، بينما اليوم يعادل نحو 130 دولاراً، ما يعني زيادة واضحة عند تحويل القيمة إلى الدولار. وبلغت الأرقام، يشير الخبير إلى أن متوسط إنفاق عائلة سورية نحو 30 بالمئة من دخل الأسرة على الإيجار، ما يعني أن

مؤثته بإكساء جيد ومزودة بالطاقة الشمسية والمصعد إلى 600 دولار شهرياً، بينما انخفض الرقم في مواقع أخرى إلى 500 دولار، ليقفز في أحياء مثل القصور إلى ما بين 800 - 1000 دولار. كما أوضح أن المكاتب أيضاً تدخل على خط الإيجارات، فغير المفروش منها يبدأ من 100 دولار، بينما يتراوح إيجار المفروش بين 200 - 300 دولار تبعاً للموقع والمساحة. ولفت م.ع إلى أن الضواحي القريبة مثل الشيخ سعد والدوير تشهد إقبالاً ملحوظاً من المستأجرين القادمين من الريف، نظراً لانخفاض أسعارها إلى حدود 700 ألف إلى 1,2 مليون ليرة، أي ما يعادل نصف أسعار قلب المدينة تقريباً، ويعود ذلك إلى حاجة الموظفين والعمال إلى الاستقرار قرب مكان عملهم وتجنب أعباء التنقل اليومي، فضلاً عن توفر فرص عمل إضافية داخل المدينة.

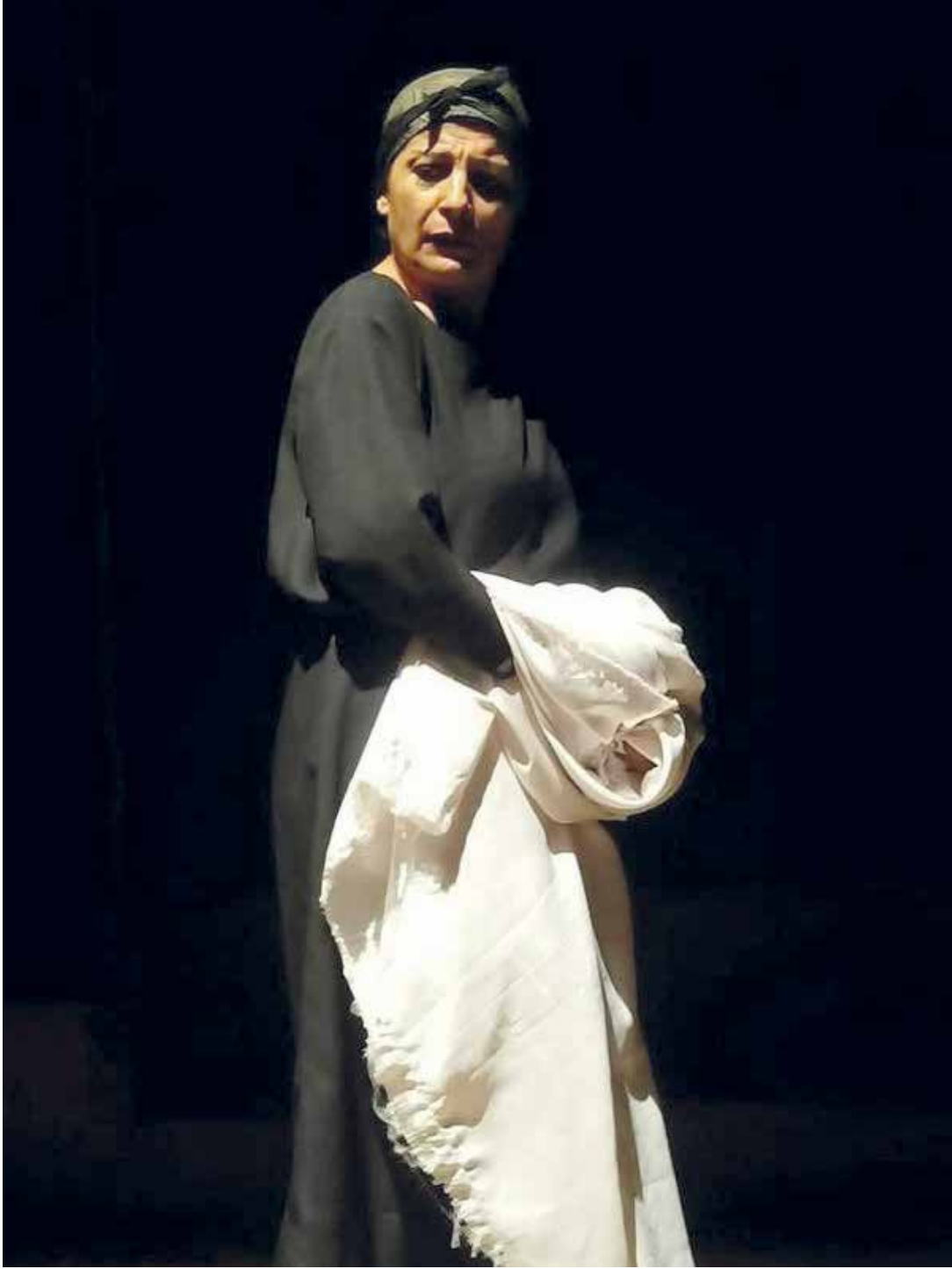
ونوه بأن سوق الإيجارات في طرطوس يعيش حالة شد وجذب بين محدودية المعروض وازدياد الطلب، مع تفاوت كبير في الأسعار بين الأحياء والضواحي، ورغم أن التحسن النسبي في سعر الليرة خفف من حدة الارتفاعات، إلا أن العبء ما زال ثقیلاً على ميزانية الأسر، التي تجد نفسها مضطرة لاقطاع جزء أساسي من دخلها لتأمين السكن. ويرى المهندس علي أن أي إصلاح حقيقي لهذا الملف لن يتحقق إلا عبر توسيع قاعدة المعروض السكني، وإنشاء مشروعات سكنية، لتبقى الأسعار رهناً بتقانون العرض والطلب واتفاق الطرفين.

السكن بات يندأ رئيساً يستنزف ميزانية الأسرة ويضغط على باقي المصاريف الأساسية كالغذاء والتعليم والطبابة. أما عن إمكانية ضبط هذا السوق، فيؤكد الدكتور محمد أن لا حلول فعلية حالياً في ظل محدودية العرض واستمرار الطلب المتزايد، موضحاً أن أي محاولات لتحديد قيمة تخمينية للعقارات لم تنجح في التطبيق العملي، إذ يبقى رضا الطرفين - المالك والمستأجر - الفيصل في تحديد السعر، ويرى أن الحل الجذري يكمن فقط في إنشاء مشروعات سكنية ضخمة لتأمين معروض أكبر يوازن السوق.

تقييم ميداني

من جانبه، قدّم المقيم العقاري المهندس مازن علي قراءة تفصيلية لواقع الإيجارات في طرطوس، مبيّناً أن الأسعار تتفاوت بشكل كبير تبعاً للمساحة والإكساء والموقع. وبين أن كلفة إيجار شقق غرفتين وصالون في المناطق المتوسطة: بين 1,5 - 2 مليون ليرة، وشقق بنفس المواصفات في الأحياء الراقية: 2,5 - 3 ملايين ليرة، أما شقق الثلاث غرف وصالون في الأحياء الراقية فهي بين 3 - 4 ملايين ليرة، وفي المناطق الشعبية لا تتجاوز مليوني ليرة. أما الشقق المفروشة، فيخضع تسعيرها لعوامل إضافية، مثل وجود منظومة طاقة شمسية أو مصعد أو نوع الطابق. وأوضح م. علي أنه في شارع الثورة، مثلاً، وصل إيجار شقة

«قماط وكفن».. صراع الحياة والموت



• الثورة - رنا بدري سلوم:

بين «القماط والكفن»، بين البداية والنهاية، وبين صرخة الميلاد وأنين الرحيل، والنقاد المسرحي إسماعيل خلف في مسرحيته الجديدة «قماط وكفن»، سينوغرافيا وإخراج هاشم غزال وأداء راغداء جديد و هاشم غزال، التي تُعرض ضمن فعاليات مهرجان محمد الماغوط بدورته الخامسة في اللاذقية، برعاية نقابة الفنانين ومركز فنون الأداء.

العنوان وحده يشي بصراع أرلئيّ بين الوجود والغياب، بين أول خيط من الضوء وآخر لحظة من العتمة. تأمل في ثنائية الوجود القماط -كما هو معروف- هو القماش الذي يُلف به المولود عند قدومه إلى الحياة، فيما الكفن هو القماش الذي يُلف به الإنسان عند رحيله، من هذه الثنائية ولدت فكرة المسرحية، إذ يتجلى الصراع الأبدي بين الحياة والموت، في مشهد يستدعي أسئلة جليماش القديمة: لماذا نموت؟ وأين يوجد العالم الذي لا رحيل فيه؟ وكأننا نردد مع زوربا صرخته الوجودية نفسها: لماذا؟ هذه التساؤلات الإنسانية بثها نص «طقوس الأبيض» للكاتب العراقي محمود أبو العباس، الذي استلهم منه إسماعيل خلف عمله المسرحي الجديد، ليقدم معالجة معاصرة بعنوان «قماط وكفن»، تختصر فيها رحلة الوجود بين الميلاد والفناء.

صراع مختزل يوضح خلف في حديثه لـ«الثورة» أن المسرحية تقوم على اختزال الصراع في شخصيتين أساسيتين: الزوج والزوجة، اللذان يرمزان إلى حقار القبور والقبالة، وهما مهنتان متناقضتان في جوهرهما: فالأول يشهد كل يوم رحيل أناس عن الحياة، بينما تواكب الثانية ميلاد القادمين إليها.

ورغم التناقض، يجمع بينهما فقدان الأبناء ورحيلهم المبكر، فيعيشان في فراغ وسؤال دائم: لماذا؟ يصف خلف العمل

أنه فلسفة إنسانية خاصة، تنتهي إلى أن الحب هو السرّ، ذلك الحب الذي يبدأ مع صرخة الإنسان الأولى، ويظل صدها ممثداً حتى صرخته الأخيرة. فالحب، في رؤيته، هو ما يمنح للحياة معناها ويجعل الموت مجرد انتقال لا فناء.

اللغة والبناء المسرحي يقول خلف: «اعتمدت في بناء النص على الطغرس المسرحي، وجعلت لغة الحوار تميل إلى الشاعرية، لأن الفكرة ليست فردية بل هاجس إنساني مشترك بين جميع الناس بمختلف مستوياتهم الاجتماعية والثقافية، سعيث إلى أن يرتقي الحوار إلى مستوى الفكرة، بعيداً عن اللغة اليومية البسيطة، واستعنت في بعض المقاطع بقصيدة حقار القبور للشاعر بدر شاكر السياب».

كسر تقليدية البناء المسرحي، فلم يلتزم بالنموذج الكلاسيكي «بداية - وسط - نهاية»، بل اعتمد أسلوب الفلاش باك

أو الخطف خلفاً، ليبقى المتفرج في حالة تساؤل دائم: وماذا بعد؟ بهذا الأسلوب، يفتح العمل أفقاً للتأمل في الدائرة الوجودية الكبرى التي لا تنتهي.

دعوة إلى الحياة يختتم خلف حديثه قائلاً: «قد تكون محاولة مضنية أحياناً في تفكيك رموز النص، لكنها في جوهرها دعوة للحياة، ولطي صفحة الموت والمآسي.

وكاننا في النهاية ننشد مع تشيخوف: سنرتاح.. سننظر إلى بؤسنا وشقائنا بابتسامة وفرح».

«قماط وكفن» ليست مجرد مسرحية عن ثنائية الحياة والموت، بل هي مرآة تعكس عمق التجربة الإنسانية، وتعيدنا إلى السؤال الأول الذي لم يجد جواباً بعد: لماذا نولد إن كنا سنرحل؟ عمل يلامس وجدان بعقمة الفلسفي وشاعريته البصرية، ويؤكد أن المسرح ما زال قادراً على أن يطرح أسئلة الوجود الكبرى بصوت إنساني نابض بالحياة.

داوى الناس عبر الأثير.. علي الشيخ.. طبيب سوري صدح صوته في المهجر

• هل هجر الدكتور علي الشيخ العمل الإذاعي الصحفي؟

• لم أهجر العمل الإذاعي، فقد شاركت في مداخلات تلفزيونية عبر قناة «العربية» خلال جائحة كوفيد، وكان أحد هذه اللقاءات حول الأمراض الميؤوس من شفاؤها وما يُعرف بـ«الموت الرحيم»، حيث ناقشت الجانب الطبي في مواجهة الرأي الشرعي الذي عرضه أحد علماء الأزهر على الهواء مباشرة.

• كيف توفق بين العمل الإذاعي ومهنتك الطبية؟

• ولدتني أمي في بيئة ريفية متواضعة، وكانت أولى مداخلاتي في الصف الخامس الابتدائي عندما أقيمت كلمة تأبين لأحد زملائنا التلاميذ الذين توفاهم الله. تأثر الحاضرون من الكبار والمعلمين بتلك الكلمة التي ألقاها طفل صغير في مناسبة يغلب فيها الحزن على الجميع.

ومنذ ذلك اليوم تواترت المناسبات، ولقيني البعض بـ«ملك الميكروفون»، إذ كنت خطيب المدرسة في المرحلتين الإعدادية والثانوية، ولزلت حتى اليوم أشارك أبناء الجالية السورية في فرنسا أفراحهم وأتراحهم ومناسباتهم المختلفة.

أؤمن أن أجمل ما في الإنسان هو التوازن، فلكل مقام مقال.

أحب الجماعة وأكره الانعزال، وأؤمن بأن «الإنسان قويٌ بإخوانه ومجمعه، وضعيفٌ وحده».

وعمر الإنسان لا يُقاس بسنواته، بل بقدر ما يوفقه الله في خدمة الناس والمجتمع والإنسانية دون تمييز بين الأصول أو المعتقدات، فكلنا من آدم وحواء.

• لو لم تكن صحفياً وطبيباً، ماذا كنت تتمنى أن تكون؟

• لو لم أكن صحفياً أو طبيباً، لتمنيت أن أكون مدرّساً متفرغاً للتعليم، أسهم في تنشئة جيل يحمل أمانة الأمة وينقل العلم والفضيلة والمروءة للأجيال القادمة.

ورحم الله أمير الشعراء إذ قال:

قم للمعلم وفه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا

أرأيت أعظم أو أجل من الذي يبني وينشئ أنفسا وعقولا.

• ما كملك الختامية في نهاية هذا اللقاء؟

• أشكر كل من ساعدني، وخاصة زوجتي، على دعمها وتفاونها في تنشئة أُسرتنا المميزة التي وهبني الله إياها، والتي كانت في الوقت ذاته سبباً في تمكيني من سلوك دروب النجاح.



فالإذاعة تخاطب أوسع شريحة اجتماعية، وليست محاضرة لطلاب كلية الطب! وفي ظل انتشار وسائل التواصل وسهولة الوصول إلى المعلومة، يجب أن يقدم أي برنامج صحي أو طبي معلومة دقيقة، حديثة، وسلسة في طرحها، حتى تحقق الهدف المطلوب وترفع مستوى الوعي الصحي في المجتمع.

• برنامجك في إذاعة الشرق يفتح على الطاقات السورية والعربية وإبداعاتها في شتى المجالات، وفي مختلف ربوع فرنسا. كيف ترى واقع الثقافة من خلال ما لمستته ميدانياً أثناء إعداد حلقات البرنامج؟

• وجدت من خلال التجربة أن المجتمع بكل فئاته متعطش للمعرفة الطبية.

فالصحة تاج على رؤوس الأصحاء، والعقل السليم في الجسم السليم، و«درهم وقاية خير من قنطار علاج».

المجتمعات المتقدمة بدأت تعيد النظر في أنماط التغذية والعلاجات الوقائية والطبيعية، ونحن أحوج ما نكون إلى ترسيخ هذا الوعي في مجتمعاتنا.

• الثورة - أحمد صلال - باريس:

الدكتور علي الشيخ صحفي وإذاعي، ذاع صيته من خلال عدة برامج إذاعية على أثير راديو الشرق في باريس، من أبرزها برنامج «صباح الخير دكتور».

وجهت له صحيفة الثورة دعوة للحوار، فاستجاب من دون تردد، وكان لنا معه هذا اللقاء.

• الدكتور علي الشيخ، صوت إذاعي مألوف على أمواج إذاعة الشرق في باريس، هلا قزبتنا قليلاً من شخصك الكريم، وذكرتنا بأهم البرامج الإذاعية التي قدمتها؟

• قصتي مع إذاعة الشرق في باريس تعود إلى عام 1993، قدمت برنامجاً أسبوعياً مدته ساعة كاملة، كل ثلاثاء عند الحادية عشرة صباحاً، وأسميته «صباح الخير دكتور».

له لحن موسيقي خاص، وتم تخصيص النصف الأول من البرنامج «30 دقيقة» لبحث وشرح الأمراض الشائعة عند الأطفال مثل الربو، والاختلاجات الحرارية، والتهابات الأذن والقصبات، ومرض السكري وغيرها.

كانت المادة تُقدم بالعربية الفصحى بأسلوب علمي مبسط يفهمه الجميع، أما النصف الثاني من البرنامج فكان مخصصاً لأسئلة المستمعين، إما على الهواء مباشرة أو عبر الرسائل البريدية التي تصل إلى الإذاعة.

كنت أقدم البرنامج مع المذيعة القديرة ندى الكبي، وهي من الرعيل الأول في الإذاعة.

• برنامج تطمح إلى تقديمه ولم تتسنّ لك الفرصة بعد؟

• البرنامج الذي أحبهته وأحبه دائماً هو برنامج صحي تثقيفي يُبث أسبوعياً، نعهذه جيداً، ونتيح من خلاله حواراً مفتوحاً مع المستمعين لزيادة الثقافة الطبية والوقائية والإسعافية، وخاصة للأهالي اللواتي يرافقون أبناءهم طوال اليوم.

• ما الذي يميز العمل الإذاعي عن نظيره التلفزيوني؟

• العمل الإذاعي يعتمد على شدّ انتباه المستمع من خلال سلاسة اللغة وسهولة الفهم، مع التركيز على الفائدة العامة.

ينبغي الابتعاد عن التفاصيل العلمية المعقدة التي لا يفهمها إلا المتخصصون.

• الثورة - همسة زغيب:

«تنبض الذاكرة حين تُستعاد، وتشتعل

الحكاية حين تُروى».. بهذه الروح انطلقت الندوة التي حملت عنوان «كفرسوسة».

من بداية الثورة حتى النصر، في المركز الثقافي «أبو رمانة»، بإدارة عمار بقله.

مدير المركز، وبمشاركة كل من عدنان البارد وخالد محمود نور الدين. كان اللقاء مساء أمس أكثر من مجرد حديث، كان

استدعاءً حيّاً لوجدان مدينة قاومت بالصوت قبل أن تُضطر إلى السلاح.

«كفرسوسة»، الحي الدمشقي المعروف بجماله وهدوئه، تحوّل في لحظة إلى ساحة مواجهة، حين طأته اعتداءات الشبيحة على دوارها الشهير خلال الندوة، غرّضت مادة بصرية مؤثرة تضمنت مشاهد من بدايات الثورة، مظاهرات سلمية، هتافات تملأ الشوارع، ووجوه شابة رفضت الذل فاشتعلت الشرارة. تحدث عدنان البارد عن المرحلة السلمية من الثورة حين كانت الكلمة أقوى من الرصاص، والهتاف أبلغ من أي بيان،

تناول الجانب العاطفي لتلك اللحظات، مبرراً كيف خرج الشباب بلا تنظيم ولا سلاح، مدفوعين فقط بإحساس الكرامة. قال أحدهم: «لم تكن نخطط لثورة، كنا نرفض أن نُهان. فاشتعلت المظاهرات كما يشتعل القلب حين يُظلم».

محاولة لإسكات الصوت

تحوّلت «كفرسوسة» سريعاً إلى نقطة أمنية مشتعلة، بسبب موقعها الحيوي واحتضانها لمقرّات حكومية ومراكز أمنية.. هذا الواقع جعلها عرضة لحملات اعتقال جماعية طالت عشرات الشباب، بعضهم لم يكن ناشطاً سياسياً، بل اكتفى بالتصوير أو التواجد في المكان. وأشار المتحدثون إلى أن الاعتقال لم يكن عقوبة، بل محاولة لإسكات الصوت قبل أن يعلو. تحدث خالد محمود نور الدين عن قصص شباب اختفوا فجأة، وعن أمهات كن يترقن أبواب الفروع الأمنية دون جواب، وعن وجوه مألوفة تحوّلت إلى أرقام في سجلات السجون.

تناول خالد محمود نور الدين، الشق العسكري من الحكاية، مسلطاً الضوء على مساهمة أبناء كفرسوسة في مقاومة النظام المخلوع على جبهات القتال. وأكد أن التحوّل من الهتاف إلى المواجهة المسلحة لم يكن خياراً سهلاً، بل فرضته الضرورة بعد الاعتقالات والإنتهاكات وأصاف



الندوة لم تكن تأريخاً للأحداث، بل نبش في وجدان المدينة واستعادة لزمان لا يزال حياً في الذاكرة. كفرسوسة، التي اشتعلت منها الشرارة، ستظل رمزاً للكرامة والرفض، وللنصر الذي يبدأ حين يقهر الإنسان ألا ينكسر، حتى لو اعتُقل، حتى لو صمتت الشوارع، فالصوت لا يُعتقل، والذاكرة لا تنسى.

لا يمكن إنكاره، هكذا أصبحت الصورة جزءاً من المقاومة، تحفظ الذاكرة وتواجه النسيان. كانت المداخلات مفتوحة، والوقت متاحاً للحضور كي يشاركوا بذكرياتهم وأسألتهم، وحتى بصمتهم. قال أحد الحاضرين: «كفرسوسة لم تكن مجرد حي، كانت مرآة لدمشق، وكل ما جرى فيها جرى في قلوبنا».

نور الدين: إن كفرسوسة لم تكن فقط صوتاً في الشارع، بل كانت بندقية في الجبهة، حين قرر أبنائها أن الدفاع عن الكرامة لا يكتمل إلا بمواجهة الظلم بكل أشكاله.

لم تغب عن الندوة الإشارة إلى الدور الإعلامي الذي بدأ من داريا، إذ تحوّلت الكاميرا إلى سلاح، والصورة إلى وثيقة، والوِجع إلى سرد بصري

سوريا على خريطة «ميتا».. هل تجتاز اختبار الجاهزية؟

عودة الإعلانات الممولة ستسهم في تحفيز سوق العمل

الموقع الجغرافي والفئة العمرية والسلوك الشرائي، ويظهر وجود تحديات حقيقية، أبرزها ضعف البنية التحتية للدفع الإلكتروني وغياب قنوات تمويل محلية، موضحاً أنه لا تزال الشركات السورية مضطرة لاستخدام حسابات مالية خارجية أو بطاقات مصرفية أجنبية لإدارة حملاتها، وهو ما يحذ من انتشارها ويزيد من تكلفتها التشغيلية». وبيّن د. عربش أن الاعتماد على العملات الأجنبية في الدفع الإعلاني يشكل تحدياً إضافياً، نظراً لتقلب أسعار الصرف وصعوبة التحويل، وبيّن عرش أن بعض الشركات تضطر إلى رفع ميزانيات الإعلان أو التعاون مع وسطاء ماليين في الخارج، ما يخلق عبئاً مالياً وتنظيمياً على المشاريع الصغيرة.

ويؤكد أن المرحلة المقبلة تتطلب ابتكار حلول مالية محلية أكثر مرونة، وتكييف استراتيجيات الإعلان مع الواقع الاقتصادي والقيود المصرفية. ويشير د. عربش إلى أن عودة الإعلانات الممولة ستسهم في تحفيز سوق العمل الرقمي، إذ تولّد طلباً على خدمات التسويق الإلكتروني، تصميم المحتوى، تحليل البيانات، وإدارة الحملات، ويضيف: «تفتح هذه التحولات الباب أمام فرص عمل جديدة في مجالات التكنولوجيا والإعلام الرقمي، وتعزز ديناميكية سوق العمل السوري نحو المهارات الحديثة والمستقبلية».

المخاطر الثقافية والرقابة على المحتوى

يحمل تفعيل الإعلان الممول إمكانية وجود مخاطر مرتبطة بالمحتوى الإعلاني، فقد يجلب الانفتاح الرقمي أشكالاً من الدعاية التي لا تتسجم مع القيم أو الحس الاجتماعي المحلي. لذلك، يشدد د. عربش على أهمية الوعي المجتمعي ووجود رقابة مهنية على المحتوى، مما يمكن أن يحد من هذه الظواهر، ويضمن توجيه الإعلانات نحو أهداف تنموية وإيجابية. وفي سياق آخر، يوضح عرش أن الفئات الأكثر اتصالاً ومعرفة رقمية قد تستفيد أكثر من غيرها من المهارات والفرص، ما يوسع الفجوة الرقمية مع من لا يملكون الخبرة والقدرة على الاتصال، لذلك بات الاستثمار في التعليم الرقمي وتوسيع الوصول إلى الإنترنت والبنية التحتية التقنية ضرورة ملحة لمواكبة التطورات.

وبما يخص جاهزية البنية الرقمية في سوريا، فلا تزال البنية التحتية تواجه تحديات بنيوية، وبحسب د. عربش تتمثل في ضعف الاتصال بالإنترنت، ونقص أنظمة الدفع الإلكتروني، والحماية السيبرانية المحدودة، وهو ما يتطلب تطويراً منهجياً واستثمارات مستمرة لتمكين السوق من استثمار التأثيرات الإيجابية لفتح الإعلانات الممولة عبر ميتا.

ويؤكد د. عربش أن فتح باب الإعلانات الممولة يمثل بداية مرحلة جديدة في التحول الرقمي، لكنه يشدد على أن النجاح يتطلب استثماراً في المعرفة، تأهيل الكفاءات، وبناء مالية وتقنية مستدامة، ويختتم: «إنّ نجاح هذه التجربة لا يُقاس فقط بحجم الإعلانات، بل بمدى قدرتها على خلق فرص اقتصادية حقيقية وتحسين التفاعل بين المنتج والمستهلك داخل سوريا وخارجها».



الانفتاح يمكن أن يعزز حضور المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويحفز التجارة الإلكترونية داخلياً وخارجياً، ويفتح الباب أمام الاستثمارات في قطاعات رقمية ناشئة». ويشير إلى أن أكثر القطاعات المتوقعة استفادتها هي السياحة، عبر الترويج للمواقع والخدمات الفندقية، والتعليم عن بعد، من خلال حملات استقطاب للطلاب والدورات الإلكترونية، إلى جانب التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية، وخصوصاً المتاجر الصغيرة التي تسعى للوصول إلى جمهور أوسع، ويضيف مرهج: «إن هذه القطاعات يمكن أن تشكل نواة لاقتصاد رقمي جديد في سوريا إذا استمر فتح الإعلانات بشكل مستدام».

لكن هذه الفرص ترافقها تحولات في سوق العمل أيضاً، إذ يفتح المجال أمام ظهور تخصصات جديدة، فالمرحلة المقبلة ستطلب خبراء يمتلكون معرفة تقنية وعلمية في إدارة الحملات الإعلانية وتحليل البيانات وتصميم المحتوى واستراتيجيات الاستهداف، وبيّن مرهج أنّ هذا الاتجاه سيخلق فرص عمل للمستقلين والوكالات الصغيرة القادرة على إدارة الحسابات الإعلانية عن بعد، ما يعزز من ثقافة العمل الرقمي التي تتجاوز الحدود الجغرافية.

تحديات السوق الرقمية

في المقابل، تبقى التحديات قائمة ومستمرة.

المشهد

الاقتصادي الرقمي يحمل قرار شركة «ميتا» بوادر تحول نوعي في المشهد الاقتصادي الرقمي، وبحسب

الأكاديمي والمستشار الاقتصادي الدكتور زياد أيوب عرش، تعتبر هذه الخطوة فرصة واختياراً في الوقت ذاته، لإثبات جاهزية السوق المحلية وقدرتها على الانخراط في الاقتصاد الرقمي العالمي. ويشير د. عربش في حديث لـ«الثورة» إلى أن السماح بالإعلانات الممولة على منصات مثل فيسبوك وانستغرام يفتح نافذة واسعة أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة لتوسيع حضورها وتسويق منتجاتها بفعالية أكبر. ويضيف: «إن أدوات الاستهداف الدقيقة تمكّن أصحاب المشاريع من الوصول المباشر إلى جمهورهم المستهدف، ما يعزز الطلب الداخلي وينشط التجارة الإلكترونية، ويقلل الاعتماد على أساليب التسويق التقليدية محدودة التأثير».

فرص التوسع الإقليمي والدولي

يسهل الإعلان الممول استهداف الأسواق الإقليمية والدولية عبر خيارات دقيقة تشمل

ويصف مرهج أبرزها بأنها ضعف البنية التحتية للدفع الإلكتروني داخل البلاد، ونقص الكفاءات المتخصصة في التسويق الرقمي، وغياب التدريب على أدوات ميتا وخوارزمياتها.

ولمواجهة هذه العقبات، يقترح الاستثمار في برامج تدريب محلية أو عبر الإنترنت لتأهيل المهنيين السوريين، وتشجيع التعاون مع منصات دفع إقليمية لتسهيل العمليات المالية. أما عن المخاطر المحتملة، فيحذّر مرهج من أن أي تراجع جديد من جانب «ميتا» في المستقبل سيشكل ضربة قوية للمشاريع الصغيرة والناشئة التي تعد المستفيد الأكبر حالياً من الوصول الرقمي المباشر.

ويضيف: «إن هذا التراجع، إن تم، قد يعيد السوق السورية إلى حالة العزلة الرقمية، ويجرمها من أداة أساسية في التوعية المجتمعية، إذ تُستخدم الإعلانات الممولة أيضاً لأغراض صحية وتعليمية واجتماعية، وليس فقط تجارية». وبيّن الحذر والأمل، يبدو أن سوريا تقف اليوم

• الثورة - ميسون حداد:

منذ مطلع تشرين الأول، بدأ السوريون يلحظون ظهور الإعلانات الممولة عبر منصات التواصل الاجتماعي، بعد إعادة شركة «ميتا» تفعيل أدائها الإعلانية جزئياً في خطوة تعيد سوريا إلى الخريطة الرقمية العالمية بعد أكثر من عقد من العزلة الإلكترونية. تمثل هذه العودة انطلاقةً لمرحلة جديدة تتقاطع فيها التكنولوجيا مع الاقتصاد والإبداع الرقمي، ومع ظهور مؤشرات التغيير، يبرز سؤال جوهري حول مدى جاهزية السوق السورية للانخراط في الاقتصاد الرقمي، وسط فرص واعدة وتحدياتٍ قائمة تتعلق بالبنية التحتية ووسائل الدفع والكوادر المتخصصة.

كان المشهد قبل إعادة التفعيل مغلقاً تماماً أمام المعلنين السوريين، فلم يكن هناك أي قناة رسمية أو مباشرة للإعلان الممول الذي يستهدف الجمهور السوري بدقة، لذلك لجأ المسوّقون إلى حلول بديلة غير مستقرة أو مضمونة النتائج، مثل التعاون مع صفحات مؤثرة أو مؤسسات إعلامية تمتلك جمهوراً واسعاً داخل سوريا أو خارجها، هذا ما أوضحه المدرب الحاصل على «CIM» البريطانية في التسويق الإلكتروني رُبال مرهج لـ«الثورة». لجأ البعض أيضاً إلى استخدام حسابات إعلانية أنشئت في الخارج لإدارة الحملات، يقول مرهج، ويتابع: «هذه طرق مكلفة ومحدودة التأثير، كما أنها لم تكن تتيح للمسوّقين القدرة على قياس النتائج بشكل دقيق أو تقييم العائد على الاستثمار».

ومع إعادة تفعيل ميتا للإعلانات بشكل جزئي، بدأت بعض الصفحات السورية تلمس إمكانية استهداف الجمهور المحلي بشكل مباشر، لكن ضمن حدود محددة، ويشير مرهج إلى أنّ الإعلانات الموجهة للجمهور السوري تعمل فقط على الصفحات التي لم تُسجّل ضدها قيود سابقة، وغالباً ما تكون هذه الصفحات قد أنشئت أو أُلحقت من خارج سوريا.

ويضيف أنّ هناك قيوداً تقنية وقانونية لاتزال قائمة، من أبرزها غياب وسائل الدفع المباشر داخل البلاد، واستمرار الرقابة المشددة على النشاطات الإعلانية المرتبطة بالحسابات السورية.

عقبة الدفع الإلكتروني

وفيما يتعلق بوسائل الدفع، يرى مرهج أن المشهد لإيزال معقداً، فحتى الآن لا يمكن للمعلنين في الداخل السوري إجراء عمليات الدفع الإعلاني بشكل مباشر، إذ تتم هذه العمليات عبر حسابات مالية أو بطاقات مصرفية خارجية مرتبطة بالحسابات الإعلانية.

وغياباً ما يعتمد المسوّقون على وسطاء أو شركاء في دول مجاورة لتفعيل الإعلانات، ما يضيف أعباء مالية وتنظيمية على الحملات المحلية، رغم أن هذا التطور يبقى أفضل من مرحلة المنع الكامل السابقة.

ورغم كل التحديات، يصف مرهج خطوة «ميتا» بالفرصة الاستراتيجية لإعادة دمج السوق السورية في المنظومة الرقمية العالمية، ويقول: «إنّ هذا

• الثورة - ميساء سليمان:

معرض المرأة الريفية السورية الذي أقيم بإشراف دائرة قدسيا والوحدة الإرشادية في جديدة الوادي، يشكل فرصة لتسليط الضوء على إبداعات وإجازات نساء ريف دمشق، إذ يجمع بين الابتكار والمهارة ويتيح لهن عرض وبيع منتجاتهن اليدوية والزراعية التي تعكس غنى التراث والأصالة الريفية.

ويتضمن المعرض عروضاً موسعة تشمل الصناعات اليدوية والغذائية المتميزة، ما يوفر للزوار فرصة لاكتشاف كنوز المنطقة من محاصيل ومشغولات فريدة. ويهدف المعرض إلى دعم التمكين الاقتصادي للمرأة عبر تسويق منتجاتها مباشرة وتحسين أوضاعها المعيشية، إلى جانب تعزيز الثقة بالمنتجات الريفية ودعم المشاريع الصغيرة وخلق فرص دخل إضافية، ويمثل المعرض جزءاً من استراتيجية مديرية الزراعة في دعم التنمية المستدامة وتعزيز مشاركة المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بوصفها محركاً رئيسياً للتنمية المجتمعية.

فرصة حقيقية

مدير الإرشاد والتعليم الزراعي والتنمية الريفية بوزارة الزراعة الدكتور ربيع الحسن أكد لـ«الثورة» أن هذا المعرض يعد فرصة حقيقية للتعرّف بمشاريع وإجازات أمهاتنا وبناتنا، تتجسد فيها روح الإبداع والإتقان والعمل، ونظراً لطبيعة القرية السياحية، فقد انعكس ذلك على اهتمام السيدات والفتيات المشاركات بالمعرض بالمشاريع اليدوية المتنوعة بشكل خاص إلى جانب مشاريع التصنيع الغذائي.

وقال: شارك بالمعرض 30 سيدة بمشاريع مختلفة، تنوعت هذه المشاريع ما بين (إعادة تدوير- خياطة- تطريز- فن الكرمية - الكوشية- الرسم على الخزف- النحت بالطين- الحفر على الخشب- صناعة الإكسسوارات- صناعة الشموع- صناعة الشوكولاته- الكريما والمنتجات الجميلية والمقشرات الطبيعية- مجسمات الكوكيل- الجبس- قطع الريزن.. إلخ).

وتتميز المعرض بوجود مشاريع نوعية غير مألوفة تستحق الاهتمام وتسليط الضوء عليها لما لها من أهمية بيئية واجتماعية، مثل مشروع إعادة تدوير أكياس النايلون الملونة من خلال قصها وتحويلها لأشرطة رفيعة ومن ثم إعادة



وهواية في الوقت نفسه». والتقت «الثورة» بعدد من زوار المعرض، وقالت ميس العلي زائرة من دمشق: «المعرض فاق توقعاتي، فقد رأيت أعمالاً رائعة تظهر مهارة وإبداع المرأة الريفية، وأنا سعيدة بدعم هذا الجهد وشراء بعض المنتجات».

تراث وإبداع متجدد

شكل معرض المرأة الريفية في ريف دمشق منصة حقيقية لإبراز مهارات وإبداع المرأة الريفية، ودعم تمكينها الاقتصادي والاجتماعي، كما منح الزوار فرصة للاطلاع على تنوع التراث والمنتجات المحلية الفريدة.

إن هذه المبادرة تؤكد أن المرأة الريفية عنصر فاعل وأساسي في التنمية المجتمعية، وأن إبداعاتها تستحق كل تقدير وتشجيع، لتكون قصة نجاح وطنية تتجسد في كل منتج وكل مشروع صغير.

نسجها لتصبح قطعاً فنية من خامات غير مأنوفة.

السيدات المشاركات عبّرن لـ«الثورة» عن أهمية هذا المعرض كخطوة عملية لاحتضان جهودهن وبداية لدعم مشاريعهن بشكل حقيقي ومدروس ينعكس إيجاباً على التسويق لهذه المنتجات وزيادة مستوى الدخل مما ينسجم بشكل رئيسي في استقرار الحياة الأسرية.

ومن خلال الحديث مع السيدات صاحبات المشاريع تم طرح أفكار من طلب واقعهن واحتياجاتهن لدعم هذه المشاريع وتوسيعها وتسويق منتجاتها.

ومن الجدير بالذكر أن كل سيدة مشاركة بالمعرض تعد قصة نجاح حقيقية تحددت الظروف والصعوبات وأصرت على إحياء الأمل بتأمين حياة كريمة لها ولأسرتها بمهارات شخصية وإمكانات بسيطة وهمة لا تعرف المستحيل.

جودة المنتج الريفي

ولفت رئيس دائرة زراعة قدسيا المهندس كنان بروت إلى أن افتتاح المعرض يأتي في إطار دعم وتمكين دور المرأة الريفية، موضحاً أن المعرض يستمر لمدة ثلاثة أيام من الثلاثاء 7 تشرين الأول حتى الخميس، من الساعة 10 صباحاً حتى 6 مساءً، في صالة الجامع الكبير في جديدة الوادي.

وبيّن أن المعرض يتضمن عرض منتجات المرأة الريفية ومشاريع النساء الريفيات بأنواعها المختلفة، مثل الصناعات اليدوية، الصناعات الغذائية، الصناعات التجميلية، صناعة المنظفات، الكونكريت، الشموع، والحقائب وغيرها.

وأشار م. بروت إلى أن الهدف من المعرض يتمثل في إعطاء الفرصة للنساء الريفيات لعرض منتجاتهن بما يسهم في تسهيل التسويق وتحسين الوضع المعيشي، وإبراز جودة المنتج الريفي كمنتج وطني منافس، ودعم المشاريع الصغيرة وخلق فرص دخل إضافية أو بديلة.

قصص نجاح حية

عدد من النساء المشاركات أكدن أن هذا المعرض شكل منصة مهمة لعرض منتجاتهن وتسويق أعمالهن، وقالت إلهام زيدان من دائرة زراعة قدسيا: «عملي عبارة عن زراعة الصابريات وبعض الورود، وصناعة الشمع المعطر، وصناعة الصابون المعطر، وصناعة الريزن».

وثام خلف، مهجرة تسكن في أشرفية الوادي، أوضحت أنها

الإعدام على أنغام فيروز وأم كلثوم.. دراسة بحثية في فرنسا للطالبة سارة العويد

2021م بموجب قرارات محكمة الميدان العسكرية، خلال تحقيق استقصائي معمق (سراج - Siras) إصرار الشباب السوري... الكاتب والصحفي «محمد العويد»، والد الباحثة سارة قال: إن نجاح سارة وتحقيقها لهذا النجاح المهم في فرنسا هو رغبة في التحدي كغيرها من الشباب السوري، الذين وصلوا إلى بلدان اللجوء والافتراق حاملين معهم قضية وطن وطموحاً للتحدي والإنجاز، الذي يمثل رسالة بالغة الأهمية من الشباب السوري نحو النجاح وتضميد الجراح. وتابع، نحن، كأولياء أمور، نأمل في توسيع رؤية الدولة السورية للاستفادة من خبرات هؤلاء الشباب والعمل على دمجهم، نظراً لما يمتلكونه من مهارات واسعة وفهم لطبيعة العالم الخارجي، بالإضافة إلى فهمهم للانفتاح الجديد الذي تشهده الدولة السورية، حيث لا يقتصر الأمر على دور السفراء أو الممثلين الحكوميين في الخارج، بل يمثل هؤلاء الشباب السوريون جسراً حيوياً بين سوريا والعالم الخارجي، كما يتضح من خلال مساهماتهم الحالية في الدولة السورية. وأضاف، نأمل أن يتم توجيه الاهتمام إلى هذه المجموعة من الأفراد الذين ولدوا في الخارج، مع التركيز على توجيههم نحو رؤية واضحة وقلب محب، وإتاحة الفرص لهم، وذلك من خلال متابعة إنجازاتهم وأعمالهم، حيث تمثل هذه الإنجازات رسائل مهمة للشباب السوريين في الخارج، بهدف جذبهم للمشاركة في بناء وطنهم بكل قوة، بالإضافة إلى تعزيز دورهم من خلال وسائل الإعلام السورية الجديدة، سواء كانت مرئية أو مكتوبة أو غيرها، وذلك لجذبهم إلى وطنهم على المستويات الاقتصادية والثقافية والسياحية.

الجدير بالذكر أنه، في ختام البحث للطالبة السورية سارة، تمت مقارنته مع روايات أخرى تناولت أيضاً موضوع الاعتقال والتعذيب في السجون السورية، مثل رواية القوقعة لمصطفى خليفة، وبيت خالتي، وكذلك كتاب بالخلاص يا شباب، لياسين الحاج صالح، حيث أظهرت هذه المقارنة أن جميع هذه الأعمال تشكل شهادات متقاطعة ومتوافقة تؤكد صدق التجارب الواردة في الرواية المدروسة، وتدل بوضوح على أن وحشية النظام ما زالت مستمرة، وأن أساليب التعذيب التي يفترض أنها اندثرت لاتزال تمارس حتى اليوم في السجون السورية.



العدالة والإنصاف.

وأتمنى لو أن الذين قتلوا أشخاصاً أحياء يستطيعون رؤية هذه اللحظات، ويحاسبونهم على ما سلبوه من حياة وكرامة. وأردفت قائلة: لا يزال في قلبي أمل عميق بمحاسبة كل من فطر قلب أم، وكل من دنس كرامة المعتقلين السوريين، الذين عانوا ما عانوه من أجل حرية وكرامة هذا الشعب العظيم. إن هذه العدالة ليست انتقاماً، بل حق إنساني وأخلاقي لا يمكن تجاوزه.

(بحسب موقع سراج - SIRAJ للصحافة الاستقصائية، ونق ما لا يقل عن 15,347 حكم إعدام نُفذ في صيدنايا بين 2011

الإنساني بين السجناء على الرغم من الظروف الصعبة، حيث كانوا يتبادلون أيسر الاحتياجات ويقدمون الدعم المعنوي لبعضهم البعض، مما خفف من معاناتهم وساهم في الحفاظ على إنسانيتهم في بيئة القهر والعزلة. علاوة على ذلك، لا تقتصر تجربة المعاناة في أدب السجون على المعتقلين أنفسهم فحسب، بل تمتد لتشمل أسرهم الذين يشكلون جزءاً أساسياً من مأساة السجن. فالأم الثكلى، والزوجة التي تعيش على أمل اللقاء، والأبناء الذين نشؤوا في غياب الأب .. جميعهم ضحايا غير مباشرين للسجن، ويتجلى حضورهم الإنساني بوضوح في مختلف روايات السجون، ليس فقط في الأدب السوري بل في الأدب الإنساني بشكل عام. البعد النفسي والمادي... تناول المشروع هذا البعد بدقة، مبيّناً أن معاناة العائلات يجب أن تؤخذ وتُنقل، لأنها تشكل الامتداد الطبيعي لآلام المعتقلين. فمن الناحية المادية، من الضروري تعويض هذه الأسر عما فقدته من سنوات وأمان، ومن الناحية النفسية يجب تأهيل ومعالجة المعتقلين السابقين من آثار الصدمات العميقة التي خَلَّفَتْها سنوات الاعتقال.

فلذا كان القارئ المتلقي لهذه الشهادات يحتاج إلى علاج نفسي بعد قراءتها، فكيف بمن عاش التجربة بكل تفاصيلها؟ إن العلاج النفسي وإعادة التأهيل الاجتماعي يجب أن يكونا أولوية أساسية تقع على عاتق الدولة الجديدة المنشودة، وعلى وعي المجتمع المدني الذي يتحمل مسؤولية نقل هذه المعاناة بصدق ودقة، لضمان عدم تكرارها ولحفظ الذاكرة الجماعية من النسيان.

المحاسبة أمل جميع الأملات ...

أنتقل إلى ملف السجون السورية بدقة واهتمام بالغبين، فكما أي سورية، أتابع هذا الملف بدموع وقلب مفطور على ما يعيشه المعتقلون وذوهم.

وأنظر محاسبة السجائين والمجرمين الذين انتهكوا حياة وكرامة السوريين. رغم أن متابعة هذه الكتابات والشهادات كانت قاسية جداً نفسياً عليّ، إلا أنه في كل مرة أشاهد مقاطع الفيديو التي تبث اعتقال السجائين، أشعر بقدر من

فراس اللباد - صحفي سوري - باريس:

تُصنف السجون السورية في عصر النظام البائد على أنها من بين أسوأ السجون في القرن الحادي والعشرين، حيث شهدت ممارسات تعذيب ممنهجة وحالات وفاة جماعية، وقد وُصفت هذه السجون في ذلك الوقت بأنها تعيد إلى الأذهان ممارسات العصور القديمة، وذلك بسبب الفضائح التي ارتُكبت فيها سابقاً.

الطالبة السورية سارة العويد قامت بإعداد دراسة جامعية بحثية بهدف الحصول على درجة الماجستير من جامعة السوربون الفرنسية، حيث عملت على توثيق شهادات حياة وواقعية لما تعرض له السوريون في سجون النظام السوري البائد، موثقة ممارسات التعذيب الوحشية التي مورست بحقهم، بما في ذلك ما حدث في سجن صيدنايا الشهير. في تصريح لـ «الثورة»، أوضحت الباحثة سارة العويد أن الدراسة استهدفت تقييم تأثير الأدب الذي يوثق تجارب التعذيب والاعتقال على الجمهور، وذلك من خلال تحليل المقابلات والآراء المتداولة عبر المنصات الإعلامية المتنوعة. كما سلطت الدراسة الضوء على دور الأمل في نفوس السجناء، على الرغم من قسوة الظروف وبشاعة التعذيب، مع التركيز على اللحظات الإيجابية التي ساهمت في تخفيف معاناتهم وتعزيز قدرتهم على الصمود النفسي.

إعدام المساجين على أنغام...

ينقسم هذا البحث إلى عدة أقسام تتناول بالدراسة والتحليل مشاهد التعذيب الواردة في الرواية، وآليات التعذيب الوحشية المستخدمة في تلك الحقبة، مع مقارنتها بشهادات المعتقلين الذين أفرج عنهم حديثاً، مثل عمر الشغري وآخرين. وقد تم التوقف عند التفاصيل الدقيقة لهذه الممارسات، مثل حوادث الشنق التي كانت «تُنفذ على أنغام أغاني فيروز وأم كلثوم»، وتحليل الأثر النفسي العميق الذي تخلفه هذه الأساليب على السجناء.

بالإضافة إلى ذلك، استعرض البحث روح التعاون والتكافل

«التربية والتعليم»: كرامة المعلم وأمن الطالب خط أحمر

المباشر مع وزارة الداخلية والمحافظين في مختلف المحافظات، وذلك لاتخاذ الإجراءات الفورية والرادعة بحق أي تجاوز أو اعتداء يطول العاملين في القطاع التربوي أو الطلبة. وأكد الوزير تركو أن لا تعاون في اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لضمان استقرار العملية التعليمية، ومحاسبة كل من يسيء إلى هبة التعليم أو يهدد أمن المعلمين والطلاب، مبيّناً أن هذه الإجراءات تأتي استناداً إلى الصلاحيات القانونية الممنوحة للوزارة والجهات التابعة لها، بالتعاون مع مختلف المؤسسات الحكومية لضمان تطبيق القوانين وحماية البيئة التعليمية من أي مظاهر سلبية، كما أن الوزارة ستواصل العمل لحماية كوادرها وتعزيز مكانة التعليم كرسالة سامية تسهم في رفعة الوطن واستقراره.

وختتم البيان بالتأكيد على أن كرامة المعلم وأمن الطالب هما الأساس في بناء وطن آمن ومزدهر، داعياً جميع فئات المجتمع إلى تحمّل مسؤولياتهم في دعم المدرسة ودورها التربوي، وجاء في ختام البيان الشاعر الذي تبنته الوزارة: «أمن وأمان الطلبة والمعلمين مسؤولية الجميع»

• الثورة - لينا شلهوب:

أعربت وزارة التربية والتعليم عن بالغ أسفها وحزنها إزاء أي حادثة تمس كرامة أو سلامة المعلم والطالب، مؤكدة في بيان لها، أن هبة التعليم وصون الإنسان يمثلان جوهر رسالتها التربوية والإنسانية، وهما قلب العملية التربوية وروحها، ومنهما تستمد المدرسة رسالتها النبيلة في نشر المعرفة وترسيخ القيم الأخلاقية، مشدداً على أن أمن وسلامة الكوادر التربوية والطالب تشكل خطوفاً حمراء لا يمكن تجاوزها تحت أي ظرف، مشيراً إلى أن البيئة المدرسية الآمنة مسؤولية وطنية مشتركة تتطلب تضافر الجهود بين مختلف الجهات، وفي مقدمتها المجتمع المحلي، للحفاظ على استقرار المدارس وصون رسالتها الإنسانية السامية.

وأوضح أن الوزارة تتابع بشكل يومي ودقيق جميع القضايا والحوادث التي تمس أمن وسلامة الأسرة التربوية، بالتنسيق



«حملات التبرع»: جسور تضامن وأمل مستمر

وكبار السن، وتقديم الدعم النفسي للفئات المتأثرة، كل هذه الجهود تعكس صورة حقيقية للمجتمع السوري كيهان قادر على الوقوف في وجه التحديات، وتقديم المساعدة بكرامة وإنسانية.

دور المؤسسات والخبراء

وذكرت د. نظام أن المؤسسات الخيرية والمنظمات الإنسانية تلعب دوراً أساسياً في إنجاح حملات التبرع، حيث توفر الخبرة والموارد اللوجستية التي تمكن من إيصال الدعم إلى المستحقين بشكل فعال ومنظم، كما يجب أن يساهم الخبراء في مجال العمل الإغاثي والتنمية في وضع خطط دقيقة لتوزيع المساعدات، وضمان وصولها للفئات الأكثر احتياجاً، وهنا توضح أن التبرعات تبرز أهميتها إضافة إلى الدعم المادي، بتقديم فرص لتبادل الخبرات بين الجهات الرسمية والمجتمع المدني، ما يعزز الشفافية والمصادقية ويكسر الحواجز بين مختلف شرائح المجتمع. ومن خلال هذه العملية، يكتسب الشباب خبرة عملية في العمل الإنساني والتطوعي، ما يعدهم ليكونوا قادة المستقبل في مبادرات مجتمعية مشابهة.

ثقافة مستمرة للتكافل

ولفتت د. نظام إلى أن أهم ما يميز حملات التبرع في سوريا من وجهة نظرها هو أنها أصبحت جزءاً من الثقافة المجتمعية، وليس مجرد نشاط مؤقت، فالاستمرارية في تنظيم هذه الحملات تخلق وعياً جماعياً بأهمية العطاء، منهوة أن الدعم يجب ألا يقتصر على حالات الطوارئ، بل يجب أن يكون جزءاً دائماً من حياة المواطنين. في حين هذه الثقافة تعزز شعور المسؤولية الاجتماعية لدى المغتربين السوريين، الذين يجدون في المشاركة فرصة لإبقاء صلتهم بوطنهم قوية، وللتعبير عن وفائهم لأهلهم ومجتمعهم، رغم البعد الجغرافي والمسافات الطويلة. وفي هذا الجانب تؤكد د. نظام أن كل مساهمة، مهما كانت صغيرة، تحدث فرقاً ملموساً عند جمعها مع مساهمات الآخرين، فالدعم الفردي يتحول إلى قوة جماعية قادرة على تحسين حياة آلاف الأشخاص، من توفير الغذاء والدواء، إلى تمويل المشاريع التعليمية والصحية، إذ تمنح المشاركة في هذه الحملات الفرد شعوراً بالتكامل، وتجعل دوره في المجتمع ملموساً وذا أثر حقيقي.



• الثورة - ميساء العجي:

كل حملة تبرع تمثل نافذة يمكن من خلالها للمجتمع أن يرى قدرته على التكاتف والوقوف مع بعضه البعض، لتخفيف معاناة الأسر ودعم الفئات الأكثر هشاشة. الدكتوراة فائق نظام- جامعة دمشق- كلية التربية، تحدثت لـ«الثورة» عن أهمية التبرعات وفائدتها: إن التبرعات ليست مجرد عملية مالية، بل هي تعبير عن التضامن الاجتماعي والمسؤولية الإنسانية، فالمجموعات التي تشجع العطاء وتعمل على دعم المحتاجين تصبح أكثر تماسكاً واستقراراً. قالتبرع يشمل المال، الوقت، الجهد، أو حتى الخبرة، وكل شكل منه له أثره الإيجابي في المجتمع.

وأضافت: إن حملات التبرع ليست فقط وسيلة لجمع الأموال، بل أداة تعليمية وتربوية تعزز من مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد، فالمساهمة في حملة إنسانية تعلم الأطفال والشباب أن دورهم في المجتمع لا يقتصر على مصالحهم الشخصية، بل يمتد ليشمل الآخرين، ليصبح العطاء جزءاً من حياتهم اليومية. ولفتت د. نظام إلى أن هذه الثقافة تعيد بناء جسور الثقة بين المواطنين، وتعمق شعور الانتماء للوطن والمجتمع، حيث يدرك كل شخص أن دوره في مساعدة الآخرين هو جزء لا يتجزأ من استقرار المجتمع ونموه.

وتقول: إن التبرع أيضاً يخفف الضغط على المؤسسات الحكومية، ويكمل الجهود الرسمية في تغطية الاحتياجات الأساسية، سواء كانت تعليمية أم صحية أم غذائية، وهو يشجع على تطوير آليات فعالة للتعاون بين الدولة والمجتمع المدني، ما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة، وتسريع الاستجابة للأزمات الطارئة.

شريان حياة الوطن

كما أوضحت د. نظام أن حملات التبرع هي شريان حياة للوطن والإنسان، وأنها تعكس التكافل الاجتماعي وتدعم قيم العطاء، لكنها في الوقت ذاته يجب أن تكون شاملة لكل السوريين من دون تفرقة، ويجب أن تقاس بالنية والجهد لا بالمبالغ فقط،

استقالات واعتذارات..

هل هناك خلافات أم هروب للأمام؟

• الثورة - هشام اللحام:

شهد الأسبوع الحالي استقالة واعتذاراً في مديريتين من مديريات وزارة الرياضة والشباب، حيث تقدم فراس تيت بالاستقالة من منصبه مديراً لمديرية الألعاب الجماعية، وأمس تقدم إسماعيل مصطفى باعتذاره عن عدم الاستمرار في منصبه مديراً لمديرية التنظيم بالوزارة.

وقد أثارت الشخصيتان جدلاً في الوزارة وخاصة في الأسابيع الأخيرة، ولهذا يأتي خبر الاستقالة والاعتذار ليثير التساؤلات عن الأسباب التي كانت وراء هذه القرارات.

هروب للأمام

يرى متابعون ومراقبون أن هذه القرارات ما هي إلا هروب للأمام، لأن المنتظر في الأسابيع القادمة استقالة الحكومة بعد تشكيل مجلس الشعب،

وبالتالي هناك تعديل وزاري، وفي الوزارات والمؤسسات الحكومية يجب أن يكون أصحاب المناصب من مديرين وسواهم حاصلين على شهادات علمية عالية، وهذا قد لا يكون متوفراً في الكثير من الأسماء التي تشغل مناصب مختلفة بمديرية الألعاب الجماعية وغيرها.

ولهذا تفضل هذه الأسماء الاستقالة الآن لأنها ستخرج لا محالة من مكانها ومناصبها، وبالتالي البحث عن أماكن أخرى أقل درجة ولا شرط لوجود الشهادة العلمية لأن يشغلها، وهذا يذكرنا بما حدث في الجمعية العمومية لاتحاد كرة القدم والتي صوتت على إلغاء شرط الشهادة.

خلافات وتضارب في المصالح
هناك من يقول إن سبب الاعتذار بالاستقالة إنما هو لوجود خلافات



رئيس اتحاد كرة اليد؛

قادرون على المنافسة إذا توفرت الظروف

• متابعة - مالك صقر:

بعد سنوات عجاف وابتعادها عن المشاركات العربية والآسيوية، والتي تركت آثاراً سلبية على واقع كرة اليد السورية، استطاعت يدنا خلال فترة قصيرة أن تلملم جراحها رغم كل الصعوبات على المستوى المحلي، حيث تمت إقامة العديد من الدورات للمدربين، وإقامة العديد من الأنشطة، وخاصة فيما يخص الفئات العمرية



تحت 17 عاماً، وإقامة التجمع وتشكيل المنتخب الوطني، ومن ثم المشاركة في بطولة آسيا. وقدم منتخبنا في هذه البطولة مستوى متميزاً، ولولا تغيير القرعة لكان بين الفرق المتقدمة. وكذلك الأمر بالنسبة لمشاركة ثلاثة أندية سورية هي النواعير و الطليعة و الشباب في خطوة تعتبر إيجابية بالمطلق رغم بعض الشوائب التي رافقتها في بطولة الأندية

العربية، ومن ثم إقامة بطولة النصر والتحرير للسيدات في حلب. عن مشاركة منتخبنا الوطني ومشاركة الأندية السورية تحدث رئيس الاتحاد رافع بجوج« للثورة» عن أهمية هذه المشاركة قائلاً: هذه مشاركة هدفها أن نستطيع التعرف على موقعنا على المستوى العربي بعد أن تعرضت كرة اليد الى إهمال كبير قبل الثورة وخلال الثورة من قبل الاتحاد الرياضي السابق والاتحادات المتعاقبة، ما اضطرت بعض الأندية للخروج في ثلاث أو أربع محافظات عن اللعبة، إضافة إلى هجرة بعض اللاعبين والعديد من الكوادر إلى الخارج ما أثر على اللعبة بشكل عام. لهذه الأسباب لم نكن متفائلين بنتائج منتخبنا لكن كانت مشاركتنا مقبولة، ومن خلال هذه المشاركة أصبح لدينا شيء يمكن البناء عليه مستقبلاً وخاصة لهذه الفئات العمرية بأسرع وقت.

أما بالنسبة لمشاركة أنديةنا في البطولات العربية، فأنت بعد غياب طويل وظهرت بصورة جيدة أكثر من المتوقع أمام الفرق المستمرة بدورات وبطولات خارجية. وأضاف بجوج: لدينا حالياً أكثر من 40 لاعباً شاركوا بالبطولة، وهذا ما يجعلنا أمام تصور وقدرة على تشكيل منتخب وطني للرجال يضم جميع الفئات، وهذا الأمر يحتاج إلى أكثر من 4 سنوات للظهور والمنافسة



على الساحة العربية إذا عملنا بشكل صحيح وتوفرت الإمكانيات، وعلمنا أن لا نستيق النتائج. هذه المشاركة يجب أن تُبنى عليها خطوات قادمة، من خلال توفير معسكرات أطول، وخوض مباريات تحضيرية قوية، واستثمار هذه المجموعة الموهوبة من اللاعبين لبناء منتخب قوي في المستقبل القريب.

المستوى الجيد الذي قدمه منتخبنا الوطني للناشئين هو رسالة واضحة أن سوريا قادرة على المنافسة، متى توفرت الظروف المناسبة من أجل الحفاظ على هذا الجيل وتطويره نحو الأفضل.

منتخبنا الكروي للناشئين يدافع عن لقبه في غرب آسيا



• الثورة - هـ. ل:

بسبب أخطاء مختلفة، فهناك من يقول إن البعض قد أوحى لأعضاء الجمعية العمومية بالتصويت على قرارات له مصلحة فيها، ما أثار سخط واستياء كبيرين. ومن ذلك تضارب الأخبار حول تشكيل اتحاد جديد بمسمى اتحاد الفعاليات الرياضية، وهناك من أكد وهناك من نفى ذلك بعد الضجة التي أثارت حول ماهية هذا الاتحاد. كذلك تضارب الأخبار حول ملعب العباسيين ومصره، وهذا كله أدى إلى تساؤلات إن كان في الوزارة بين بعض الأطراف خلافات وتضارب في المصالح ومحاوله جذب كل طرف البساط إلى جانبه. وبالطبع الأمر يحتاج إلى شفافية وصراحة وتوضيح حتى لا تكثر التكهّنات والتأويلات.

أهون الأسباب

أما ما يمكن أن يكون سبباً بسيطاً للاعتذار والاستقالة، فهو سعي أصحاب القرارات إلى التواجد في مواقع أكثر جذباً كاتحاد كرة القدم على سبيل المثال، فقط هذا هو السبب.

أما الحقيقة والله أعلم بها، وهي تحتاج وكما قلنا إلى بيان وتوضيح إن أراد أصحاب الشأن ذلك، أو تبقى الأمور طي الكتمان، وما يهمنا كجمهور وإعلام ورياضيين أن تكون الأمور جيدة، وأن يسود التفاهم والوثام بين الجميع لما فيه مصلحة الرياضة السورية التي تحتاج إلى عمل كبير وكثير، وإخلاص وأمانة بلا حدود حتى تكون على الطريق الصحيح المؤدي إلى النجاح والمنافسة في الميادين المختلفة.

التدخل مطلوب

نعرف أن الاتحاد الدولي لكرة القدم الفيفا حريص على أن تكون الاتحادات مستقلة في قراراتها، وهو لا يسمح بل يهدد بالعقوبات وإلغاف الاتحادات إذا كان هناك تدخل من الحكومة في عمل وقرارات أي اتحاد، وهذا الأمر مفهوم ومقبول حتماً إذا كان التدخل يسيء أو يؤثر في المسابقات ويسرلك عمل الاتحادات.

ولكن هل يقبل الاتحاد الدولي أن يكون هناك عبث في العملية الانتخابية وسعي ليقود اللعبة في دولة ما جهلاء وشعبية يفتقدون للخبرة والحكمة والمعرفة؟ أليس من مصلحة الاتحاد الدولي أن تكون اتحاداته قوية ومحترمة؟ ولا شك أن القوة تأتي بوجود شخصيات لها وزنها وتاريخها وسمعتها، والاحترام يكون بمدى الخبرة والعلم والثقافة التي يتمتع بها رئيس وأعضاء هذا الاتحاد أو ذاك.

لهذا على الاتحاد الدولي نفسه أن يضع شروطاً لا يقبل من خلالها إلا الأعضاء المحترمين المقنعين، وعليه ألا يعارض أو يعتبر تدخل الحكومة تدخلاً سلبياً إذا كان الهدف السعي للأفضل ومنع العبث. نعم نتمنى على وزارة الرياضة والشباب

مخاطبة الاتحاد الدولي وبيان مساعي الوزارة ليكون الاتحاد القادم محترماً ومبشراً.

منع المجريين ضرورة

ولعل من المهم أن يكون هناك دراسة الأسماء التي ستكون ضمن قوائم المرشحين، ويجب منع من أخذ الفرص وفشل، ومن لا يملك السمعة الجيدة، ومن أهدروا الأموال العامة عندما كانوا في مواقع المسؤولية، ومن لا يملك الخبرة الجيدة، ويجب تهديد الطريق لمن يملك المؤهلات، ولا يختلف أحد على سمعته وخبرته وتاريخه وحرصه على المصلحة العامة. وهذا إن حصل هو بكل تأكيد في مصلحة اللعبة، ومن يرفض ذلك فله حتماً مأرب ومطامع من وراء دخول الاتحاد.

فشل جديد في مزاد النقل التلفزيوني للدوري الممتاز



من جهتهم، اعتبر عدد من المتقدمين أن الدخول في رعاية الدوري الممتاز في الوقت الراهن يمثل تحدياً كبيراً نظراً لضعف البنية التحتية للملاعب وقلة التجهيزات الفنية والتقنية، إلى جانب محدودية العائد التسويقي المتوقع، إلا أنهم أكدوا أن مشاركتهم جاءت انطلاقاً من حس وطني ورغبة في المساهمة بإعاش الرياضة السورية. ويشمل مشروع الاستثمار الذي أطلقه اتحاد كرة القدم خمسة مزايدات رئيسية، تتضمن بيع اسم البطولة، وحقوق النقل التلفزيوني والفضائي، وحقوق النقل الإذاعي، وحقوق النقل الإلكتروني، إضافة إلى حقوق الإعلانات داخل الملاعب.

ومن المقرر أن تعقد الجلسة الثالثة والأخيرة خلال الأيام المقبلة، بحيث تسهم فيها نتائج المزاد بالاعتماد على أعلى عرض يقدم، بغض النظر عن قيمة الرقم السري، وذلك وفقاً للأنظمة والتعليمات المالية النافذة.

• الثورة - سومر الحنيش:

فشل اتحاد الكرة للمرة الثانية ببيع حقوق البث التلفزيوني للدوري السوري الممتاز بكرة القدم، وذلك لعدم تمكن أي من العروض المقدمة من الوصول إلى الرقم السري المحدد مسبقاً من قبل الاتحاد. وشهدت الجلسة حضور ممثلين عن الشركات الراغبة في الاستثمار، والذين أبدوا اهتماماً واضحاً بالحصول على حقوق رعاية الدوري، لما تمثله هذه الخطوة من أهمية في دعم النشاط الكروي الوطني، خاصة مع انطلاق أول دوري ممتاز بعد التحرير. وأوضح الأمين العام لاتحاد كرة القدم مازن دقوري، أن الرقم السري قد وضع وفق دراسة شاملة تراعي الواقع العام للعبة ومستوى الأندية والتكاليف المرتفعة لإدارة البطولات، مشيراً إلى أن الهدف من ذلك هو الوصول إلى عرض مالي منصف يعكس قيمة الدوري ويسهم في تطويره مستقبلاً.



واليمن والسعودية وعمان والبحرين وسوريا وفلسطين.

وكان منتخبنا قد لعب ضمن المجموعة الثالثة وتعادل بداية مع فلسطين 1-1 ثم فاز على البحرين 2-1، وحل منتخبنا ثانياً خلف فلسطين بفارق الأهداف وتأهل كأفضل منتخب احتل المركز الثاني إلى الدور نصف النهائي، حيث واجه المنتخب الأردني (المضيف) وتفوق منتخبنا ببركلات الجزاء الترجيحية (5-4) بعد التعادل 1-1، وفي المباراة النهائية لعب منتخبنا مع السعودية وفاز عليه أيضاً ببركلات الجزاء الترجيحية (9-10) بعد التعادل 2-2.

وكان هذا التتويج الثاني لمنتخبنا بلقب البطولة بعد الأول عام 2007 ، كما حل منتخبنا وصيفاً عامي 2005 و2009 وثالثاً أعوام 2019 و2021 و2022.

ويشارك منتخبنا كل من إيران والعراق واليمن كأكثر المنتخبات تنويجاً باللقب (مرتان) مقابل لقب واحد للسعودية والأردن واليابان.

• الثورة - هراير جوانيان:

تستضيف مدينة العقبة النسخة الثانية عشرة من بطولة اتحاد غرب آسيا للناشئين لكرة القدم دون 16 عاماً التي تقام بالفترة من 27 الحالي وحتى 4 تشرين الثاني المقبل بمشاركة 6 منتخبات هي الأردن وسوريا والعراق وفلسطين والكويت ولبنان.

ومن المنتظر أن توزع المنتخبات المشاركة على مجموعتين خلال القرعة، التي سيتم سحبها عند الساعة 12 ظهر يوم الثلاثاء المقبل.

وتأتي البطولة في موعد يسبق التصفيات الآسيوية لهذه الفئة والمقررة بالفترة من من 22 إلى 30 تشرين الثاني المقبل وتكتسب أهمية بالغة كونها تعد محطة تحضيرية للمنتخبات الوطنية في الاتحادات الأهلية الأعضاء قبل خوضها للاستحقاق الفاري. ويحمل منتخبنا الوطني لقب النسخة الحادية عشرة من البطولة التي أقيمت بالأردن العام الماضي، وشهدت النسخة الأخيرة عام 2024 مشاركة 9 منتخبات هي: الأردن والعراق ولبنان

مباريات المجموعة في استاد الإنماء في جدة، فيما سجل القائد كييفين ديكس (11 و88) من كلتي جازة) هدفين إندونيسيا.

ويطمح الأخضر إلى حسم التأهل السباعي في تاريخه. والثالث توالي: عندما يلقي العراقي في الجولة الثالثة الأخيرة التلائم المقبل، فيما يصطدم الإندونيسي بأسود الرافدين السبت ضمن الجولة الثانية. ولم يظهر المنتخب السعودي قوة التاريخي الخاصة كخمس الكفة كانت يطمح لصالحه 12 انتصاراً مقابل خسرة واحدة وثلاثة

قلبت البيلاروسية أرينا سابالينكا، المصنفة أولى عالمياً، تخلفها أمام السلوفاكية ريبكا شرامكوفا إلى فوز 4-6 و3-1، لتبلغ دور الـ 16 من دورة ووهان الصينية في التنس لمارتزر الألف نقطة.

وكانت سابالينكا تخوض أول دور لها منذ تتويجها بطلة في فلاشينغ ميدوز الأميركية الشهر الماضي في نيويورك.

وتسعى سابالينكا التي تواجه الروسية ليودميلا سامسونوفا المصنفة 16 في الدور المقبل، إلى إحراز لقبها الرابع توالياً في ووهان. في المقابل، حققت الأميركية كوكو غوف المصنفة الثالثة فوزاً سريعاً على اليابانية موبوكا أوتشيغيما 1-6 و0-6 في 51 دقيقة فقط، واحتاجت الأميركية جيسكا بيغولا إلى مباراة ماراثونية استمرت ثلاث ساعات تقريباً، لتخفي عقبة مواظتها هابلي بابتيسنت 4-6 و4-6 و7-6 .

[illegible]

«شمس الأصيل» فانتازيا شامية في رمضان



وولفت الكاتب الويس إلى أن هناك خطوطاً أخرى في العمل، منها خط كوميدي لزوجين تكون فيه الزوجة متسلطة، وخط آخر يتعلق بشاب مصاب باضطراب طيف التوحد، هو ابن حلاق الحارة، ذكي ولديه معرفة عالية بالأعشاب لدرجة أنه يقدم علاجاً لأخته المصابة بمرض جلدي فتشفي، وسرعان ما ينتشر صيته ويقصده الناس من حارات الشام كلها.

وعن وجه الاختلاف بين هذا العمل ومسلسله الشامي الآخر «البيتيم» الذي يتم تصويره حالياً تحت إدارة المخرج تامر إسحاق، يؤكد أنهما بعيدان عن بعضهما البعض، ويختلفان في القصص والحكايات المطروحة، وحول خشبته من أن ينافس كل منهما الآخر لدى العرض في رمضان، يقول: «لا بد من المنافسة، والجمهور ذكي وسيقارن بين العاملين، وفي النهاية هو من سيفرر أيهما الأقرب إليه».

ويكمل حديثه لـ«الثورة»: إن أحداث العمل تدور حول الفتاتين شمس وأصيل، إذ تأتي شمس مع والدها من اسطنبول بعد 20 سنة من الغياب، وهي ابنة البيك الذي لم ينجب أطفالاً قبل سفره، ولكنه يعود ومعه ابنته، وعلى الجانب الآخر نتابع حكاية المختار الذي سبق وتزوج من امرأتين، أنجبت الأولى بنتين والثانية التي تزوجها سراً أنجبت له الصبي، فيأخذها للمنزل وينشئ شجار مع الزوجة الأولى وتختفي على أثره إحدى ابنتيه.

ومن الشخصيات الفاعلة أيضاً عصام ابن المختار الذي يحب «أصيل» ابنة «الحنش» القاتل المنبوذ من الحارة والمختبئ في مغارة، إلا أنه رجل طيب وشهم، ويساعد عصام عندما يلجأ إليه هرباً من اتهامه بجريمة قتل لم يرتكبها، ولكن وسط تصاعد الأحداث تتكشف الخيوط المخفية عن حقيقة أهل كل من شمس وأصيل.



• الثورة – فؤاد مسعد:

«يجمع العمل بين البيئة الشامية والتراجيديا والكوميديا ضمن أحداث درامية وخطوط متعددة مشوقة»، بهذه الكلمات عرّف الكاتب قاسم الويس عمله الدرامي الجديد «شمس الأصيل» الذي انطلقت عجلة تصويره مؤخراً، مشيراً إلى أن أحداثه تدور فترة الحقبة العثمانية، وينتمي إلى الفانتازيا الشامية.

المسلسل المقرر عرضه في شهر رمضان القادم من إخراج عمار تميم، تمثيل: عبير شمس الدين، دانا جبر، وأثل زيدان، الليث مفتي، أمية ملص، سوزان سكاف، أمانة والي، ريم عبد العزيز، عهد ديب، نزار أبو حجر، رائد مشرف، محمد خاوندي، تولاي هارون، أكرم الحلبي، أسيمة يوسف، حسام عيد، عاطف حوشان، هاني شاهين، ليلي بقدونس، وآخرون.



شهد وسيم..

موهبة فنية تشرق بين التأمل والألوان

تنقلها عبر مراحل تطورها الفني منذ البداية وحتى الآن، مؤكدة ثقتها في قدرتها على تحقيق أحلامها من خلال الرسم، لم تقتصر موهبتها على تقنيات محددة، فقد تنقلت بين استخدام درجات الرصاص في بعض اللوحات، والفحم في أخرى، ثم توسعت لتشمل الألوان الخشبية والأكرليك التي تضيف على أعمالها حيوية وأبعاداً جديدة، ما يعكس مرونة فنية وتجريباً مستمراً، قادراً على التعبير عن مختلف الحالات والأحاسيس، فهي تجمع بين الدقة في التفاصيل واللمسات الحسية التي تأخذ المشاهد في رحلة مرئية نابضة بالحياة، شاركت الفنانة الشابة في عدة مسابقات فنية محققة إنجازات لافتة، ففي عام 2020 نالت المركز الثالث على مستوى سوريا في أولى مشاركتها عبر مسابقة «ألوان وأفكار»، التي خاضت غمارها مرة أخرى عام 2023 ما يعكس اعترافاً بموهبتها وبمدى تطورها، في الأونة الأخيرة، انتقلت للتركيز على رسم الشخصيات الكرتونية، مستهدفة المدارس ورياض الأطفال، وترى في هذه الأعمال وسيلة لإثراء خيال الأطفال وتنمية ذوقهم الفني بطريقة مرحية وجذابة،



★ أمينا التحرير

ناصر منذر - عادل عبد الله

★ مدير التحرير

هنّي الحمدان

★ رئيس التحرير

نور الدين الإسماعيل

دمشق - دوار كفرسوسة فاكس: 2150428 - ص.ب: 2448 - هاتف: 2150510 - 2151062 - 2138534 - 2138535

للإعلان: المؤسسة العربية للإعلان بدمشق ومكاتبها في المحافظات / هاتف: 2225219



فؤاد عربش..

ذاكرة دمشقية مطعّمة بالخشب

• الثورة – همسة زغبب:

يولد الضوء، من الزوايا ويطرّز الصمت بالحكايات، من بين أصابع الحرفي الدمشقي، في ورشة صغيرة تختبئ خلف أبواب دمشق القديمة، لا صوت يعلو على خشخشة الخشب وهو يُقطّع، ولا شيء يضاهي دقة اليد حين تُطعّم وتُنشّق وتعيد ترتيب الذاكرة. من هنا، تحدث فؤاد عربش لـ«الثورة»، لا يُعرّف عن نفسه فقط، بل يُعرّف عن حرفة تتجاوز المهنة، وتلامس جوهر الهوية.. وصفها بهدوء يشبه إيقاع الإزميل على سطح الجوز: «الموزاييك ليس زخرفة، بل هندسة روحية، كل قطعة خشب تُطعّم، تحاول استعادة نبض حضارة، وكل خط مرسوم يعتبر امتداداً للذاكرة لا يجب أن تنسى». هو شيخ كار حرفة الموزاييك، ورئيس الجمعية الحرفية للمنتجات الشرقية التراثية، لا يصنع أثاثاً فحسب، بل يُعيد تشكيل الزمن، في أعماله، تتجاوز طاولات الصالون المطعّمة بزخارف هندسية ونباتية مع مكاتب بثلاث واجهات مرصعة بالألمايات والصدف وتظهر علب الأفراح، المرايا، الأبواب، رقع الشطرنج والزهر كأنها صفحات من كتاب بصرى لا يُقرأ إلا بالضوء. لكن ما لا يعرفه كثيرون أن الموزاييك الدمشقي لا يبدأ بالزخرفة، بل بـ«الأمايات» وهي شرائح خشبية تُقَصّ بدقة، وتُركب بزوايا محسوبة، لتشكل أنماطاً هندسية متناظرة، تُطعّم لاحقاً بمواد طبيعية مثل الصدف البحري، العظم، النحاس، وحتى الزجاج الملون، في عملية تشبه التطريز، لكنها تُنفَّذ على سطح صلب، بأدوات يدوية فقط مثل: الشاكوش، الإزميل، والمسطرة.

يؤمن فؤاد أن كل قطعة تُركّب تحمل روحاً، وأن القطعة المصنوعة يدوياً لا تشبه الأخرى، لأنها تنبض بما لا تراه العين، كصبر الحرفي، وذاكرة المكان، ودفع الخشب، ففي إحدى القطع، يظهر مكتب خشبي بزوايا ثلاث، تتداخل فيها ألوان الجوز والزان والصنوبر مع تطعيمات بيضاء وحمرء، فيما يتناغم الكرسي المصاحب معه في التصميم، ليشكّل وحدة فنية متكاملة، لا تشبه أي نموذج صناعي، ويضيف: «الحرفة لا تُورث بالكلام، بل باليد تعلمت من أبي كيف أسمع الخشب، ومن دمشق تعلمت كيف أطعم الذاكرة». فؤاد عربش لا يكتفي بصناعة القطع، بل يُدرّب الجيل الجديد، ويشارك في معارض محلية وعربية، ويُعرض الموزاييك الدمشقي كفن راق، ويرى أن الحفاظ على الفن واجب ثقافي، لا يمكن اختزاله في الزينة، لأنه يحمل في طياته هوية بصرية، وذاكرة جماعية، ورسالة مقاومة ناعمة في وجه النسيان.



نور إعلام سوري مر

thawra.sy
السورة
Al-Thawra

www.thawra.sy

الخميس

17 ربيع الآخر 1447 هـ

9 تشرين الأول 2025 م

العدد 17946

16

نور إعلام سوري مر

thawra.sy
السورة
Al-Thawra